

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٥

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى نائب الرئيس، السيد راي (بابوا غينيا الجديدة)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

كلمة السيد فولوديمير زيلنسكي، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد فولوديمير زيلنسكي، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فولوديمير زيلنسكي، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زيلنسكي (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): باسم أوكرانيا، أهنيء السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة

والسبعين. إن أوكرانيا تؤيد تنفيذ جميع الأولويات الطموحة على جدول أعمال الجمعية العامة.

ولأكن صريحا - لنا جميعا، نحن الحاضرين هنا، مصالح وآراء وقيم وقضايا مختلفة. غير أن هناك أمرا واحدا يوحدنا جميعا - كل واحد منا أدلى في مرة من المرات ببيان من على هذا المنبر للمرة الأولى. وأرجو من الجميع أن يسترجعوا الشعور الذي مروا به في تلك اللحظة. كل واحد من هؤلاء القادة المحترمين وذوي المكانة المرموقة كان يوما وجها جديدا - ولا أشك في أنه كان أيضا سياسيا آمينا. وفي ذلك الوقت لم يكن هذا الخليط من الواقعية والشكوك والواقع الجغرافي - السياسي الصعب قد طغى بعدُ على شغفهم ورومانسيتهم وإيمانهم الراسخ بقدرتهم على تغيير العالم إلى الأفضل. وأطلب منهم أن يسترجعوا كيف كان مهما حينها أن يطرحوا مشاكل ومتاعب دولهم وشعوبهم وكيف كان مهما حينها أن يوصلوا رسالتهم إلى الجميع وأن يُسمعوا صوتهم. إنني أحس اليوم بذات المشاعر.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1929191 (A)



المثلة هنا تحدياته الخاصة، وأنا ينبغي ألا نهم بمشاكل الآخرين أكثر من اهتمامنا بمشاكلنا، إلا أنني أفهم أنه في العالم الحديث الذي نعيش فيه، لم يعد بوسعنا أن نقول "لا ناقة لنا في هذه الحرب ولا جمل". ولن يشعر أي من الحاضرين هنا بالأمان في الوقت الذي تشنّ فيه روسيا حرباً على أوكرانيا في وسط أوروبا. وتصور الحاضرين هنا بأن تلك الأحداث لا تعنيهم أو لن تمسّ مصالحهم على الإطلاق قد يكون تصوراً مميتاً، إذ لا يمكن أن يكون تفكيرنا عالمياً ونغض الطرف في الآن نفسه عن الأمور الصغيرة أو عن التوافه، كما قد يراها البعض. لأن ذلك التصور هو الذي مهد الطريق لحربين عالميتين، ونتيجة لذلك فقد ملايين من البشر حياتهم بسبب الإهمال والصمت والتعاس وعدم الرغبة في التخلي عن المطامح الشخصية.

وأوكرانيا تتذكر تلك الدروس القاسية وإن بدأت تنمحي من ذاكرة البشرية. لقد أثبتت أوكرانيا دائماً للعالم استعدادها لضمان السلام بطريقة حضارية، وقد اتخذت خطوات محددة لضمان الأمن الدولي، كما حصل عند تخليها عن ترسانتها النووية، التي كانت في ذلك الوقت تتجاوز القدرات النووية للمملكة المتحدة وفرنسا والصين مجتمعة.

ويبدو أننا نؤمن بالجهد الجماعي الرامي إلى بناء عالم جديد تكون فيه مشاكل بلد ما مسموعة ومحط اهتمام، بغض النظر عما إذا كان ذلك البلد يمتلك أسلحة نووية أم لا، عالم يكون فيه احترام البلدان منبياً على أفعالها وليس على ما تملكه من رؤوس حربية نووية. ولكن بلدي في نهاية المطاف قد فقد في هذا العالم الجديد جزءاً من أراضيه ولا يزال يخسر بعض مواطنيه كل يوم تقريباً. ولهذا السبب فإن أوكرانيا كسبت الحق في إسماع صوتها عن الحاجة إلى إعادة النظر في القواعد التي لا تزال سارية والحاجة إلى مراجعتها، حتى في الوقت الذي يدوس فيه البعض على هذه القواعد. ونحن لا ندعو بالطبع إلى التشكيك في مصداقية المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، ولكن

وسأحكي حكاية - حكاية شخص أعطى إسماع صوته معنى لحياته. ذلك لأن الرجل كان له صوت إلهي. وكان يُعتبر أحد أفضل الأصوات الجهيرة والرجولية في العالم. وقد ملأ صوته قاعة كارنيغي، هنا في نيويورك؛ ونوتردام والأوبرا في باريس؛ والأوبرا الملكية في لندن. وكان يمكن أن تكون لكل واحد منا هنا اليوم فرصة الاستماع إلى غناؤه المدهش شخصياً، ولكن للأسف ذلك مستحيل الآن. وذلك بسبب الرصاصة التي أحضرتها معي هنا. وهي رصاصة يبلغ طولها ١٢,٧ ملمترا وهي لم تُنه مساره المهني فحسب، بل وحياته أيضاً. وبالمناسبة، تكلفة الرصاصة ١٠ دولارات فقط. وللأسف، تلك هي قيمة الحياة البشرية على كوكبنا. وهناك الآلاف من القصص المشابهة وهناك الملايين من هذه الرصاصات. مرحبا بكم في القرن الحادي والعشرين - قرن الفرص، الذي قد تُقتل فيه بدلا من أن يُسمع صوتك.

والرجل الذي قصصت حكايته لتوي هو فاسيل سليباك. كان عازفا منفردا أوكرانيا في الأوبرا الوطنية في باريس وقد اغتيل في دونباس بينما كان يدافع عن أوكرانيا ضد العدوان الروسي. لقد استمرت الحرب في دونباس خمس سنوات. ومضت خمس سنوات منذ أن احتلت روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وفي أيامنا هذه، في الوقت الذي توجد فيه آلاف الصفحات من القانون الدولي ومئات المنظمات الدولية المكلفة بحماية ذلك القانون، فإن أمتنا - وهي تحمل سلاحها - تفقد مواطنيها وهم يدافعون عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد قتل أكثر من ١٣٠٠٠ شخص وجرح ٣٠٠٠٠ آخرون، بينما أجبر ١,٥ مليون شخص على مغادرة منازلهم. إن هذه الأرقام المفزعة يبلغ عنها هنا سنويا مع اختلاف واحد - هو أنها تتزايد باستمرار.

إن إنهاء الحرب واستعادة جميع الأراضي الأوكرانية المحتلة واستعادة السلام هي أولوياتي الرئيسية، ولكن ليس على حساب أرواح مواطنينا أو حريتنا أو حق أوكرانيا في ممارسة خياراتها الخاصة. ومع إدراكي أن لدى كل بلد من البلدان

المحتوم دون أن يرفَّ له جفن. بل القائد القوي هو القائد الذي يهتم لحياة كل فرد.

فلنسأل أنفسنا: ما هي النتائج التي تتمخض عنها جلساتنا من أجل البشرية؟ البعض يعتبر الجمعية العامة مجرد مسرح سياسي يقومون فيه بتمثيلية ويعلنون عن نواياهم الحسنة التي يطلونها لاحقاً بأحبث الأعمال. ولكنها ليست مجرد منصة أو مسرح، وليس ٧,٥ مليارات من البشر مجرد متفرجين لكنهم مشاركون. وسنضع هنا اليوم المبادئ الأساسية للميثاق، وسيعتمد استمرار الحياة أو عدمها على جميع الحاضرين هنا.

لا بد لي من أن أعتزف بأني آمل أن يُشار في يوم من الأيام إلى خطابي هذا على أنه الخمس عشرة دقيقة التي غيرت العالم، غير أنني أدرك تماماً أنه من المستحيل أن نغيّر في خمس عشرة دقيقة ما كان يحدث منذ قرون. وتفيد النظريات السلوكية بأن الحرب جزء أساسي من حياة البشر، ولكن العالم يتغير وتتغير معه البشرية. والحقيقة أننا قد وضعنا يوماً مبادئ الكتابة والرياضيات واخترعنا العجلة واكتشفنا البنسلين واستكشفتنا الفضاء الخارجي، مما يعني أنه لا يزال هناك أمل في البشرية. وإذا نعتزف بجميع الأخطار والتحديات التي تواجه الحضارة فإننا يجب أن ننشئ قيماً جديدة وأن نكافح في سبيل عقلية جديدة خالية من العدوان والغضب والكراهية.

توفي في مثل هذا اليوم، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ الأديب إيريك ماريا ريمارك، وقد نشرت روايته ”كل شيء هادئ على الجبهة الغربية“ منذ حوالي ٩٠ سنة. وفي مقدمتها نقراً:

”تحكي الرواية ببساطة قصة جيل الرجال الذين دمرتهم الحرب رغم نجاحهم من القذائف“

ومنذ تسعين سنة أيضاً نشرت رواية أخرى عنوانها ”وداعاً للسلاح“ حيث قال فيها كاتبها إرنست همنغواي ”الانتصار في الحرب ليس فوزاً بها“. إذ لم يكف أحد قط عن الحرب حين

علينا أن نعتزف بأن النظام الحالي ليس مثالياً. فقد بدأ هذا النظام بالتقوض والعطب؛ ولذلك فإنه بحاجة إلى تعديل. فلنقل بصراحة، هل أمم العالم متحدة بالفعل في هذه الأيام؟ وإذا كانت متحدة فعلاً، فما الذي يوحدنا؟ هل توحدنا الكوارث والنكبات والحروب؟

ومن هنا، من أعلى منصة في العالم، نسمع باستمرار دعوات للتغييرات العادلة ووعوداً صالحة ومبادرات جديدة. وقد حان الوقت لأن يستجاب لتلك النداءات بالعمل. لأن هذه الكلمات أصبحت مبتذلة في العالم الحديث، حيث قيمة حياة الإنسان لا تساوي أكثر من ١٠ دولارات. ولنتذكر أن هدف الأمم المتحدة عند إنشائها في عام ١٩٤٥ كان صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ولكن ما الذي ينبغي أن نفعله بإزاء الخطر المحدق بذات أسس الأمن الدولي؟

إن كل حرب اليوم سواء في أوكرانيا أو سوريا أو ليبيا أو اليمن أو في أي مكان آخر في العالم، ومهما كان عدد ضحاياها، هي أكبر تهديد للحضارة ككل. وذلك لأنه في عام ٢٠١٩ لا يزال البشر - الإنسان الحديث - يفضلون حل نزاعاتهم بقتل بعضهم البعض. وقد كانت البشرية دائماً، عبر رحلتها الوجودية، تجد حلولاً لطّي المسافات ونقل المعلومات وشفاء الأمراض. إلا أن الشيء الوحيد الذي لم يتبدل هو أن الشعوب والدول لا تزال تحل النزاعات فيما بينها بالصواريخ لا بالحوار. دعونا لا نتصور أن الحرب بعيدة عنا. إذ إن أساليب الحروب وتقنياتها وأسلحتها أثبتت أن كوكبنا لم يعد مترامي الأطراف. إن الوقت الذي أمضيته الآن في قراءة هذه الفقرة من بياني يعتبر كافياً لنسف العالم عن بكرة أبيه.

وهذا يعني أن كل زعيم يتحمل نصيبه من المسؤولية، وليست مسؤوليته عن مصير بلده فحسب، بل أيضاً عن مصير العالم بأسره. وفي رأبي، يتعين علينا جميعاً أن نفهم أن القائد القوي ليس هو القائد الذي يرسل الآلاف من الجنود إلى موتهم

الحقيقية التي طالما عززتها الأمم المتحدة والتي لاغنى عنها في سبيل إيجاد حلول ناجحة للتحديات الدولية. وستكون الذكرى السنوية المقبلة لتأسيس الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، وهي الذكرى السنوية الخامسة والسبعون، فرصة لمنظمتنا لتعجّل تنفيذ حزمة الإصلاحات الطموحة للأمين العام، ولنجدد منظمتنا ونضمن أنّها تخدم الجميع على حد سواء. وللأمم المتحدة أن تعوّل على رومانيا وعلى التزامها الفعّال لتحقيق هذه المساعي الطموحة.

ومما لا شك فيه أن تغير المناخ يشكل تحدياً عالمياً، بدءاً من نقص المياه وانعدام الأمن الغذائي وصولاً إلى ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشكر الأمين العام على قيادته لعملية إعداد جدول أعمال ملموس بشأن هذه المسألة طوال السنة. ومن دواعي الأسف أن رومانيا لم تنج من الآثار السلبية لتغير المناخ، ولكننا جئنا إلى هذه الدورة للجمعية العامة يحدونا شعورنا بالأمل والمسؤولية - الأمل بالألا يكون الوقت قد فات للحفاظ على كوكبنا آمناً ومراعياً للبيئة من أجل أطفالنا من جهة، والمسؤولية من جهة أخرى لاتخاذ خطوات ملموسة للعمل تجاه تحقيق الوعود التي قطعناها في إطار اتفاق باريس والقواعد المتفق عليها في كاتوفيتشي، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. لقد وضعنا استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بتغير المناخ بهدف تشكيل اقتصاد قادر على التعافي من تغير المناخ وتخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، يكون قادراً على إدماج السياسات المتعلقة بالمناخ من خلال النمو الاقتصادي الذكي. وهدفنا هو الوصول في عام ٢٠٥٠ إلى مجتمع تترايط فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع بعضها البعض ويؤخذ في الحسبان عند وضعها ضمان التنمية المستدامة ومستويات أعلى للمعيشة وجودة البيئة.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ كان أولوية رومانيا خلال فترة رئاستها

ينتصر. ويجب أن يتذكر العالم أن كل جيل جديد مشلول يمهّد السبيل إلى حرب جديدة لا يمكن كسبها بالانتصار. وقد يقول أحدهم اليوم إنه لن تكون هناك حرب عالمية ثالثة، وإن الحرب الثانية كانت خاتمة الحروب. ولكنني آمل أن تعكس كلماتي فهماً للخطر المحدق بالعالم وألا تكون مجرد إعلان من أعلى منصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر باسم الجمعية العامة رئيس أوكرانيا على خطابه الذي أدلى به.

اصطحب السيد فولوديمير زيلنسكي رئيس أوكرانيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس رومانيا.

اصطحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوهانس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة وأن أعلن التزام رومانيا المتجدد بتعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد الذي تتبوأ فيه الأمم المتحدة مركز الصدارة. فبسقوط النظام الشيوعي السبيء الذكر قبل ثلاثين عاماً، بدأ بلدي عهداً جديداً من الحرية والديمقراطية والازدهار. وقد استعضنا عن الستار الحديدي بعزمنا القوي على العودة إلى أسرة القيم الغربية وعلى التفاعل مع بقية العالم، وذلك بدافع من عميق الاحترام للمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون الدولي.

جميعنا اليوم مترابطون أعمق الترابط بواسطة الحوكمة المتعددة الأطراف، وعلينا أكثر من أي وقت مضى أن نقدر روح التعاون

عموماً. إن الوجود العسكري على أراضي البلدان الأخرى دون موافقتها، والحشود العسكرية، والإشارات العدوانية، والتهديدات باستخدام القوة، واستخدام الأساليب المهينة لزعزعة الاستقرار الداخلي تعتبر تطورات مقلقة ينبغي نبذها تماماً.

ما تزال رومانيا داعماً قوياً للنظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمستند إلى الأمم المتحدة، المنظمة التي تمثل أفضل آمالنا في التصدي لهذه التحديات. وترتفع فاعلية هذا النظام الدولي بإرادة جميع أعضاء الأمم المتحدة في المشاركة في إيجاد حلول دائمة متعددة الأطراف تتفق مع القيم المركزية للأمم المتحدة. إن رومانيا ملتزمة التزاماً قوياً بالعمل بهذه الطريقة بوصفها إحدى ركائز الاستقرار في المنطقة، وقد دأبنا على دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لهذه المخاطر، بما في ذلك مشاركتنا في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسائل.

لقد شاركت رومانيا ولا تزال تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تشمل بلدانا في جميع أنحاء العالم، من أفغانستان والسودان إلى جورجيا وهاتي، والآن مالي. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، سيبدأ ١٢٠ من أبناء رومانيا مجهزين بأربع طائرات هليكوبتر مهمتهم في مالي، وهي منطقة بالغة الأهمية، دعماً لجهود الأمم المتحدة بغية مساعدة الحكومة المالية على تحقيق الاستقرار وبناء مستقبل أكثر أمناً لشعبها من خلال تعزيز التنمية المستدامة والسلام والأمن.

وتكرر رومانيا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء انتشار وحجم الإرهاب العالميين وتدين بأشد العبارات تكرار الهجمات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تستهدف ممثلي البعثات الدبلوماسية. وفي الآونة الأخيرة، أسفرت الهجمات مثل ما وقع في كابل، أفغانستان، بصورة مأساوية عن مقتل مواطنين رومانيين وإصابة آخر بجروح خطيرة. وأكرر تأكيد التزام رومانيا الصارم بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي عن طريق استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك القانون الدولي. وترحت رومانيا

لمجلس الاتحاد الأوروبي في الأشهر الستة الأولى من هذا العام. لقد جرت نقاشات مكثفة داخل الاتحاد الأوروبي بشأن الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخياً، وستصبح استراتيجيته طويلة الأمد بشأن تغير المناخ في صيغتها النهائية قريباً. وفي الوقت نفسه، استجابت رومانيا لدعوة الأمين العام لإطلاق مبادرات وطنية لتسع حافظات، تضم إجراءات ملموسة يمكنها الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة العمل العالمي للتكيف مع تغير المناخ والتعافي منه. وقد أرسلت قائمة بهذا الصدد إلى المبعوث الخاص للأمين العام لمؤتمر القمة حول تغير المناخ في دورة عام ٢٠١٩.

إن أدوات التكيف والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ هي أجزاء من استراتيجية أوسع نطاقاً للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي رومانيا، فإن الوثيقة الاستراتيجية التي أطلقت في العام الماضي، وهي وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في رومانيا ٢٠٣٠، ستكون بوصلة لعملائنا خلال الأعوام الإثني عشر القادمة. واستناداً إلى مشاورات عامة واسعة النطاق، فإن هذه الاستراتيجية تجسد توقعات مجتمعنا وترسم السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. إن إنشاء وحدات التنمية المستدامة في إدارة البلد وإنشاء ائتلاف مجتمع مدني من أجل التنمية المستدامة ليست سوى بعض الوسائل التي قررناها بغية توسيع نطاق جهودنا الوطنية في هذا المجال.

إن التنمية تقترن بالأمن. بيد أن النهج المستند إلى العلاقة بين الأمن والتنمية قد لا يكون كافياً للتغلب على التحديات الأمنية لأن جذورها قد تكون أعمق من التنمية في حد ذاتها. وللأسف فإننا ما زلنا نشهد أعمالاً متعمدة ترمي إلى تقويض الأمن في منطقتنا. فحزام النزاعات التي لم تحلّ حول البحر الأسود ذي الأهمية الاستراتيجية للأمن عبر المحيط الأطلسي لا يزال مصدراً خطيراً لعدم الاستقرار، مما يعرقل التعاون الإقليمي والأمن الدولي

والسلم الدوليين وحل النزاعات بالطرق السلمية وتكريس حقوق الإنسان كقيمة عليا وهدف أسمى. وكانت المسيرة الطويلة لهذه المساعي حافلة بالإنجازات الأمامية، والعقبات والانتكاسات أيضاً. آمال الملايين حول العالم ما زالت معقودة على هذه المنظمة لتعزيز الحوار وتمكين الشراكات المتبادلة لمعالجة أزمات الفقر والرعاية الصحية والتعليم والأمن والتنمية التي ما زالت تلقي بظلالها الثقيلة عبر العالم.

أتحدث إليكم في هذا اللقاء الأمامي المهم عن آمال شعبنا وتطلعاته باستكمال جهود مواجهة الإرهاب والانتصار عليه عبر تحقيق الحياة الحرة الكريمة لمواطنينا وتكريس الأمن وتوفير الخدمات والنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة لا في العراق فحسب، بل على صعيد الشرق الأوسط أيضاً.

لقد إستباح الإرهاب بلادنا، وكانت مرحلة عصيبة وخطيرة، وهناك من توقع الأسوأ. إن مشروع تنظيم داعش الإرهابي كان مخططاً خبيثاً لتدمير العراق والمنطقة، وعلى رغم التضحيات الكبيرة التي سحلتها شعبنا وقواتنا المسلحة من الجيش والحشد الشعبي والبيشمركة وغيرها على طريق الحرية ومقاومة الإرهاب ومساعدة ومساندة التحالف الدولي والأصدقاء الذين تقدم لهم شكرنا وتقديرنا، فإن التاريخ سوف يسجل أن العراقيين استطاعوا بوحدهم وإرادتهم الصلبة وبالذور الكبير للمرجعية الدينية العليا من إسقاط هذا المشروع التكفيري وحماية العالم من شروره.

العراق الآن مقبل على تطورات إيجابية هامة، أمنياً وسياسياً وإقتصادياً، فهناك منحنى إيجابي من التحولات في العراق لم نشهده على مر السنوات الماضية، وهو اتجاه يبعث على الأمل بمستقبل واعد. و يجب أن نقيم هذه التطورات الإيجابية ونؤسس عليها في ضوء الإستقرار الأمني المتحقق حتى الآن، آخذين في الحسبان ماتعرض له العراقيون على مدى ٤٠ سنة مضت من الإستبداد و حملات الإبادة والأفعال والمقابر

بجهود الإصلاح التي أطلقها الأمين العام في بداية ولايته وتدعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق وتحسين الاتساق في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد كامل دعم رومانيا للسعي إلى تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول طوال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كلاوس فيرنر يوهانيس، رئيس رومانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

اصطحب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس صالح: يسعدني أن أحييكم باسم العراق، الدولة المؤسسة في الأمم المتحدة، وأتمنى للجمعية العامة في دورتها الحالية النجاح، وخاصة إننا نرى أن أولوية مواجهة تحديات المناخ والصحة والتنمية المستدامة خطوة بناءة نتمنى أن تساهم في إيجاد أرضية دولية مشتركة على مسار الحلول المطلوبة لكوكينا وللإنسانية جمعاء.

لقد تبنت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها مبدأ الشراكة بين الأمم لتحقيق القيم العليا التي توطر أهدافها وضمان الأمن

منطقة الشرق الأوسط تعاني من نزاعات وحروب، سنة تلو الأخرى. وعلينا أن نتحد بجدية للخروج من حقبة الأزمات إلى مرحلة النهوض. إن استمرار الوضع المأساوي في سورية، وتمكن الإرهاب والتطرف من إيجاد بيئة حاضنة له يستوجب جهودا فعلية لتمكين السوريين من صنع حل سياسي دائم يحقق الاستقرار والأمن ويضمن حقوق السوريين في السلام والأمن والحرية، وتقرير مستقبلهم من دون وصاية أو تدخل.

نؤكد على ضرورة الإسهام الجاد في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، حسب المقررات الدولية، وبما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مجددين تضامنا مع معاناة الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في قيام دولته المستقلة على أرضه، وأن التصريحات الأخيرة بضم غور الأردن وشمال البحر الميت تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وعامل تأجيج وتأزيم يساعد في استمرار الأزمة كنزيف مستمر يؤثر على مستقبل الاستقرار في المنطقة والعالم.

إن استمرار الحرب في اليمن مدعاة لقلق كبير في ضوء التداخيات الأمنية والإنسانية التي تلقي بظلالها على المنطقة. إن دعم اليمينيين للتوصل إلى حل سياسي شامل يستعيد السلم في ربوع بلادهم هو ضرورة تفرضها المخاطر المحيطة. إن استهداف أمن الخليج والمملكة العربية السعودية الشقيقة تطور خطير. ونحن في العراق قلقون من هذا التوتر والتصعيد. فأمننا مرتبط بأمن الخليج والمنطقة. والمجتمع الدولي يجب أن يساعد بجدية في تدارك هذا التصعيد لما له من تداعيات كارثية على الأمن الإقليمي والدولي.

الوضع الإقليمي خطير وينذر بعواقب كارثية علينا تداركها. كفى بنا حروبا. وبقينا لسنا بحاجة إلى حرب جديدة في المنطقة وخصوصا أن الحرب الأخيرة ضد الإرهاب لم تُستكمل بصورة قاطعة. موقفنا ثابت بضرورة إحلال لغة الحوار محل لغة التوتر والتصعيد. وهذا الموقف يتأسس على حقائق ومعطيات تفرضها

الجماعية واستخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة وتخفيف الأهوار وتدمير البيئة والحروب والحصار واستباحة الإرهاب وتخريب البنى التحتية والفساد.

ربما لم يتعرض بلد آخر لما تعرض له العراق في هذه المدة وهذا الإمتداد، فهذا الإستقرار المتحقق إنجاز مهم ويجب المحافظة عليه وعدم التفريط به.

وهناك أيضا أجواء إيجابية في معالجة المشاكل المتراكمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أساس الدستور، ودور ممثلية الأمم المتحدة في بغداد مهم على هذا الصعيد، خصوصا في ما يتعلق بقضية كركوك والمناطق المختلف عليها ومساعدتنا في إيجاد الحلول حسب دستورنا.

ومع هذا، فإن التحديات ما زالت ماثلة، واستحقاقات النصر الناجز بالقضاء التام على الإرهاب ما زالت تتطلب تكاتفا إقليميا ودوليا لمحاربة هذه الآفة الخطيرة ومعالجة الظروف التي ساهمت في إيجاد بيئة سائدة لنموها وتكاثرها. فما زالت خطوات إعمار المناطق التي تضررت من الحرب وإعادة النازحين في بداياتها. وهناك دور ومسؤولية دولية في هذا الصدد، تجسدت بعض ملامحها في مقررات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، في العام الماضي، التي نسعى إلى تفعيلها بمساعدة أشقائنا وأصدقائنا.

علينا جميعا ألا ننشغل عن ضرورة مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله. النصر العسكري على تنظيم داعش مهم، لكن يجب أن نعي أن هناك فلولا للإرهابيين تحاول إعادة تنظيم نفسها. وهناك أيضا بؤر خطيرة للإرهاب والتطرف في سورية ودول أخرى. كما أن التوترات الإقليمية والتنازعات في المنطقة تبقى عوامل خطيرة وبيئة تمنح الإرهاب مساحة للعودة. الإرهاب يستغل الفراغات الأمنية والسياسية. فعلى أن نعمل سويا ملء تلك الفراغات.

والدولي، ولا ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولي. وقد دفع شعبنا أثماناً باهظة للحروب والتنازعات. ولن يكون العراق جزءاً من محور ضد آخر. كفى بنا حروباً. لا نريد حرباً جديدة ولا نتمنى أن يعاني أي شعب من ويلات الحروب كما عانينا. ولن يكون العراق منطلقاً للاعتداء على أي من دول الجوار، ونسعى أن تكون أرضنا ميدان إعمار واستقرار، لا تنازع وتوتر. مصلحتنا، بل أمن المنطقة، مرهون بعلاقة جيدة ومستقرة للعراق مع جيرانه. وسياسة العراق اليوم مخالفة لما اعتمده النظام السابق من خيار عسكري في التعامل مع الجيران. فعلاقتنا تتعزز مع عمقنا العربي والخليجي. ونحن مضرون على الارتقاء بهذه العلاقات وتطويرها كركن مهم من أركان استقرارنا وأمننا؛ وكذلك علاقتنا مع جوارنا في إيران التي نرتبط وإياها بوشائج ثقافية ودينية ومصالح مشتركة ومتشعبة؛ وكذلك مع جارتنا الشمالية تركيا، والتي نبذل جهوداً لدفع العلاقات الثنائية معهما إلى مزيد من التطور في المجالات المختلفة. العراق الديمقراطي الاتحادي المستقر سيكون منطلقاً للم شمل أشقائه وجيرانه وتعزيز تفاهم وتوافق دول المنطقة لخلق منظومة إقليمية مبنية على التكامل الاقتصادي والأمن المشترك.

الاستقرار المتحقق في العراق ثمين ومهم، ويجب ألا نستخف به، بل أن نعمل على تكريسه. ونتوقع من جيراننا ومن المجتمع الدولي عدم تحميل العراق تبعات اختلافاتهم وتنازعاتهم. أيدينا وقلوبنا مفتوحة للجميع. ونأمل المزيد من التفهم لوضع العراق، وانشغاله باستكمال النصر ضد الإرهاب، وسعيه من أجل إعادة إعمار ما خربته الحروب وإعادة النازحين إلى منازلهم وتوفير فرص العمل لشبابنا.

والتوافق الدولي والإقليمي مهم لديمومة الاستقرار ومناهضة الفكر المتطرف والإرهاب. لكن المهمة الأساسية هي الإصلاحات المطلوبة من أجل تأمين الحكم الرشيد لمواطنينا ومحاربة الفساد وتوفير فرص العمل لشبابنا. هذه تحديات ملحة

مصالح شعوب منطقتنا. ونعتقد أن مشتركات محاربة الإرهاب والتطرف وضرورة التحول الاقتصادي لإيجاد فرص عمل لشبابنا العاطل عن العمل تبقى أهم من الاختلافات القائمة. الحل يبدأ بتفاهم شامل يقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لدول المنطقة وإعلاء قيم حقوق الإنسان. هناك نقاط مشتركة يمكننا جميعاً الاتفاق عليها وهي أننا جميعاً نريد غداً أفضل لأبنائنا وبناتنا. فلنعمل على تهدئة الأوضاع وتبني العمل البناء. وأقول أيضاً بالرغم من الاختلافات في المنطقة فإن استقرار العراق مصلحة مشتركة للجميع ومنطلق يمكن لنا أن نبني عليه مشتركات مهمة. تغيب العراق أو غيابه كان عنصر توتر وعدم استقرار لعموم المنطقة. والعراق يستعيد عافيته ونحن مصممون على المضي به إلى استقرار دائم. للعراق وضع محوري في المنطقة. ولدنا الكثير من الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، حيث إن العراق مهد نبينا إبراهيم عليه السلام. والعراق بجواره الإسلامي وعمقه العربي هو نقطة تلاقٍ لشعوب كبرى في المنطقة من العرب والفرس والترک والکرد، وبما يسمح لبلدنا بمكوناته من شيعة وسنة، عرب وکرد وترکمان، مسلمي ومسيحيين وصابئة وإيزيديين وشبك، أن يكون عاملاً مساعداً من أجل تحقيق السلام والتفاهم بين الدول، وأن يكون طرفاً فاعلاً في أي مسعى للبناء والتقدم والتطوير.

كنا لفترات طويلة ساحة صراع للآخرين. دفعنا ودفعنا المنطقة أثماناً باهظة لعدم الاستقرار في العراق. مصلحتنا، بل مصلحة المنطقة تحتم أن يكون العراق جسراً للتفاهم بين أشقائه وجيرانه. من هذا المنبر نؤكد دعوتنا إلى بناء منظومة أمنية مشتركة في المنطقة والتأسيس لنظام تكامل اقتصادي وتنسيق سياسي وأمني لاستئصال الإرهاب وضمان الاستقرار.

ينطلق العراق من مبادئ أساسية في التعاطي مع أزمات المنطقة. لا نريد لبلدنا أن يكون طرفاً في الصراع الإقليمي

نعمل على مواجهتها ونرى في إحداث الاستدامة الإنمائية إطاراً مهماً لتحقيقها. إن النهوض بقطاعات التربية والتعليم والصحة والتنمية المستدامة هو الطريق السليم لمكافحة الفكر المتطرف واستئصال الإرهاب من جذوره من خلال بناء أجيال قادرة على صنع مستقبل أفضل.

الإرث الحضاري والتاريخي والتعدد الديني والقومي والمذهبي جعل من العراق على مر التاريخ منارة للتسامح والتعاون والتآخي الديني والفكري ومنطلقاً لنشر الفكر والثقافة والآداب والعلوم. وحضارة وادي الرافدين والتي تعد من أقدم وأعرق الحضارات الإنسانية تمثل حاجزاً منيعاً أمام نشوء وتنامي الأفكار المتطرفة، دينياً ومذهبياً وقومياً. ومعركة العراقيين ما زالت مستمرة من أجل تحقيق النهضة المستحقة ومحاربة الفساد وتمكين الشباب والمرأة وتحقيق التنمية المستدامة. وهي تحديات ما زالت ماثلة أمامنا، تضاف إلى تحدي إعادة النازحين وإعمار المناطق المدمرة.

وادي الرافدين مهد الحضارة وفيه من المآثر والخدمات الجليلة التي قدمت إلى الحضارة الإنسانية، بقدر ما فيه من الآلام والكوارث. نحن نقرأ في ملامح أمهاتنا وآبائنا رسالة السلام، وفي ابتسامات أبنائنا وبناتنا الذين جرحت الحروب طفولتهم، وفي عيوب شبابنا وشاباتنا المقبلين على الحياة، في أزقة شوارعنا التي أهدمتها النزاع، نقرأ رسالة السلام في ضمائرنا كبشارة أمل للأجيال القادمة ولكل الإنسانية.

وأحبي مواطنينا والشباب وذوي الشهداء وضحايا الاستبداد والمقابر الجماعية وحملات الأنفال. وأحبي إصرارهم المشروع على الحياة الحرة الكريمة والسلام والاستقرار. وواجبنا أن نتنصر لطموحاتهم ونلببها. أمامنا تحديات جسيمة، ولكن بإصرارنا وإرادتنا ودعم ومساندة المجتمع الدولي، نتمكن من ذلك إن شاء الله.

(تكلم بالكرديّة وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية).

وأحبي مواطنينا والشباب وذوي الشهداء وضحايا الاستبداد والمقابر الجماعية وحملات الأنفال. وأحبي إصرارهم المشروع على الحياة الحرة الكريمة والسلام والاستقرار. وواجبنا أن نتنصر لطموحاتهم ونلببها. أمامنا تحديات جسيمة، ولكن

نعمل على مواجهتها ونرى في إحداث الاستدامة الإنمائية إطاراً مهماً لتحقيقها. إن النهوض بقطاعات التربية والتعليم والصحة والتنمية المستدامة هو الطريق السليم لمكافحة الفكر المتطرف واستئصال الإرهاب من جذوره من خلال بناء أجيال قادرة على صنع مستقبل أفضل.

الإرث الحضاري والتاريخي والتعدد الديني والقومي والمذهبي جعل من العراق على مر التاريخ منارة للتسامح والتعاون والتآخي الديني والفكري ومنطلقاً لنشر الفكر والثقافة والآداب والعلوم. وحضارة وادي الرافدين والتي تعد من أقدم وأعرق الحضارات الإنسانية تمثل حاجزاً منيعاً أمام نشوء وتنامي الأفكار المتطرفة، دينياً ومذهبياً وقومياً. ومعركة العراقيين ما زالت مستمرة من أجل تحقيق النهضة المستحقة ومحاربة الفساد وتمكين الشباب والمرأة وتحقيق التنمية المستدامة. وهي تحديات ما زالت ماثلة أمامنا، تضاف إلى تحدي إعادة النازحين وإعمار المناطق المدمرة.

وقد أقرت الحكومة العراقية قبل أيام مشروع قانون لتشكيل مجلس الإعمار. وستقدم معر رئيس الوزراء العراقي بمشروع القانون إلى برلماننا ونأمل في المصادقة عليه. ويتولى هذا المجلس ملفات إعادة إعمار البنى التحتية الكبرى بمساهمة حكومية ومن القطاع الخاص العراقي والأجنبي. والعراق بحاجة إلى إعادة إعمار شاملة. ومن خلال هذا المشروع توقعنا أنها ستوفر البيئة القانونية والإدارية للاستثمار الخاص وتلبية احتياجات العراقيين الماسة إلى الخدمات وفرص العمل. والعراق سوق واعدة. فبين احتياجات العراقيين وإمكانياتنا الطبيعية والبشرية، نعمل من أجل تحويل بلدنا من ساحة للصراع والعنف إلى محور اقتصادي للمنطقة. وقد يتصور البعض أنه حلم بعيد المنال. أقر بوجود عقبات وتحديات جسيمة، لكنني واثق من أن هذا مطلوب ويمكن عراقياً، بل على الصعيد المنطقة والعالم.

الإرهاب والفساد وجهان لعملة واحدة. ونؤمن بأن جهود القضاء على الإرهاب يجب أن تقترن بجهود فعلية من أجل

المكالمات الهاتفية الشخصية ووسائل التواصل الاجتماعي. بارك الله فيهم على ما أبدوا من تعاطف.

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة إلى معالي السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن انتخابه ليس شرفا له ولحكومة وشعب نيجيريا فحسب؛ بل وشرف لمنطقة غرب أفريقيا والقارة الأفريقية بأكملها. ونحن على يقين أنه سيقود هذه الهيئة بنجاح وسيكون على مستوى التوقعات والثقة التي وضعت فيه. وأود أن أؤكد له دعم ليبريا الكامل في الاضطلاع بواجباته.

وأود أيضا أن أهنئ سلفه، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على الطريقة الحكيمة التي أدارت بها شؤون الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

كما أود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على حماسه وتفانيه الشخصي لعمل الأمم المتحدة وإدارته المقتدرة لشؤونها. إن سماته القيادية البعيدة النظر حافظت على تركيز الأمم المتحدة على أهدافها في مواجهة تحديات صعبة.

وكما أقرت في مناسبات عديدة فإن ليبريا هي قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة. بعد أن دمرت البلد حرب أهلية وحشية دامت ١٤ عاما، جرت استعادة السلام والحفاظ عليه من خلال ما كان يعرف آنذاك بأكبر قوة لحفظ السلام في تاريخ المنظمة. وبرعاية حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تمتع الليبريون بـ ١٦ عاما من السلام المستمر. ونعرب عن السرور والامتنان للجهود والتضحيات التي قدموها لتأمين السلام في بلدنا.

وعندما تم سحب قوة حفظ السلام قبل عامين، انتقلت مسؤولية الحفاظ على السلام في ليبريا إلى الحكومة الليبرية. وهذه مسؤولية أوليها أكبر قدر من الأهمية لأنه بدون السلام

بإصرارنا وإرادتنا ودعم ومساندة المجتمع الدولي، تتمكن من ذلك إن شاء الله.

(تكلم بالعربية)

السلام تحية الإسلام وجوهره عبر التاريخ. والسلام رسالة موسى والمسيح والرسول والأنبياء والصالحين، ومنهج كل الأديان والأفكار الإنسانية العظيمة. بدعوة السلام بدأنا ومنتهي بها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية العراق للبيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليبريا.

اصطحب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس وياه (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بالنيابة عن حكومة ليبريا وشعبها. وقبل أن أبدأ، أود أن أطلب إلى الجمعية أن تشاركني الوقوف دقيقة صمت حدادا على وفاة ٢٨ من الباحثين الشباب الذين لقوا حتفهم الأسبوع الماضي في حادث حريق مأساوي في ليبريا. لترقد أرواحهم في سلام.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى العدد الكبير من الأعضاء الذي شاركونا أحراننا ومصابنا بإرسال التعازي من خلال

الأنفس. لجأ بعض الأفراد، داخل وخارج بلدنا، ولا سيما أولئك الذين خسروا الانتخابات الديمقراطية، إلى استخدام التحريض والتهديد بالعنف وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخطاب الكراهية، بهدف وقصد الوصول إلى السلطة عن طريق وسائل غير ديمقراطية. وهذا أمر غير مقبول ويجب ألا يلقى تشجيعاً من أولئك الذين يتمنون الخير لليبيريا.. لكي تزدهر الديمقراطية، على جميع الليبريين، بما في ذلك الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة، احترام سيادة القانون والتقييد بالإجراءات واللوائح المنصوص عليها فيه.

إن حزينا، حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، بصفته حزب المعارضة الرئيسي في ليبريا خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، قبل النتائج المتنازع عليها في عمليتي انتخابات رئاسية سابقتين، في عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠١١، لمصلحة السلام. ومع ذلك، وخلال تلك الفترتين، واصلنا العمل مع الحكومة القائمة بطريقة بناءة، بل وقبلنا القيام بدور سفير السلام عندما طلب منا مساعدتها في الحفاظ على السلام في ظل نظامها.

ويجب علينا جميعاً أن نتعلم احترام الولايات التي يمنحها الناخبون، حتى عندما تكون تلك الولاية ليست في صالحنا، وألا نكون انتقائين في دعمنا للديمقراطية، بدعمها فقط عندما نكسب.

لقد انتهى النزاع الأهلي الليبري عندما وقعت جميع الأطراف والفصائل المتحاربة على اتفاق السلام بين حكومة ليبريا، وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا والأحزاب السياسية في أكرا في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ودعا الاتفاق إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لتوفير منتدى لمعالجة مسائل الإفلات من العقاب، وكذلك كفرصة لكل من الضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لتبادل تجاربهم من أجل تيسير التعافي والمصالحة على نحو حقيقي.

سيكون علمنا عالماً صعباً. إننا جميعاً ندرك الدمار الرهيب للأرواح والممتلكات جراء الحرب الأهلية.

غير أنه يتعين على الناجين، بعد فترة طويلة من إسكات دوي البنادق، العيش مع الأضرار الجانبية التي لحقت بالأسر الجريحة التي مزقتها الحرب، السكان المشردين، وإعادة توطين اللاجئين وغيرها من العواقب السلبية على النسيج الاجتماعي الاقتصادي الوطني الذي مزقته الحرب الأهلية.

ومنذ أن توليت قيادة بلدي قبل ما يقرب من عامين، ظللت أركز على مسؤوليتي المتمثلة في كفالة أن يسود السلام في ليبريا. وفي ذلك الوقت، التزمنا بالحفاظ على الولاية الدستورية، التي تتمثل في التأكد من أن جميع الحقوق الديمقراطية لكافة المواطنين مكفولة وتتمتع بالحماية. وإنه لمن دواعي الفخر أن أقول إنني أوفيت بهذا الوعد وإن بلدنا اليوم منارة للديمقراطية في أفريقيا، حيث تحظى حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وغيرها من الحقوق السياسية والديمقراطية بالاحترام في ظل سيادة القانون.

ولا تزال البيئة السياسية حيوية مع ممارسة الجهات الفاعلة والأحزاب السياسية لحقوقها بحرية ومشاركتها في مختلف الانتخابات. ويسعدني أن أبلغ بأنه لا يوجد سجناء سياسيون في ليبريا وأن القوانين التي تعوق حرية الصحافة أو تهددها قد تم إلغاؤها. وجرت عدة احتجاجات من وقت إلى آخر، وانتهت كلها سلمياً ولقت ترحيب حكومي باعتبارها مظهراً إيجابياً لنضجنا الديمقراطي.

هذه هي الديمقراطية التي كان بلدنا يتوق إليها؛ هذه هي الحرية التي كافح وعانى شعبنا من أجلها؛ وهذا هو التحرر الذي دفع الكثير من مواطنينا حياتهم ثمناً له.

بيد أننا بدأنا نشهد ظهور خطر زاحف على ما لدينا من حيز ديمقراطي وعلى السلام والاستقرار الذي حققناه بشق

أن من المهم أن تلتئم الجراح التي خلفتها ١٤ سنة من الحرب الأهلية الوحشية في ليبيريا، وأنها بحاجة إلى الاتفاق على آلية من شأنها أن تكفل استدامة السلام والاستقرار والعدالة والمصالحة، فضلاً عن تعزيز آفاق الانتعاش الاقتصادي لدينا. ونظراً لأهمية هذه المسألة، فقد بدأت بالفعل مشاورات مع الهيئة التشريعية الوطنية - ممثلي شعبنا - ونعزم أن تكون لدينا مشاركة أوسع مع النظام القضائي الليبيري ومع شركائنا ومنظماتنا الاستراتيجية الدولية من أجل تحديد المسائل ذات الصلة مثل الإطار القانوني والتوقيت والمكان والتمويل، من بين أمور أخرى. ويجدوني الأمل في أن ينبثق في نهاية هذه العملية التشاورية وفاق وطني يحدد المسار لحل هذه المسألة. ولذلك فإنني أطلب الدعم الثابت من المنظمة بينما نشرع في هذا المسعى الوطني.

نجتمع هنا اليوم في وقت من عدم اليقين وارتفاع حدة التوتر في السياسة العالمية والأمن والتجارة. ويرزح الاقتصاد العالمي أيضاً تحت ضغط مفرط والتوترات الأمنية تتزايد في أجزاء كثيرة من العالم. إن للنزعة الحمائية التجارية وتغير المناخ عواقب غير مقصودة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. بيد أننا نؤمن إيماناً راسخاً بقدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. ونظل نضع الإيمان والثقة في الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة العالمية الأفضل لتوجيه أمم العالم في تفاعل سلمي ومتناغم.

إن موضوع هذه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة هو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، الذي يذكرنا بالتأكيد بمسؤوليتنا عن التركيز على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة من حيث المبدأ والممارسة. لقد وضعت حكومتي خطة للتنمية الوطنية تدعم هذا الموضوع وهي تقوم بتنفيذها. إن الغرض من خطتنا للازدهار والتنمية لصالح الفقراء أن تكون

وجرى إنشاء اللجنة حسب الأصول، واختتمت جلسات الاستماع، وأصدرت تقريرها النهائي في عام ٢٠٠٩.

ودعا التقرير، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء محكمة جنائية استثنائية لمقاضاة أولئك الذين تم تحديدهم كمرتكبي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم اقتصادية بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٣. ومن المهم أن نشير إلى أن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة قد أوصى أيضاً باستخدام مبادرة "بالافاهات"، وهي آلية لتسوية النزاعات تُستخدم تقليدياً في ليبيريا حيث يمكن للجنة في الاجتماعات التي يعقدها الزعماء القبليون في مختلف المقاطعات أن يطلبوا العفو علناً من ضحاياهم ويمكن لأهداف العدالة التصالحية أن تتحقق.

عندما تكلمت أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/73/PV.8) بعد الأشهر التسعة الأولى من تولي مناصبي، أشرت إلى تفضيل الحوار بوصفه آلية لتسوية النزاعات، بحيث يمكننا كحكومة وشعب أن نركز جهودنا معاً على الحد من الفقر وعلى النمو والتنمية الاقتصادية، بدلاً من الانتقام. إلا أننا ومنذ ذلك الحين قد استمعنا إلى جوقة من الأصوات تتعالى من العديد من الدوائر وتدعو إلى إنشاء محكمة اقتصادية وجرائم الحرب. وهي ليست أصوات الآلاف من ضحايا الحرب فحسب بل أيضاً أصوات اللجنة المزعومين الذين يبدو أنهم يريدون إما تبييض صفحاتهم أو إراحة ضمائرهم. كما أعربت العديد من المنظمات الدولية وبعض شركائنا الدوليين أيضاً عن تأييد إنشاء هذه المحكمة. وإننا عاجزون عن فهم السبب وراء سماع هذا الضجيج لإنشاء المحكمة الآن، بعد مرور أربعة عقود تقريباً على الدعوة لأول مرة إلى إنشائها وعدم ممارسة هذه الضغوط خلال تلك الفترة على الحكومة التي انبثقت عن اتفاق أكراماً للسلام.

ومع ذلك، فحكومتنا إدارة تصغي جيداً، وما فتئت نولي اهتماماً شديداً لأصوات شعبنا. وما استشفيتته من دعواتهم هو

يشارك فيه جميع المعنيين المحليين والدوليين. وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بتوصياتهم وبدأنا بالفعل بتنفيذ الأشد إلحاحاً وأهمية من بينها.

وأود أن أؤكد للجمعية أن ليبريا لا تزال تعمل كعضو مسؤول في المجتمع الدولي على جميع المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها من أجل تعزيز السلام والأمن والوثام بين دول وشعوب العالم.

وأود أن أقول لأبناء بلدي، سواء كانوا في الداخل أو في الخارج، إنه بدون السلام لا يمكن أن يحرز التقدم أو تتحقق التنمية. ولذلك تقع على عاتق جميع الليبريين مسؤولية الحفاظ على السلام الذي نعلم به الآن، ولا سيما أولئك الذين يريدون أن يكونوا قادة ليبريا في المستقبل. وأود أن أذكر أبناء بلدي بأن حب الحرية هو السبب في إنشاء بلدنا، وأن وحدتنا هي التي جعلتنا أول جمهورية أفريقية مستقلة، ولا بد من أن نبذل جهوداً مشتركة من أجل إدامة السلام وتحقيق التنمية وإصلاح بلدنا، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطحب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى قاعة الجمعية العامة.

بمثابة بوصلة لنا لإعادة الإعمار والتنمية والتحديث. وفي حين تعطي الخطة أولوية للحد من الفقر، فإنها ترمي أيضاً إلى دعم الجهود التي يبذلها الليبريون ذوو الدخل المتوسط والمرتفع من أجل النمو والازدهار. وهي تركز بالمثل على تنمية الهياكل الأساسية وإنشاء الطرق وتشبيكها وعلى الزراعة. كما تؤكد الخطة لصالح الفقراء أيضاً على تمكين النساء والشباب، وكذلك على التعليم الجيد وتقديم الرعاية الصحية الجيدة.

ومع ذلك، فقد بدأنا في هذه المرحلة مواجهة تحديات كبيرة في التنفيذ بسبب الهبوط المستمر في أسعار صادراتنا الرئيسية، فضلاً عن النقص في الإيرادات والاختلالات الهيكلية. وتميل الزيادة في التضخم وانخفاض قيمة العملة إلى الحد من القدرة الشرائية لمواطنينا ما يضع المزيد من الأعباء على مستوى معيشتهم. لقد بذلنا قصارى جهدنا كحكومة لمواجهة تلك التحديات وسنواصل القيام بذلك. غير أن الكثير منها لا يزال قائماً، وهي تتطلب منا إبقاء كامل الاهتمام لمشكلة إيجاد الحلول العملية لها. ولذلك فإننا نود أن نناشد الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة والخبرة الفنية. لقد وضعت إدارتي مؤخراً إطاراً جديداً للاستثمار يتمثل في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية التي من شأنها أن تعود بالفائدة المباشرة على القطاع الخاص وندعو أوساط الاستثمار إلى الاستفادة من تلك الفرصة الجديدة. واتخذنا أيضاً العديد من المبادرات الأخرى الرامية إلى التصدي لتلك التحديات. فعلى سبيل المثال، نشارك حالياً في محادثات مع صندوق النقد الدولي بهدف الدخول في برنامج معه. كما أننا نعيد تنظيم قيادة وإدارة مصرفنا المركزي لجعله أكثر كفاءة واستقلالية واستجابة لمسائل صياغة السياسة النقدية والإشراف عليها.

وكجزء من جهودنا لكفالة حوار شامل وتشاركي بشأن المشاكل التي تواجه اقتصادنا، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى تقديم حلول مناسبة، قمنا مؤخراً بإقامة حوار اقتصادي وطني

لبنان إلى مجموعة الدول الداعمة للمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس النمسا لمزيد من الطموح حول المناخ، بعد أن كان في طليعة الدول التي وقعت على اتفاق باريس.

من ناحية أخرى، لقد قام لبنان بخطوات عديدة هذا العام في سبيل تعزيز دور المرأة. فقد أقرت الحكومة اللبنانية خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وباشرت تنفيذها. كما أجازنا كل الخطوات المتعلقة بتفعيل عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة منع التعذيب.

وقد انحسرت الحرب الساخنة التي عمت دولا عدة في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، إلا أن آثارها ونتائجها على بلداننا ومجتمعاتنا تزداد انتشارا وترسخا، خصوصا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إن جلسات المناقشة للجمعية العامة هذه السنة تحت عنوان "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع". فهل نذكركم مجددا بحجم التأثيرات السلبية الناتجة عن أزمة النزوح وتداعياتها على لبنان أمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، وعلى البنى التحتية والنمو وارتفاع معدل البطالة؟ ما شكل خطرا جديا على برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيه وأدى إلى تفاقم أزمته الاقتصادية.

إن لبنان يسعى جاهدا لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة معتمدا لذلك سلسلة إجراءات وإصلاحات بنيوية جذرية في نظامه الاقتصادي والمالي، بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية. وذلك يدفعني أيضا إلى مناشدة كل زعماء العالم ليساهموا في العمل على عودة النازحين الآمنة إلى سورية، خصوصا أن مسؤولية معالجة هذه الأزمة لا تقتصر بالتأكيد على لبنان وحده، بل هي مسؤولية دولية مشتركة تحتم علينا أن نتعاون جميعا على إيجاد الحلول لها وبصفة عاجلة؛ إذ لا يمكن للمجتمع الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عون: يسرني بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم. كما أشكر معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا على حسن إدارتها للدورة السابقة.

في ١٦ أيلول/سبتمبر الجاري، قامت الجمعية العامة بالتصويت على القرار ٧٣/٣٤٤ الداعم لإنشاء أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار في لبنان (انظر A/73/PV.107). وأود أن أنقل شكر بلدي للدول الأعضاء التي رعت هذا المشروع وصوتت لصالحه، مع ما يحمله ذلك من تشجيع لنا على المضي قدما في هذه المبادرة التي سبق وأطلقتها أمامكم منذ عامين (انظر A/72/PV.11).

وسوف أتابع بحرص قيام هذه الأكاديمية بإيماننا مني بأن السلام الحقيقي هو ذاك الذي يقوم بين البشر، لا على الورق، وإيماننا مني أيضا بدور لبنان ورسائله كأرض تلاق وحوار، وبما يكتنزه شعبه ومجتمعه التعددي من تجارب وخبرات جعلته رافضا للتطرف الفكري والديني، وعلمته كيف يعيش التسامح والقبول بالآخر.

إن أهمية هذه الأكاديمية تكمن في تجسيدها مشروعا دوليا لالتقاء الثقافات والديانات والإثنيات المختلفة وتعزيز روح العيش معا، ونشر ثقافة معرفة الآخر والقبول به ضمن إطار مبادئ الأمم المتحدة وما تصبو إليه عبر برامجها السامية التي تعمل على ردم الهوة بين الشعوب، وعلى رأسها الدبلوماسية الوقائية للقضاء المسبق على أسباب النزاعات.

ومنذ يومين، عقدت هنا في الأمم المتحدة قمة العمل المناخي التي دعا إليها الأمين العام. وفي هذا السياق، انضم

وفي سياق متصل أنه إلى خطورة تقليص خدمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين مما تسبب بمزيد من الضغط الاجتماعي والمالي عليهم وعلينا مما يهدد بتحويل الشباب الفلسطيني من طلاب علم إلى طلاب تار. وأسجل هنا رفض لبنان القاطع لكل محاولة للمس بولاية الأونروا أو تعديلها. وأناشد الدول المساهمة في موازنتها مضاعفة مساهماتها للتمكن من استعادة دورها الحيوي.

إن أزمة الشرق الأوسط المتמادية منذ عقود تزداد تعقيدا لأن كل مقاربات الحلول وكل الممارسات الإسرائيلية تناقض المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة؛ فتهدد القدس والسياسة الاستيطانية الممنهجة والتشريعات المخالفة لحقوق الإنسان، والاعتراف بضم أراض تم احتلالها بالقوة كما حصل بالنسبة لمرتفعات الجولان، والوعود الانتخابية بضم أراض جديدة مع ما يرشح عن صفقة القرن من إزالة حدود بعض الدول وتقويض وحدة أراضيها، إلى تصفية القضية الفلسطينية وإبقاء الفلسطينيين حيث هم، والضرر الذي سيلحق بلبنان جراء ذلك كونه يضم قسما كبيرا من اللاجئين. كل ما سبق يقوض أي فرصة للسلام في الشرق الأوسط، وينذر بمستقبل مجهول قائم من دون شك لأن حقوق الشعوب تبقى حية مهما طال الزمن.

إن الخروق الإسرائيلية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لم تتوقف يوما وكلك الاعتداءات المتמادية على السيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا؛ والعمل العدواني السافر الذي حصل الشهر الماضي على منطقة سكنية في قلب بيروت وهو الخرق الأخطر لهذا القرار. كذلك الحرائق التي استمرت لأيام في مزارع شبعا المحتلة جراء القذائف الإسرائيلية الحارقة تشكل جرما بيئيا دوليا يستوجب إدانة من تسبب فيها.

من على هذا المنبر أعيد التأكيد على أن لبنان بلد محب للسلام ونحن ملتزمون بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونجهد دائما

أن يكتفي فقط بتأمين الحد الأدنى من المساعدات للنازحين واللاجئين في أماكن نزوحهم، وتغيير برامج العودة الآمنة والكريمة لهم. إن شروط هذه العودة أصبحت متوافرة فالوضع الأمني في معظم أراضي سورية ووفقا للتقارير الدولية أضحي مستقرا والمواجهات العسكرية انحصرت في منطقة إدلب. وقد أعلنت الدولة السورية رسميا وتكرارا ترحيبها بعودة أبنائها النازحين. وقد غادر من لبنان حتى اليوم ٣٧٠.٠٠٠ نازح، عاد منهم إلى سورية ما يزيد عن ٢٥٠.٠٠٠. ولم ترد أي معلومات عن تعرضهم لأي اضطهاد أو سوء معاملة.

في المقابل، ترسم لدينا علامات استفهام بشأن موقف الدول الفاعلة والمنظمات الدولية المعنية الساعي إلى عرقلة هذه العودة، والإدعاءات بخطورة الحالة الأمنية في سورية، وإثارة المخاوف لدى النازحين مما يؤشر بوضوح إلى المنطلقات السياسية التي يتم من خلالها التعاطي مع هذه الأزمة. وكأني بالنازحين قد تحولوا إلى رهائن في لعبة دولية للمقايضة بهم عند فرض التسويات والحلول. وهذا ما قد يدفع لبنان حكما إلى تشجيع عملية العودة التي يجريها بالاتفاق مع الدولة السورية لحل هذه المعضلة التي تهدد الكيان والوجود، لأن تجارب قضايا الشعوب الشهب المهجرة في العالم وانتظار الحلول السياسية لا تظمن أبدا.

ففي تاريخنا تجربتان غير مشجعتين في هذا المضمار؛ الأولى في عام ١٩٧٤، إثر اندلاع الحرب في قبرص ولجوء قسم كبير من القبارصة إلى لبنان، ثم عودتهم السريعة إلى بلادهم فور وقف إطلاق النار من دون انتظار الحل السياسي الذي لم يتحقق إلى اليوم. والتجربة الثانية بدأت في عام ١٩٤٨ مع موجات نزوح الشعب الفلسطيني إلى دول الشتات وإلى لبنان بشكل خاص حيث لا يزال الفلسطينيون يعيشون في المخيمات على حلم العودة وينتظرون الحل السياسي وتنفيذ القرار ١٩٤ (د-٣) منذ ٧١ عاما.

النتائج المرجوة في العديد منها. والمأمول منها اليوم تعزيز المبادئ العامة، والقانون الدولي والمواثيق لأنها المرجع الوحيد لصون الحقوق. فلن تقوم عدالة، ولن يستقيم حق ولن يتحقق سلام طالما أن المبدأ السائد في عالمنا هو "أنا قوي إذاً أنا على حق".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة مملكة إسواتيني.

اصطحب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. حين أنشأ أسلافنا الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان الغرض الرئيسي من ذلك هو الحد من التوترات وتجنب نشوب نزاع آخر عقب الحرب العالمية الثانية.

واليوم، تواجه منظمنا التحديات المتعددة التي تهدد البشرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تبعث الأمل في شعوب العالم وأن تكون متيقظة للمسائل المتعددة الجوانب من خلال تعزيز السلامة، والسلام والأمن. وقد بيّنت لنا العقود السبعة الماضية أن تعددية الأطراف عنصر أساسي لإيجاد عالم يسوده السلام. وسعياً إلى تحقيق تلك الولاية، تطورت الأمم المتحدة على مر

في احترامه، ولكن التزامنا هذا لا يلغي حقنا الطبيعي وغير القابل للتصرف بالدفاع المشروع عن النفس، عن أرضنا وشعبنا بكل الوسائل المتاحة. وأعيد أيضاً تأكيد تمسك لبنان بحقوقه السيادية على مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وشمال الغجر المحتلة. وهو لن يوفر أي فرصة في سبيل تثبيت حدوده البرية المعترف بها دولياً بالوثائق الثابتة في الأمم المتحدة وكذلك ترسيم الحدود البحرية وذلك بإشراف الأمم المتحدة؛ وذلك مع ترحيبه بأي مساعدة من أي دولة في هذا الخصوص، في وقت سوف يباشر بعمليات التنقيب عن النفط والغاز في مياهه الإقليمية قبيل نهاية هذا العام بحسب القوانين والأعراف الدولية.

في الوقت الذي يباشر فيه لبنان أعماله التحضيرية للاحتفال بمئوية لبنان الكبير تحل الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، وقد شهد العالم منذ ذلك التاريخ العديد من الحروب والصراعات خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، النقطة الساخنة باستمرار حيث ترتفع الحرارة فيها أو تهبط ولكنها لا تبرد أبداً. وشعوبنا تدفع دوماً الثمن، من أمنها، واستقرارها، وسلامها واقتصادها وحتى تنوعها الديمغرافي. وجوهر المشكلة هو نفسه، تعارضُ مصلحة الأقوياء مع حق الضعفاء. فتضيق المبادئ، والمنطق والعدالة وتتميع الحلول.

إن الانحراف الطاغوي اليوم على السياسة أفقد العالم استقراره، بعد أن تقوضت جميع المعالم التي يُهتدى بها، ولم تعد هناك مقاييس لحصر الخلافات والسيطرة عليها، وبالتالي حلها وفق القواعد المعمول بها. مما جعل العديد من الشعوب عاجزة عن اتخاذ خيارات سياسية تتخطى حدودها، ومنعها عن اللقاء والتعاون. فضاعت فرص كثيرة لحل النزاعات وأفسح مجال واسع للفوضى.

لقد قامت الأمم المتحدة بالكثير من المبادرات الهادفة إلى إعلاء صوت السلم والتنمية. نجحت في بعضها، ولم تصل إلى

فمعظم التحديات المعاصرة مثل الإرهاب، وتغير المناخ، والهجرة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعديد من التحديات الأخرى، لا يمكن التصدي لها بفعالية من دون التعاون المتعدد الأطراف. وسيطلب ذلك إدماج جميع الدول الأعضاء ومشاركتها من خلال التعاون والحوار، وإصلاح الأجهزة القائمة، عند الاقتضاء. ولذلك، فإننا نناشد الجمعية العامة الاضطلاع بدورها في سد الثغرات وتعزيز العمل الجماعي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التنسيق والتعاون على نحو وثيق بين المنظمة وجميع الوكالات التابعة لها لمعالجة جميع المسائل الدولية الجديدة باهتمامنا.

أما على الصعيد العالمي، فلا يزال القضاء على الفقر يمثل أولويتنا ويشكل تحدياً هائلاً، ولا سيما في ظل مواجهة تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر لتلك العقبات. وننوه بالإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي للتخفيف من الحالة ونقدها. ونود أن نشدد على أن ثمة حاجة إلى المزيد من الاستثمارات لبناء مجتمعات قوية ونظم حماية اجتماعية تكفل إشراك الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة المتضررة من الفقر. وبينما نتحمل مسؤولية عن توجيه نسبة كبيرة من النفقات الوطنية لبرامج الحماية الاجتماعية، فإن البلدان النامية بحاجة في الواقع إلى تمويل لأهداف التنمية المستدامة من أجل تحويل اقتصاداتها ونسيجها الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، قد يصبح تمويل التنمية في بلد مثل إيسواتيني صعباً بمرور الزمن في ظل التقشف الاقتصادي العالمي. ويفرض هذا الواقع قيوداً على قدرة دولتنا على تعبئة الموارد من أجل التنمية في وقت نحتاج فيه إلى استثمارات ضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتعزز إيسواتيني استراتيجياتها لتعبئة الموارد من خلال استكشاف آفاق التعاون مع المجتمع العالمي ونطلب دعم الأمم المتحدة في هذا المسعى. ومن الواضح أن تحقيق تكامل الاقتصادات الأفريقية، من خلال

السنين فباتت جهازاً هاماً يعزز العمل الجماعي بغية التصدي للتحديات العالمية المعاصرة. وقد أفضى ذلك المسعى الجماعي إلى تحقيق التعاون ودعم اقتصاد عالمي يرمي إلى انتشال أكثر من بليون شخص من براثن الفقر.

ومع ذلك، وكما نعلم جميعاً، فإن الأخطار التي تهدد السلام والنزاعات العنيفة، بما في ذلك الفظائع الجماعية، ما زالت قائمة في مناطق مختلفة من العالم. ونلاحظ مع الأسف أن بعض تلك النزاعات وغيرها من أشكال المعاناة اللاإنسانية يرفعها أولئك الذين يعتقدون أن لهم الحق في إلقاء أيديولوجياتهم وفرضها على أمم أخرى من العالم. وندعو الأمين العام إلى العمل بسرعة لتبسيط هذا السلوك لأنه يخالف أهداف منظمتنا. وكلنا سواسية، بغض النظر عن حجم بلداننا وقوتها الاقتصادية.

وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتكلم بصوت واحد لنزع فتيل جميع التوترات، مع تشجيع الحوار وحماية المدنيين وضحايا النزاع الأبرياء. وأناشد بوجه خاص مناطق العالم حيث لا يزال هناك جيوب للنزاع. فينبغي لنا جميعاً العمل من أجل إيجاد عالم متكامل يسوده الازدهار والسلام وتعددية الأطراف.

ولا مغالاة في التشديد على الحاجة الملحة إلى طرح موضوع المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". وفي الواقع، فإن الموضوع يشدد ويكرر تأكيد الحاجة التي لا مفر منها إلى جعل الأمم المتحدة أكثر صلة بجميع الناس في مثل هذه الظروف.

ونشجع الأمانة العامة على الإحاطة علماً بالمقترحات التي قدمها قادة العالم ووضعها موضع التنفيذ. فالبشرية تتطلع إلى أن نغير ظروفها المعيشية من أجل مستقبل أفضل. ولا بد أن نتناول جدول الأعمال المتعدد الأطراف مُجددين التزامنا بضمان مجتمعات سلمية، ومنصفة ومستدامة للأجيال المقبلة.

إن عبء حالات الملاريا في أفريقيا كبير. وعلى الرغم من أن هناك تحسينات، تحتاج أفريقيا إلى تمويل إضافي إذا أريد لها إحراز تقدم في القضاء على الملاريا في القارة. ومملكة إسواتيني هي من بين ٢١ بلدا على الصعيد العالمي يُحتمل أن تعكس مسار انتقال عدوى الملاريا في أوساط السكان الأصليين بحلول عام ٢٠٢٠، وبالتالي تحقيق هدف في القضاء على الملاريا. وبصفتي رئيس تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، يسعدني أن أعلن أننا أطلقنا في أوائل هذا العام "صندوق دحر الملاريا"، وهو مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص يرمي إلى سد فجوة التمويل ووضع حد للمرض بحلول عام ٢٠٢٢. ويسرنا أن نلاحظ أنه في أعقاب إنشاء إسواتيني صندوقا لمكافحة الملاريا، حذت العديد من البلدان الأفريقية الأخرى حذوها وشرعت بنشاط في إطلاق صناديق مماثلة. ونحن فخورون أيضا بإبلاغ العالم بأن المملكة تواصل إحراز تقدم في القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإننا لا نزال بحاجة إلى دعم في جهودنا الوقائية وفي إطالة أعمار المصابين فعلا بالمرض. ونحن ممتنون لأصدقاء المملكة الذين يواصلون تقديم الدعم لنا في التصدي لتلك التحديات، ولا سيما الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وهم يدعمون مبادراتنا الرامية إلى القضاء على الإيدز والسل والملاريا، مع بناء نظم صحية أقوى ستمكنا من تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

تترتب على تغير المناخ آثار خطيرة على آفاق التنمية في كل مكان، وهو ما ينطبق أكثر على القارة الأفريقية حيث لا تزال الأحوال المناخية الشديدة تزداد حدة. وكما شهدنا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن الكوارث الطبيعية لا تعرف حدودا وتفتقر أشد البلدان تضررا إلى الموارد والقدرة الكافية لكفالة التأهب والتصدي لما ينجم عن هذه الكوارث من دمار وآثار، بما في ذلك فيما يتعلق بالبنية التحتية والخسائر في الأرواح. وترى إسواتيني أنه ينبغي أن تعمل البلدان

اتباع نهج ابتكارية، يخلق العديد من الفرص لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وهذه الجهود مهمة في توليد أفكار جديدة واستحداث مشاريع وسبل لجعل أصوات الناس مسموعة ولحفز الابتكار وتعزيز التنمية.

وسيساعد إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مؤخرا أيضا مساعدة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر في القارة. وبالمثل، نشق بأن هذه الخطوات ستكون بداية عهد جديد في حياة شعوبنا مع إطلاق منصة التجارة الإلكترونية الأفريقية، وهو أمر من المتوقع أن يحدث في الأسابيع القليلة المقبلة. وستولد المنصة الزخم الذي نحتاج إليه لتغيير المشهد في أفريقيا واقتصادات القارة. ونحن نركز كقارة على بناء وتنمية اقتصاداتنا. وبعد أن تترسخ هذه المبادرات الجديدة، سنتمكن من زيادة تجارتنا مع العالم بأسره وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ولذلك، نحث الأمم المتحدة على تقديم دعمها الكامل للمبادرات التي أطلقتها أفريقيا لكفالة تحسين حياة شعوب القارة لتصبح أفريقيا التي نصبو إليها.

ما زالت القارة الأفريقية تواجه تحديات أخرى بخلاف النزاعات، تتمثل في المسائل الصحية، بما في ذلك الأمراض مثل فيروس الإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والعديد غيرها من الأمراض. ومن أجل التغلب على هذه الأمراض، نحن بحاجة إلى قدر كبير من التمويل. فبعد إحراز بعض التقدم في كفاحنا ضد هذه الجوائح، نواجه للأسف في بعض الأحيان حالات جديدة لتفشي الأوبئة تؤدي إلى خسارة المكاسب التي تحققت. وتتمثل رؤيتنا كدول أفريقية في أنه ينبغي القضاء على جميع تلك الأوبئة حتى نتمكن من التركيز على أهدافنا الإنمائية. ومن دواعي الأسف أن البلدان النامية لا تزال تواجه ثغرات كبيرة في التمويل، مما يصعب عليها الكشف عن المشاكل والتصدي لها على نحو كاف مع الاستمرار في توفير الخدمات الصحية الأساسية وبناء قدرات القطاع الصحي.

التصنيع والزراعة والتعدين والطاقة والسياحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لا يمكن لأية دولة أن تتطور بما يفوق قدرتها التعليمية، وخاصة قدرة معلميه. ونظرًا لأننا جميعًا نسعى جاهدين لضمان توفير تعليم شامل وعادل وجيد للجميع، يجب علينا أيضًا تقديم المساعدة اللازمة للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة في تطوير قدرات معلميه. ويجب في هذا الصدد أن نضمن الحصول على التعليم الأساسي والثانوي الجاني والجيد، وكذلك التعليم المهني والفني الشامل والميسور التكلفة، بينما نعمل على إتاحة الفرص للفتيات والفتيات المعاقين. يسعدني أن أخبر المجتمع العالمي بأن مملكة إسواتيني قد شرعت في تنفيذ تلك المبادرات، وبأننا نرى نتائج إيجابية.

كما نعلم جميعًا، يواجه الشباب مجموعة متنوعة من التحديات التي تتطلب تصدياً شاملاً ومنسقاً ومتعدد الأطراف. نحن عالم شباب، حيث أن أكثر من نصف سكان العالم هم ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. لذلك نحن بحاجة إلى استراتيجيات لتشجيع سوق العمل على استيعاب الطبقة العاملة الشابة المتنامية وعلى ضمان تدريبه بالشكل المناسب لتلبية احتياجات أسواقنا. علينا أيضًا وضع برامج تهدف إلى زيادة الفرص أمام شبابنا لبدء أعمالهم التجارية الخاصة.

إن محاولة الأمم المتحدة عدم التخلي عن أحد ستظل بعيدة المنال إذا وصلنا حرمان دول العالم الأخرى من فرصتها في أداء دور محوري في شؤون هذه الجمعية العالمية. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تايوان ضرورية من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن إدراجها هو خطوة حاسمة في تحقيق العهد المنصوص عليه في ديباجة القرار ١/٧٠، المتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ندعو الأمم المتحدة مرة أخرى إلى التمسك بمبدأ العالمية، ومواصلة جهودها المتعددة الأطراف نحو الإدماج التام لتايوان والسماح لها بالمشاركة في الجهود ذات الصلة بكرامة وعلى قدم المساواة.

معا من أجل وضع خطط طوارئ سليمة، ترمي في المقام الأول إلى إنشاء صندوق إقليمي دائم لحالات الكوارث للمساعدة في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتستهدف، ثانياً، إنشاء مراكز إنسانية على الصعيد دون الإقليمي تكون مجهزة للتصدي بسرعة للكوارث. ومن شأن ذلك التخفيف من الآثار وإنقاذ الأرواح وكفالة تعافي البلدان المتضررة على وجه السرعة. فثمن عدم اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ باهظ جدا.

وتشارك مملكة إسواتيني بصورة كاملة في العمل من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال إنشاء الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في محاولة لتيسير البحث وتعزيز التنمية. وتقوم "الواحة الملكية للعلوم والتكنولوجيا" في بلدنا بعمل مُميز في النهوض بالبحوث العلمية وتشجع أيضاً المشاريع التجارية الناشئة ومخترات الابتكار. ونقدر أصدقاء مملكة إسواتيني الذين يدعموننا في هذه المبادرات. وما زلنا نلتمس المزيد من الدعم لتعزيز البرامج القائمة على المعرفة لأنها ستساعدنا على تحقيق رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٢٢ وأهداف التنمية المستدامة. نحن ملتزمون بأن نصبح رواداً رئيسيين ونموذجاً مثالياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وما زلنا واثقين بأن أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ستظل تعطينا التوجيه الصحيح والزخم الذي نحتاجه للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع. إننا نشيد بالشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة وشعب إسواتيني، والتي تضمن دمج أهداف التنمية المستدامة بالكامل في عمليات التخطيط لدينا. وفي هذا الصدد أطلقنا خارطة طريق استراتيجية مدتها خمس سنوات للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ والتي من شأنها أن تكفل التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار المالي والنمو، وذلك بهدف تحسين نوعية حياة شعب إيماسواي. وتحدد خارطة الطريق خمسة قطاعات رئيسية على أساس قدرتها على تنمية ناتجنا المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل وتعبئة الإيرادات -

اصطُحِب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه عن جدارة لقيادة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأتمنى له وللأمين العام حظاً طيباً وتحقيق النجاح.

في البداية أود أن أحيي ذكرى حركة الحسين التي سعت إلى الحرية وأحيي جميع الساعين وراء الحرية في العالم الذين لا يرضخون للقمع أو العدوان والذين يتحملون كل مصاعب النضال من أجل نيل الحقوق، وكذلك أشيد بأرواح جميع شهداء الاضطهاد والتفجيرات الإرهابية في اليمن وسورية وفلسطين المحتلة وأفغانستان وبلدان أخرى بما في ذلك العراق.

إن الشرق الأوسط يحترق وسط نيران الحرب وسفك الدماء والعدوان والاحتلال والتعصب الديني والطائفي والتطرف، وهو وضع أكبر ضحاياها هو شعب فلسطين المضطهد حيث تتواصل ضده إجراءات التمييز ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وعمليات القتل. إن الخطط التي فرضتها الولايات المتحدة والصهاينة عليه مثل صفقة القرن التي اعترفت ببيت المقدس كعاصمة للنظام الصهيوني وضم الجولان السوري إلى الأراضي المحتلة الأخرى، محكوم عليها بالفشل بالتأكيد.

وفي مواجهة مسائل كالخطط المدمرة للولايات المتحدة، كانت مساعدة وتعاون جمهورية إيران الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب حاسمة تماماً. ويتجلى هذا النهج بوضوح في تعاوننا بشأن الأزمة السورية مع

أريد أن أؤكد من جديد مدى حرص مملكة بلادي على إعطاء الأولوية للتنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. وشأننا شأن البلدان الأخرى المتوسطة الدخل، يتمثل أحد التحديات التي نواجهها في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب تصنيفنا، والذي أضر بجهودنا في التنمية والحد من الفقر. ومن أجل ذلك ندعو بقوة إلى إعادة تقييم الحقائق على أرض الواقع عندما يتم تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأكثر بلدان احتياجاً.

أخيراً، نتعهد بدعمنا لتعددية الأطراف الفعالة التي تهدف إلى ضمان الإدماج وتعزيز التعليم الجيد والسلام والأمن للجميع، وانتشار البلدان من جميع أشكال الفقر. إن التصدي لجميع التحديات التي تواجهها أسرة الأمم المتحدة هو التزامنا الأول. نريد أن نشيد بالأمين العام وموظفيه جميعهم لاستمرارهم في توجيه شؤون الأمانة العامة بالتزام ثابت بجهود الأمم المتحدة في السعي لتحقيق السلم والأمن العالميين والإنصاف والعدالة والشمولية في جميع قضايا المنظمة. ونحن على اقتناع راسخ بأننا سنعمل معاً للتغلب على كل قضية تبدو مستحيلة، حيث نواصل السعي من أجل الوحدة والتضامن والمنفعة المتبادلة، وقبل كل شيء من أجل حشد جميع جهودنا لتحقيق عالم أفضل للجميع، وفي كل مكان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة مملكة إسواتيني على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

التزاماتها النووية المترتبة عليها بموجب الاتفاق. واحتراما لقرار مجلس الأمن أتحنا لأوروبا الفرصة للوفاء بالتزاماتها الـ ١١ كتعويض عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

ولسوء الحظ لم نسمع سوى كلمات جميلة ولم نشهد اتخاذ أي تدابير فعلية. وأصبح من الواضح الآن للجميع أن الولايات المتحدة تتخلى عن جميع التزاماتها وأن أوروبا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. حتى أننا اعتمدنا نَحْجًا تدريجيًا لتنفيذ الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة، ونظلم ملتزمين بوعودنا في إطار الصفقة.

لكن هناك حدا لصبرنا. فعندما لا تحترم الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن ولا يسع أوروبا أن تنصرف، فإن الخيار الوحيد المتبقي هو التعويل على الكرامة الوطنية والإباء والقوة. إنهم يدعوننا إلى المفاوضات بينما ينقضون المعاهدات والصفقات. لقد تفاوضنا مع الولايات المتحدة، على طاولة المفاوضات مع أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين وألمانيا والاتحاد الأوروبي، لكن إدارة الولايات المتحدة الحالية لم تف بالالتزام الذي تعهدت به سلفتها.

وبالنيابة عن أمتي ودولتي، أود أن أعلن أن ردنا على أي مفاوضات تجري في ظل الجزاءات هو رد سلبي. لقد ظلت الحكومة والشعب الإيرانيان صامدين أمام الجزاءات القاسية للغاية خلال العام ونصف العام الماضيين ولن يتفاوضا أبدًا مع عدو يسعى لجعل إيران تستسلم باستخدام أسلحة الفقر والضغط والجزاءات. وإذا كان أعضاء الجمعية العامة يطلبون ردا إيجابيا، فإن السبيل الوحيد لبدء المحادثات هو العودة إلى الالتزامات والامتنال لها، كما أعلن قائد الثورة الإسلامية. وإن كانت هناك حساسية تجاه الاسم، "خطة العمل الشاملة المشتركة"، فينبغي العودة إلى الإطار والامتنال لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). فلتوقفوا الجزاءات لكي تفتحوا الطريق أمام بدء المفاوضات.

روسيا وتركيا في صيغة أستانا واقترح السلام من أجل اليمن بناءً على تعاوننا النشط مع المبعوثين الخاصين للأمين العام، وكذلك جهودنا المبذولة مع أربع دول أوروبية لتيسير محادثات المصالحة بين الأطراف في اليمن والتي أسفرت عن إبرام اتفاق استكهولم بشأن ميناء الحديدة.

لقد جئت من بلد قاوم أقسى إرهاب اقتصادي ودافع عن حقه في الاستقلال وتطوير العلوم والتكنولوجيا. وفي حين حاولت حكومة الولايات المتحدة بفرض الجزاءات والتهديدات بما يتجاوز الحدود الإقليمية جاهدة حرمان إيران من مزايا المشاركة في الاقتصاد العالمي ولجأت إلى القرصنة الدولية بإساءة استخدام النظام المصرفي الدولي. كنا نحن الإيرانيين روادا في حركات السعي من أجل الحرية في المنطقة مع السعي لتحقيق السلام والتقدم لأمتنا ولجيراننا. ولم نستسلم أبداً للعدوان أو ما يفرضه الخارج علينا. ولا يمكننا أن نصدق دعوة لإجراء مفاوضات من أشخاص يزعمون أنهم طبقوا أشد الجزاءات في التاريخ على حساب كرامة أمتنا وازدهارها.

وكيف يمكن للمرء أن يصدق ذلك في مواجهة القتل الصامت لأمة عظيمة والجهود المبذولة لممارسة ضغوط على حياة ٨٣ مليون إيراني، لا سيما النساء والأطفال، على أيدي مسؤولي الولايات المتحدة الذين يفخرون بهذه الضغوط وأصبحوا مدمنين على استغلال الجزاءات ضد مجموعة من البلدان التي تضم إيران وفنزويلا وكوبا والصين وروسيا؟ والأمة الإيرانية لن تنسى تلك الجرائم أو تغفر لهؤلاء المجرمين.

إن موقف إدارة الولايات المتحدة الحالية من الصفقة النووية المعروفة باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، لا ينتهك فقط أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولكنه يشكل أيضًا انتهاكًا للسيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي لجميع دول العالم. ورغم انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، ظلت إيران لمدة عام كامل وفيه تمامًا لجميع

هرمز للسلام. والهدف من التحالف من أجل الأمل هو تعزيز السلام والاستقرار والتقدم والرفاه لجميع سكان منطقة مضيق هرمز، وتعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات السلمية والودية فيما بينها. وتشمل المبادرة مجالات مختلفة للتعاون، مثل توفير الجماعي لأمن الطاقة وحرية الملاحة وحرية نقل النفط والموارد الأخرى من مضيق هرمز وخارجه.

ويستند تحالف الأمل إلى مبادئ هامة، مثل التقيد بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والاحترام المتبادل والمساواة والحوار والتفاهم واحترام السلامة الإقليمية والسيادة وحرمة الحدود الدولية والتسوية السلمية لجميع المنازعات علاوة على - وهذا هو الأهم - المبدئين الأساسيين المتمثلين في عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر. إن وجود الأمم المتحدة يبدو ضروريا من أجل إقامة آلية دولية شاملة لدعم الائتلاف من أجل الأمل. وسيقدم وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية المزيد من التفاصيل عن التحالف من أجل الأمل للدول المستفيدة (انظر S/PV.8626).

إن تشكيل أي تحالف أممي أو مبادرة تحت أي عنوان في المنطقة بمركزية وقيادة قوات أجنبية يشكل مثالا واضحا على التدخل في شؤون المنطقة. وإسبغ الطابع الأممي على الملاحة يتعارض مع الحق في حرية الملاحة والحق في التنمية وسيصعد من حدة التوترات ويزيد من تعقيد الأوضاع ويزيد من عدم الثقة في المنطقة، مما يهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وسيتحقق أمن منطقتنا عندما تنسحب القوات الأمريكية منها. والأمن لن يتوفر بالأسلحة الأمريكية والتدخل. فلم تفلح الولايات المتحدة، بعد ١٨ عاما، في الحد من الأعمال الإرهابية. بيد أن جمهورية إيران الإسلامية تمكنت من إنهاء آفة داعش بمساعدة أمم وحكومات الجوار. وتنطوي الطريقة النهائية لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط على الديمقراطية

وأود أن أعلن بوضوح وعلى نحو جلي: إذا كان الحد الأدنى مرضيا، سنكون كذلك راضين بالحد الأدنى، على الجانبين. ولكن إذا طُلب المزيد، ينبغي كذلك دفع المزيد. وإذا ما التزمت الدول بكلمتها بأن لها طلبا واحدا فقط من إيران، وهو عدم إنتاج وعدم استخدام الأسلحة النووية، فإن ذلك يمكن تحقيقه بسهولة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأهم من ذلك، بفتوى المرشد الإيراني. وينبغي العودة إلى واقع التفاوض، بدلا من التظاهر بالتفاوض. فالصور التذكارية تأتي في المرحلة الأخيرة من المفاوضات، لا في المرحلة الأولى.

وقد واصلنا في إيران، على الرغم من جميع العقبات التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة، السير على طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي والازدهار. ففي عام ٢٠١٧ سجل اقتصاد إيران أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، واليوم، وعلى الرغم من التقلبات الناجمة عن التدخل الأجنبي خلال السنة ونصف السنة الماضية، عدنا إلى مسار النمو والاستقرار. فقد أصبح الناتج المحلي الإجمالي في إيران من دون النفط إيجابيا في الأشهر الأخيرة ولا يزال الميزان التجاري في البلد إيجابيا.

إن مبدأ أمن جمهورية إيران الإسلامية يستند إلى صون السلام والاستقرار في الخليج الفارسي وإلى توفير حرية الملاحة وسلامة التنقل في مضيق هرمز. وقد عرضت الأحداث الأخيرة ذلك الأمن للخطر بشكل كبير. فيمكن توفير الأمن والسلام في منطقة الخليج الفارسي وخليج عمان ومضيق هرمز بمشاركة بلدان المنطقة ويمكن كفالة التدفق الحر للنفط وغيره من موارد الطاقة شريطة أن نعتبر الأمن مظلة في جميع المناطق بالنسبة لجميع البلدان.

وتمشيا مع مسؤولية بلدي التاريخية في الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار والتقدم في منطقة الخليج الفارسي ومضيق هرمز، أود أن أدعو جميع البلدان المتأثرة مباشرة بالتطورات في الخليج الفارسي ومضيق هرمز إلى تحالف الأمل في إطار تحالف

هو تعزيز التضامن فيما بين جميع الدول التي لديها مصالح مشتركة في منطقة الخليج الفارسي وهرمز.

هذه رسالة الأمة الإيرانية: لنستثمر في الأمل في تحقيق مستقبل أفضل بدلا من أن نستثمر في الحرب والعنف. ولنعد إلى العدالة والسلام والقانون والالتزام والوعد، وفي نهاية المطاف، إلى طاولة المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

أصطحب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ريمنغيسو (تكلم بالإنكليزية): بادى ذي بدء أود أن أهنيء معالي السيد تيجاني محمد باندي على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأحيي تشديده على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتطلع بالاو إلى مواصلة العمل معه بشأن هذه الأولوية الهامة.

كما أود أن أعرب عن شكري لسلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على قيادتها خلال العام الماضي.

الداخلية والدبلوماسية الخارجية. فلا يمكن شراء الأمن أو توريده من الخارج.

وسلام وأمن واستقلال جيراننا هو سلامنا وأمننا واستقلالنا. وأميركا ليست جارتنا. فجمهورية إيران الإسلامية هي الجارة وقد علّمنا منذ زمن بعيد أن الجار قبل الدار. وفي حال وقوع حادث، سنبقى نحن والمجتمع الدولي وحدنا. إننا جيران فيما بيننا، لا مع الولايات المتحدة.

والولايات المتحدة موقعها هنا، لا في الشرق الأوسط. والولايات المتحدة ليست محاميا لأي دولة، ولا هي قيمة على أي دولة. والدول، في الواقع، لا تفوض توكيلا رسميا للدول الأخرى ولا تفرض قوامة على الآخرين. وإن كانت السنة نيران اليمن قد امتدت اليوم إلى الحجاز، فينبغي أن يُبحث عن الداعي إلى الحرب ومعاقبته عوضا عن توجيه الاتهامات والأحقاد إلى الأبرياء. وسيكون ضمان أمن المملكة العربية السعودية من خلال إنهاء العدوان على اليمن بدلا من دعوة الأجانب. ونحن على استعداد لممارسة قوتنا الوطنية ومصداقتنا لإقليمية وسلطتنا الدولية.

وإيجاد حل للسلام في شبه الجزيرة العربية والأمن في الخليج الفارسي والاستقرار في الشرق الأوسط ينبغي السعي إليه داخل المنطقة وليس خارجها. فمسائل المنطقة كبيرة ومهمة جدا بحيث لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحلها. وقد فشلت الولايات المتحدة في حل المسائل في أفغانستان والعراق وسورية، وهي مؤيد للتطرف وللطالبانية والداعشية. ومن الواضح أن هذه الحكومة غير قادرة على حل مسائل اليوم الأكثر تعقيدا.

إن منطقتنا على حافة الانهيار - فخطأ واحد يمكن أن يشعل حريقا. ولن نتسامح مع تدخل الأجانب الاستفزازي. وسنرد بشكل حاسم وبقوة على أي اعتداء على أمننا وسلامتها الإقليمية أو انتهاك لهما. غير أننا نرى أن الحل البديل والمناسب

تحسين التعليم وتنمية رأس المال البشري بغية تحقيق الازدهار في عالم معولم.

وأحرزت بالاو مؤخرًا التقدم في تحقيق التغطية الصحية شبه الشاملة، ولكن ما زالت هناك تحديات في مجال تحسين نوعية الرعاية الصحية واستدامة نظم الرعاية الصحية في مواجهة أزمة المناخ. بيد أن الاستعراض الوطني الطوعي لدينا حدد أيضًا المجالات التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام، بما في ذلك تحسين التغذية والانتقال إلى نظام الطاقة المنخفض الكربون وبناء قدرة هياكلنا الأساسية وخدماتنا العامة الأساسية على الصمود.

وفي خطابي العام الماضي (انظر A/73/PV.9)، سلطت الضوء على انتشار الأمراض غير المعدية في بالاو، التي تعاني واحدًا من أعلى معدلات السمنة في العالم. ومن الخطوات التي اتخذت منذ ذلك الحين الأمر التوجيهي الذي وقعته لكي تقوم جميع نظم الخدمات الغذائية الحكومية بتقديم الأسماك البحرية كسبيل لتشجيع لنظم الغذائية التقليدية الصحية. غير أن هذه المسألة تستحق اهتمامًا أكبر في الأمم المتحدة.

وما فتئت الحماية البحرية المستدامة تقليدًا في بالاو منذ آلاف السنين. فطيلة معظم مراحل تاريخينا، كان مصدر أكبر تهديد واجهنا هو الصيد المفرط. وعندما بدأت تنخفض مصائد الأسماك، أعلن مجلس الحكماء عن حظر الصيد أو منعه، فتوقف جميع أنشطة الصيد في تلك المنطقة. وكانت معرفة متى ينبغي ممارسة ضبط النفس مفتاحًا للإدارة المستدامة للبيئة البحرية لدينا.

وتتوفر بالاو على بعض من أكبر النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية المحفوظة على نحو جيد في العالم. غير أننا نواجه العديد من التحديات الناجمة عن عالم معولم. فالصيادون المحليون ليسوا وحدهم من يلقون بشباكهم في مياها اليوم، وأزمة المناخ تهدد الأرواح وسبل المعيشة في الجزيرة. ولذلك، وعلى غرار

وأود أيضًا أن أعرب عن خالص التعازي لشعب جزر البهاما ولجميع ضحايا إعصار دوريان. ويجب أن يعرفوا أن أبناء شعب بالاو، باعتبارهم من سكان بلد جزري شقيق، يتضامون معهم.

وأود أن أذكر بكلمات سلفي في خطابه الأول أمام الجمعية العامة عامًا قبل ٢٥ عامًا، بعد قبول بالاو رسميًا بصفتها العضو الـ ١٨٥ في الأمم المتحدة. فقد قال:

”سيكون بلدي الذي يضم نحو ٢٠٠٠٠ مواطن أحد أصغر الأعضاء في هذه المنظمة، ولكننا كبار من حيث الأمور المهمة: فلدينا تراث ثقافي قوي؛ والتزام بحقوق الإنسان وحكومة ديمقراطية؛ وموارد - بشرية وبحرية - نفتخر بها على نحو خاص؛ والأهم من ذلك، نحظى بدعم وصداقة أشقائنا وشقيقاتنا في الأسرة الدولية“ (A/49/PV.89، صفحة ٥)

وعشية احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلالنا، ما زالت تلك الكلمات صحيحة. ولن أضيف على قائمة سلفي سوى أن بالاو كبيرة أيضًا من حيث شعورها بالمسؤولية عن حماية البيئة البحرية والنظام المناخي. وباعتبارنا دولة محيطية كبيرة، فإننا نؤمن بقوة أن دولتنا الجزرية الصغيرة لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في تلك الجهود العالمية، وأن هذا العمل الهام يجب أن يبدأ في الداخل. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرور حكومتي أن تقدم استعراضها الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أقر الاستعراض الوطني الطوعي إنجازاتنا الهامة، مثل توفير التعليم للجميع والقضاء على الجوع وإنشاء شبكة المناطق المحمية لدينا. وأعلنت بالاو ٢٠١٩ عام التعلم الابتكاري والامتياز، إقرارًا بأن أبناء شعبنا هم أكبر مورد لدينا. ولا بد من

وتحذيراتها بشأن آثار أزمة المناخ على المحيطات تعطي صورة عن إهمال المحيطات واحترار البحار وتحمضها التي تهدد دورات حياة الأسماك والشعاب المرجانية السمكية. وبالنسبة لبلد مثل بالاو الذي يعتمد اقتصاده وثقافته وطريقة حياته على المحيطات، فإن ذلك يعني قلقا وجوديا، ولكن تقرير الهيئة بجزرنا أيضا أن سلامة المحيطات أمر ينبغي أن يهتم جميع البلدان.

وإذا أردنا إبطاء أو إيقاف أسوأ آثار أزمة المناخ، فلا يمكننا القيام بذلك دون الانتباه للمحيطات. كما وجه الفريق الرفيع المستوى من أجل بناء اقتصاد مستدام للمحيطات نداء هذا الأسبوع من أجل العمل المناخي المتعلق بالمحيطات لدعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. إن الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة، وتخليص الصناعات المرتبطة بالمحيطات من انبعاثات الكربون وضمان استدامة الأغذية هي حلول يمكننا جميعا أن نتوصل إليها جميعا.

وأود أن أشكر الأمين العام على قيادته في الدعو لعقد مؤتمر قمة العمل المناخي هذا الأسبوع. وتشرف بالاو بكونها عضوا في مسار التحول في مجال الطاقة في مؤتمر القمة، وأنها وضعت وطورت مجموعة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشكل جزءا من التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتحول على نحو منهجي وطموح إلى اقتصادات منخفضة الكربون. وترمي المجموعة إلى بناء الشراكات التي تتخذ إجراءات على أرض الواقع من خلال توسيع نطاق مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وسيجري تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع خطط طموحة وقابلة للتحقيق في مجال الطاقة المتجددة، واجتذاب استثمارات جديدة.

وفي بالاو، نحن على وشك البدء في تركيب الشبكة المصغرة للطاقة الأكبر في العالم، الأمر الذي سيمكننا من تحقيق هدفنا المحدد وطنيا المتعلق بمساهمتنا بموجب اتفاق باريس قبل عام ٢٠٢٥ بكثير. وتتسم إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص

أسلافنا، أعلنت بالاو مرة أخرى عن حظر الصيد - ولكن هذه المرة على نطاق نادرا ما شهد العالم مثيلا له.

فبعد بضعة أشهر من الآن، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ستبدأ المحمية البحرية الوطنية في بالاو مرحلة تنفيذه. وثمانون في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة، أي حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في المحيط، ستكون محمية باعتبارها منطقة يُحظر الصيد فيها. أما الـ ٢٥ في المائة المتبقية فهي مفتوحة أمام الصيد الحر، حيث نعزم أيضا تطوير صناعة صيد الأسماك المحلية لدينا. إن محيطاتنا موردٌ ثمينٌ. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على سلامتها ليتسنى للأجيال المقبلة الاستفادة من ثروتها.

كما نتطلع إلى استضافة مؤتمر محيطاتنا السابع في آب/أغسطس ٢٠٢٠. ونهدف إلى توليد المزيد من الزخم بشأن الإجراءات المتعلقة بالمحيطات، فضلا عن تقييم ما حققناه حتى الآن، وما الذي لا يزال يتعين عمله لحماية محيطاتنا.

وبصفتي الرئيس المشارك للفريق الرفيع المستوى من أجل بناء اقتصاد مستدام للمحيطات، فإنني أعمل مع ١٣ رئيسا آخر من رؤساء الدول لإعادة توازن عقد البشرية مع المحيطات. وإذ يواصل الفريق وضع توصياته لتحقيق اقتصاد محيطي مستدام قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة - المقرر عقده في لشبونة، نكرر دعوتنا لقطاع الصناعة والقطاع الخاص إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد.

ونتطلع أيضا إلى الاحتتام الناجح للمفاوضات واعتماد معاهدة جديدة بشأن التنوع البيولوجي في أعالي البحار التي ستضع الإطار المتعدد الأطراف لنا من أجل حماية أعالي البحار حماية فعالة، وتكميل جهودنا الوطنية.

واليوم، عرضت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرها الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير.

كما أن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) تعيد التأكيد على الاحتياجات والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشدد على أهمية توسيع نطاق طرائق التمويل. ونرحب على وجه الخصوص بإقرارها بالقيود على التدابير الإنمائية التي تقوم على الدخل فحسب، وبدعوها إلى تعميق وتعزيز الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما كان واضحا بشكل مأساوي في جزر البهاما، فإن مواطن الضعف لدينا بصفتنا دولاً جزرية صغيرة نامية في مواجهة الكوارث والآثار المناخية فريدةً وتهدد بتقويض جميع جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة.

ويظل تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الأهداف الأساسية لكفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. ولذلك، فإنني أتطلع إلى إنشاء مكتب متعدد الأقطار تابع للأمم المتحدة في منطقة شمال المحيط الهادئ. وعلى نحو ما تم تأكيده في مؤتمر قمة الرؤساء الميكرونيزيين في وقت سابق من هذا العام، فإن إنشاء مكتب متعدد الأقطار في أحد بلدان منطقة شمال المحيط الهادئ سيحقق قدراً أكبر من اتساق الدعم الإنمائي في المنطقة وسيعزز الجهود التي تبذلها الدول الميكرونيزية الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن التزامنا الجماعي بعدم ترك أي بلد خلف الركب يتطلب أيضاً أن نضع حداً لاستبعاد تايوان وسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون شخص، ليس من الجمعية العامة فحسب، بل أيضاً في مجموعة من الهيئات الدولية التي هي ضرورية لتأسيس تعددية أطراف فعالة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن ندرك من شراكتنا مع تايوان قوة التزامها بأهداف التنمية المستدامة؛ فمشاركتها الكريمة وعلى قدم المساواة في عمليات خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ لن تعمل إلا على تعزيز جهودنا العالمية لتحقيق الخطة.

بأهمية كبيرة في ذلك المسعى. ومن الحيوي أيضاً أن نرى استجابة طموحة من جانب أشقائنا وشقيقاتنا من البلدان المتقدمة النمو لتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ التابع للأمم المتحدة. ونشكر البلدان التي أعلنت عن التزامات جديدة في الآونة الأخيرة وتحديدًا هذا الأسبوع، بما في ذلك الدانمرك والسويد وموناكو وكوريا الجنوبية، وتطلع إلى قيام الآخرين بزيادة تعهداتها بالدعم كذلك.

وقد تم وصف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة التي تصادف في العام المقبل بكونها فرصة مهمة للحد من النقص في الثقة فيما بين الأمم. وكجزء من العمل على تنشيط تعددية الأطراف، يجب أن تكون منظماتنا، الأمم المتحدة، مهياًة للنهوض بدورها. ويظل إصلاح مجلس الأمن مهمة عاجلة في هذا الصدد. ونحث رئيس الجمعية العامة والأمين العام على إجراء مشاورات من أجل النهوض بعملية الإصلاح والتأكد من أن مجلس الأمن يجسد الحقائق الجغرافية السياسية للعالم اليوم بشكل أفضل.

ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يكون مستعداً للتصدي للتحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً التي تواجه جيلنا. ولذلك نؤكد مجدداً دعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ للأمين العام إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن.

إن مسارنا إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكنه نظام قوي متعدد الأطراف. ويزكرنا الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بأن التعجيل باتخاذ الإجراءات يتوقف على وسائل التنفيذ المتاحة. ولئن كانت بالاو تحقق مكاسب كبيرة في بعض المجالات الرئيسية، فإنه يمكن تسريع خطى التقدم كثيراً من خلال الشراكات المستدامة وزيادة التعاون المتعدد الأطراف الذي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

في كل ذي شأن، وشامخ في التزامه بالصدقة والتضامن مع أسرة الأمم العظيمة هذه.

ويجدوني الأمل في أن يعيشوا في عالم اغتنم هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ لتفادي أسوأ الآثار المترتبة عن أزمة المناخ، عالم أعاد توازن ارتباطه بالأرض والغلاف الجوي والمحيطات، عالم يمضي في تناغم مع الطبيعة وليس ضدها. وهذه الأسرة هي مبعث أمل. وهي مبعث أمل شعب بالاو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد تومي إيسانغ ريمنغيزاو الإين، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحبة الفخامة سالومي زورايتشيفيلي، رئيسة جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جورجيا.

اصطحبت السيدة سالومي زورايتشيفيلي، رئيسة جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة سالومي زورايتشيفيلي، رئيسة جورجيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة زورايتشيفيلي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيسة جورجيا. إن جورجيا بلد صغير يقع على أطراف أوروبا وشهد خلال الـ ٢٨ عاما الماضية القليل من من الصدمات والتحويلات - إذ تمكن من استعادة استقلاله وفتح حدوده وشهد أولى موجات العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق، علاوة على النزاعات والحروب وعمليات الاحتلال المستمرة أو التي طال أمدها. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن جورجيا من بين البلدان الديمقراطية في العالم

وما فتئت الولايات المتحدة صديقتنا لفترة طويلة - فتاريخنا مترابطان ارتباطا قويا. ونشاطر التزامها بتحقيق منطقة حرة ومنفتحة في المحيطين الهندي والهادئ. ونحن فخورون بعلاقتنا الوثيقة من خلال اتفاق الارتباط الحر، ونتطلع إلى بدء المناقشات بشأن تجديده.

وتمثلت إحدى الخطوات المبكرة في استراتيجيتنا الوطنية في تطوير قدراتنا البحرية لتأمين المنطقة الاقتصادية الخالصة لدينا. وأعربت أستراليا عن دعمها لتلك الخطوة من خلال التبرع بزورق دورية في عام ١٩٩٦. ويسعدنا أن أستراليا قد وسعت نطاق التزامها ببرنامج زوارق الدوريات التابعة لمنطقة المحيط الهادئ وستقوم باستبدال زورق الدورية من طراز (PSS Remeliik) بزورق دورية جديد في عام ٢٠٢٠. ويتسم سجل أستراليا الحافل بدعم بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري بأهمية بالغة في سياق التحضير لتنفيذ بالاو محمية بالاو البحرية.

وما برحت الهند تزيد شراكتها في مجالات الصحة والمجالات الأخرى من خلال دعم نظام الرعاية الصحية لدينا ونشر تكنولوجيا الطاقة الشمسية الصغيرة النطاق من خلال البالاويين الذين يتدربون الآن في إطار مشروع ماماس للطاقة الشمسية.

ونلاحظ مع الشعور بالقلق عمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل كوريا الشمالية مؤخرا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. فهي تهدد السلام والاستقرار في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. ويجب تفكيك أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بجميع أنواعها. ويعدُّ التعاون بين جميع الدول أمرا ضروريا لأجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويبدو أن السنوات الـ ٢٥ الأخيرة قد مضت سريعا كخطف البصر. فقد بلغ الجيل الأول من مواطني بالاو الذي ولد في جمهورية مستقلة سن الرشد. والآن التحق الجيل الثاني من البالاويين المولودين في عهد الاستقلال بالمدارس للتو. وأنا واثق جدا من أنهم سيتطلعون إلى ٢٥ عاما أخرى في بلد شامخ

التغلب عليها لتحقيق النجاح. ونحن بحاجة إلى أفكار جديدة. ويجب علينا التحلي بالجرأة والتحريب وابتكار خيارات جديدة. ولم يعد بوسعنا تهيئ المبادرات.

وما ينطبق على العالم ينطبق كذلك على جورجيا. وبالتالي، فإن التحدى الرئيسي وكذلك أولويتنا يتمثلان في السلام بوصفه الهدف النهائي لجميع المجتمعات. وهو بالمثل جوهر مسؤولية الأمم المتحدة وعلّة وجودها. والأمن العالمي هو تحد عالمي أيضا. وتشكل الحروب والنزاعات والإرهاب تهديدا واضحا وهائلا لأرواح ملايين المواطنين وتسبب الهجرات الجماعية وتؤدي إلى هجرة عدد كبير من اللاجئين.

وتنشاطر أحزان أسر ضحايا الإرهاب. ونتفهم مخاوفها وغضبها. وسنؤدي دورنا في الكفاح المشترك ضد ذلك العدو الخفي. ولذلك تساهم جورجيا مساهمة كبيرة في بعثات حفظ السلام، سواء كان ذلك في العراق بالأمس أو اليوم في أفغانستان، وسواء في مالي أو جمهورية أفريقيا الوسطى، بعيدا عن حدود بلدنا ولكن قريبا منا بدافع واجبنا في التضامن.

وقد كانت الحروب والنزاعات جزءا من تاريخنا. فعلى مدى قرون ما فتئت جورجيا تعاني من العديد من الغزوات التي يشنها غزاة شتى. وتعرضت مدينة تبليسي عاصمة بلدنا للحريق ٢٦ مرة، في حين احتلت أجزاء من أراضينا لفترات قصيرة أو طويلة، في حين تعرضت ديانتها وهويتها للقمع في أوقات مختلفة. ومع ذلك ظلت جورجيا باقية ونفخر اليوم بوجودنا في خريطة البلدان الديمقراطية المستقلة وذات السيادة. وصمدنا بالقدر ذاته في مواجهة حرب عام ٢٠٠٨ المأساوية التي أسفرت عن احتلال روسيا لنسبة ٢٠ في المائة من أراضينا.

ويجب علي بصفتي رئيسة جورجيا، أن تحدث هنا عن محنة مواطنينا المقيمين على خط الحدود الإدارية التي تفصل بين الأهل والقرى، وحيث تستمر الحوادث والاستفزازات بشكل منتظم في حين يستمر ترسيم الحدود بصورة غير مشروعة، ما يؤدي إلى

وتقضي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال إحدى واحات الاستقرار الرئيسية في منطقة تتسم بالتعقيد والاضطرابات.

فنحن بلد صغير سكانياً وندرك جيدا قيمة التضامن. وبالنظر إلى موقع بلدنا، فنحن نعلم أننا جزء لا يتجزأ من منطقة لا يمكن فيها التغلب على التحديات العالمية بدون صون السلام. وندرك أيضا تمام الإدراك أن مصير الكوكب مصيرنا أيضا.

وتواجه جورجيا، شأنها شأن جميع الحاضرين هنا، التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم - تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ونقص الخدمات وبرامج الصحية الشاملة التي يمكن الوصول إليها وتوفير التعليم للجميع والتغلب على الفقر والبطالة وعدم المساواة. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أساسية جميعا للتصدي لتلك التحديات. فهي تهيء الطريق صوب تحول جذري في الطريقة التي ننظر بها إلى العالم وأنماط سلوكنا أيضا. ويتمثل السبيل الوحيد إلى التغلب على التحديات العالمية هذه في النظر إليها والتصدي لها في مجموعها، بوصفها تهديدا متشعبا ومتعدد الأوجه. بيد أن ذلك ليس بالأمر السهل. فالعالم أكثر تعقيدا من ذلك، وكذا واجب الاستجابة لتلك التحديات. ونحن بحاجة إلى مزيد من التفكير الكلي والنهج الشاملة.

ولن تدخر جورجيا جهدا في العمل صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، جنبا إلى جنب مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع سواء كانت عامة أو خاصة ومع جميع جيراننا وشركائنا لأن التضامن والجهد المشترك سيكونان أساسيين لتحقيق النجاح. ولذلك فنحن هنا جميعا اليوم، ونرى لذلك السبب أيضا أن من الضروري التوفيق بين السيادة والتعددية.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٣٠ ونعقد العزم على تحقيق أهدافنا المشتركة، فلا تزال هناك بعض أكثر التحديات إلحاحا التي يجب

كانت استجابتنا هي الانفتاح والتسامح. وفي العام الماضي، على سبيل المثال، استقبلنا ١ ٥٠٠ ٠٠٠ من السياح الروس دون الإبلاغ عن وقوع أي حادث.

كانت استجابتنا هي أن نواصل بتصميم السير على درب التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وألا ندع أي شيء يصرفنا عن طموحاتنا وأهدافنا المحددة المتمثلة في التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي. وتمكننا من إحراز تقدم ملحوظ على جميع تلك الجبهات دون تغيير المسار أو تقييد جهودنا على الإطلاق، وبرؤية واضحة دائما لمصيرنا. كان ذلك، إلى حد ما، انتصارنا السلمي على الحرب والاحتلال والمأساة والدمار.

بيد أنه يجب علينا، عندما نتكلم عن هدف السلام وإنهاء النزاع والاحتلال، أن نتخذ إجراءات أيضا. نحن بحاجة إلى الحراك والدبلوماسية. لقد تخلىنا عن استعمال القوة لكننا لم نتخل عن الحوار. نحن نتحلى بالمرونة ولكننا لا ندعن للوضع الراهن ولا نقبل به. إننا بحاجة إلى إحداث تغيير، وهذا ما لا يمكننا القيام به بمفردنا. نحن بحاجة إلى مشاركة الجميع صوب تحقيق هدف السلام المستدام في المنطقة.

لا بد لنا من تعزيز البعد السياسي للصيغ الحالية للحوار من أجل أن تتم أخيرا مناقشة جوهر المسألة. علينا أن نتقل من مناقشات الخبراء إلى المفاوضات السياسية الحقيقية. ثمة حاجة إلى الإرادة السياسية من جميع الأطراف لجعل صيغة جنيف، على سبيل المثال، أداة لحل النزاع وليس مجرد إدارته. إن الإرادة السياسية لازمة لابتكار صيغ جديدة، عند الاقتضاء.

يتعين استخدام كل المحافل ومنابر الحوار، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لإشراك روسيا في المناقشات المتعلقة بالتنفيذ الصارم لاتفاق وقف إطلاق النار والسماح لآلية الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، كما تم الاتفاق، بمراقبة جميع الأراضي الجورجية، لأن التهدة على طول خط الاحتلال في مقدمة أولوياتنا، ومن ثم تمهيد الطريق نحو تحقيق تسوية فعالة. وينبغي أيضا أن يكون

حرمان مواطنينا من التمتع بالحياة الطبيعية والسلمية. يتعين أن أتكلم باسم مواطنينا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في أبخازيا وتسخينفالي الذين يتعرضون للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. نقاط العبور إلى كلتا المنطقتين تغلق بصورة دورية، مما يتسبب في معاناة إنسانية هائلة.

يجب على أن أتكلم وأن أحذر العالم - أنه في أبخازيا المحتلة ليست اللغة الجورجية وحدها بل واللغة الأبخازية، التي يعترف بها دستور جورجيا، ولا بد لي من الدفاع عنها بصفتي رئيس جورجيا، فضلا عن الهوية الأبخازية على وشك الاختفاء. الأبخاز يعانون من انخفاض ديمغرافي كبير. ولا بد لي من أن أحذر الجمعية: أن عالما بدون اللغة الأبخازية والهوية الأبخازية والتقاليد الأبخازية سيكون أفر. يجب علينا جميعا أن نتوحد لحماية وإنقاذ التنوع الثقافي الثري، الذي دفع العرب إلى الإشارة إلى منطقة القوقاز باعتبارها جبل اللغات.

لا بد لي من أن أتكلم باسم المشردين داخليا واللاجئين غير القادرين منذ عقود الآن على العودة إلى بيوتهم وأراضيهم.

إن استجابتنا لمأساة الحرب والاحتلال كانت متعددة الأوجه. إن ردنا استهدف الحفاظ على السلام والتنمية من خلال الالتزام بكلمتنا والاحترام الصارم للالتزاماتنا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨. وبالتالي ليس لدينا قوات عسكرية على الإطلاق بالقرب من خط الاحتلال، وقد نبذت جورجيا من جانب واحد استعمال القوة.

كانت استجابتنا هي مد يدنا من خلال مبادرة السلام المسماة خطوة نحو مستقبل أفضل، التي تتيح للمواطنين في الأراضي المحتلة الحق، عندما لا يجري منعهم من ممارسته، في التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية والمشاركة في الفرص التجارية والمشاركة - حتى وإن كانت للأسف بشكل هامشي - في التنمية الاقتصادية لجورجيا.

من أهداف التنمية الوطنية. وتلك الأولوية ليست مجرد كلمات وإنما تدعمها أيضا الأرقام المدرجة في الميزانية، التي تعتمد رفع نصيب التعليم إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٢. ولقد اضطلعنا بعدد من الإصلاحات الرامية إلى تحويل نظامنا التعليمي لزيادة حرية المواطنين الذين سيكونوا قادرين على المنافسة في الساحة الدولية.

إن البحوث العلمية والتكنولوجية والابتكار هي الأساس الذي تقوم عليه تنميتنا في المستقبل، ونحن نعلق أهمية كبيرة على تدويل التعليم من خلال التعاون مع المؤسسات الأوروبية والأمريكية الرائدة وعن طريق فتح أبوابنا أمام الطلاب الأجانب. الطلاب الجورجيين حريصون على أن يصبحوا جزءا من العالم الأوسع، وقد شارك ٦٠٠ ٣ طالب في برنامج إيراسموس الأوروبي.

إن الهجرة قد أصبحت محنة مشتركة حيث تولد الخوف والقلق على نطاق واسع. إن بعض البلدان تحشى التراجع في المستقبل لأنها تفقد حيويتها وعقولها وأجيالها الشابة لصالح العالم الخارجي. وتحشى بلدان أخرى، ترى المهاجرين الأجانب قادمون بأعداد كبيرة، من أن القادمين الجدد سيسلبون أهل البلد الأصليين فرص العمل ويضعفون هويتهم الوطنية. بعض المهاجرين ينتقلون بشكل قانوني إلى بلدان بها فرص أفضل؛ والأغلبية تتحرك بشكل غير قانوني بحثا عما لا يجدون في بلدانهم الأصلية، التي يفرون منها أساسا بسبب الحرب أو الدمار أو الاضطهاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية على وشك إنتاج فئة جديدة واسعة النطاق من المهاجرين الذين سيغادرون الأراضي التي تتحول إلى صحارى أو التي سيغمرها ارتفاع مستوى سطح البحر أو تدمرها الأعاصير أو الحرائق. وفي هذا الشأن، يجب أن تكون الإجابة أيضا علمية. ويتعين على الدول إيجاد نهج مشتركة لتنظيم ما لا يمكن وقفه.

واضح أن النزاعات الجديدة لا يجب أن تجعلنا ننسى النزاعات القديمة لأن ذلك سيكون رسالة مدمرة ولأن السلام غير قابل للتجزئة.

إن السلام لا يواجه تحدي الحرب فحسب، بل وبصورة متزايدة تهديدا داخليا جديدا يؤثر تدريجيا على جميع دولنا ومجتمعاتنا. الاستقطاب وتدهور القيم المدنية والاحترام المتبادل وخطاب الكراهية والأخبار الزائفة ونظريات المؤامرة كلها تتسبب في إيجاد ثقب أسود يقوض نسيج مجتمعاتنا ويقوض أسس الديمقراطية. الإجابة، أماننا - علينا إحياء قيمنا التقليدية. التسامح يشكل قيمة أساسية؛ والتعددية مجرد عبارة جوفاء إذا لم تكن تعني احترام آراء الآخرين.

ويمكن لجورجيا التي ظلت طوال قرون نموذجًا للتسامح والانفتاح الديني والعرقى والثقافي أن تكون في طليعة المعركة التي يجب أن نخوضها جميعا. يجب أن يتكون المجتمع الدولي من مواطنين أحرار ومجتمعات سليمة. ولن يمكننا أن نحقق شيئا - ناهيك عن أهداف التنمية المستدامة - إذا جرى إضعافنا من الداخل وإن تفرقنا وقاتل بعضنا بعضا. هذا هو ندائي إلى الجورجيين، ولكن ليس الجورجيين وحدهم.

إن التغلب على الفقر هو المهم الرئيسي للحكومات الجورجية. وجورجيا على الطريق الصحيح صوب النمو المستدام، وتسعى جاهدة لتحديث الاقتصاد ورفع مستواه ليصل إلى المعايير الدولية حتى يتسنى له أن يحتل مكانه في الأسواق العالمية والاستفادة بشكل أفضل من مكانته الفريدة بين الأسواق الأوروبية والآسيوية التي يتمتع بالوصول الحر إليها.

لكننا نحتاج للقيام بالمزيد. إن التعليم واكتساب المهارات من الأمور الأساسية للتغلب على البطالة والفقر - فهي ليست مجرد حق أساسي لأي إنسان ولكنها شرط حيوي للتنمية المستدامة في أي بلد. وكفالة التعليم الجيد النوعية والميسور التكلفة إحدى أولويات جورجيا الرئيسية اليوم وهدف أساسي

والميسور إلى الخدمات الصحية الجيدة. وهذا الحق غير القابل للتصرف يهدده اليوم ارتفاع تكلفة العلاج والأدوية. إننا في عالم اليوم نعالج أمراضاً أكثر من أي وقت مضى والأدوية تجعل المعجزات التي لا تصدق أمراً ممكناً، ولكن التكاليف آخذة في الارتفاع باطراد، مما يضع صعوبات أمام الميزانيات الاجتماعية والخدمات العامة والموارد الفردية.

لقد اختارت جورجيا الخيار السياسي للانتقال إلى نظام للتغطية الصحية الشاملة ورفعت مخصصات الصحة في جميع القطاعات إلى ثلاثة أضعاف. واليوم، بات بمقدور ٩٠ في المائة من السكان الوصول إلى خدمات الرعاية الأولية الأساسية. كما حققنا تقدماً ملحوظاً في مجالات صحة الأم والطفل والسل والمقاوم للأدوية، وتم القضاء تقريباً على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد نفذنا بنجاح برنامجاً للقضاء على مرض التهاب الكبد من النوع "C" بدعم من مراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة ومن منظمة الصحة العالمية والشركاء من القطاع الخاص، لُنشئ بذلك سابقة على الصعيد العالمي في القضاء على الأمراض المزمنة على الصعيد الوطني عن طريق العلاج. وهذا باعث رئيسي للأمل.

ولا يزال أمامنا تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها، غير أنني فخور بأننا أعلننا قبل أسبوعين فقط إطلاق مركز للأورام لدى الأطفال، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وبجدونا الأمل في أن يكون هذا المشروع أساساً للتعاون الدولي في جورجيا.

إن تغير المناخ، كما هو واضح لنا جميعاً، يؤثر على كل فرد وكل بلد. وإننا نشعر بآثاره المباشرة بالفعل، وندرك مسؤوليتنا عن العمل للحفاظ على كوكبنا حتى يكون لأطفالنا مكان للعيش. تتحول بعض الأراضي إلى صحارى أو يغمرها ارتفاع مستوى سطح البحر أو تدمرها الأعاصير، كما شهدنا للتو، أو الحرائق.

إن جورجيا، التي تواجه اليوم النزوح والهجرة، إضافة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً لديها، تبحث بنشاط عن الحلول. إن الحد من الهجرة غير المشروعة ضروري لصون واحدة من أئمن الفوائد لعملية التكامل الأوروبي - رفع القيود عن تأشيرات السفر. وهناك حلول تتجاوز تحسين الضوابط على الحدود، وهو إجراء لازم وجار لكنه لا يصل إلى مستوى إعادة فرض إجراءات صارمة على التأشيرات. وأحد هذه الحلول هو أن نحسن مستويات المعيشة ونوجد في بلدنا الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي ونوعية الحياة التي يسعى معظم المهاجرين إليها في أماكن أخرى. وترى جورجيا أن مسار الاندماج الأوروبي هو أقصر الطرق لتحقيق هذه الغاية، ونحن على ذلك الطريق.

المسار الثاني هو تنظيم التدفقات، عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول، من أجل السماح بالعمالة القانونية والمؤقتة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتعمل جورجيا بنشاط على وضع اتفاقات بشأن الهجرة الدائرية مع شركائها الرئيسيين. وستظل الهجرة غير المنضبطة وغير المنظمة أحد العوامل الرئيسية التي تُخلّ بالسلام والاستقرار، ولكن يمكن للهجرة المنضبطة والمنظمة أن تصبح مصدراً للقوة من أجل تحسين التفاهم المتبادل والتواصل بين الثقافات والحضارات، ووسيلة للمزيد من التسامح والخبرات المثيرة للطرفين.

إنني أمثل بلداً يرتبط، من خلال الأساطير، بالصحة والطب من خلال ميديا، إلهة الطب. ولذلك فليس من المستغرب أننا نولي تقليدياً قيمة كبيرة للصحة. كما أنه ليس من المستغرب أننا أعددنا أطباء متميزين يمارسون مهنتهم في جميع أنحاء العالم. وما فتئت جورجيا مقصداً متزايداً للسياحة الصحية بسبب العديد من المنتجعات الحرارية فيها، والتي يجري تحديثها.

ونشاط المبدأ الأساسي بأن الصحة حق غير قابل للتصرف لكل البشر، الأمر الذي يعني توفير فرص الوصول الشامل

وأخيراً، لا يمكننا أن نكافح معاً إذا كنا لا نشاطر نفس القيم الأساسية. والديمقراطية واحدة من هذه القيم. إنها تتيح تمام المشاركة والمسؤولية والالتزام من جانب كل مواطن في هذه الحرب العالمية التي نشعر فيها ضد التهديدات العالمية.

لقد مضى ٢٨ عاماً منذ أن اختارت جورجيا أن تصبح بلداً ديمقراطياً مرة أخرى، كما كانت خلال الفترة الأولى من استقلالها. لقد تحولنا تدريجياً من جمهورية رئاسية إلى نظام برلماني. وانتقلنا من خلال عمليات الانتقال السلمي للسلطة إلى نظام انتخابي أكثر شفافية وانفتاحاً من أي وقت مضى. وقد يؤدي اعتماد نظام نسبي كامل للانتخابات البرلمانية المقبلة عام ٢٠٢٠ إلى تشكيل حكومة ائتلافية. وقد أصبحت وسائل الإعلام التعددية والناشطة بالحياة حقيقة واقعة اليوم في جورجيا. وتصنّف منظمة "مراسلون بلا حدود" جورجيا في المرتبة ٦٠، مما يمثل تقدماً كبيراً عن المرتبة ١٠٤ التي أحرزناها قبل بضع سنوات. ويعزز أحدث قرار للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ حقوق الملكية، بما في ذلك في قطاع الإعلام، وقد أسفر عن مزيد من التعددية.

ويعيد الدستور الجديد، الذي اعتمد في العام الماضي، التأكيد على المبدأ الصارم للفصل بين السلطات، ويضمن جميع الحقوق الأساسية ويحدد معايير عالية من خلال اعتماد مجموعة كبيرة من الحقوق الاجتماعية الجديدة، مما يجعله واحداً من أكثر الدساتير تقدمية في العالم - كما كان دستور جورجيا لعام ١٩٢١ والذي تضمن الاعتراف المبكر بحق المرأة في التصويت والانتخاب. وقد شاركت خمس نساء في الجمعية التأسيسية الأولى. وكانت جورجيا أول بلد ينتخب امرأة مسلمة في منصب رسمي. وأنا اليوم من بين ١١ رئيسة في العالم والأولى في منطقتنا. تشجع جورجيا الآن في تنفيذ الموجة الرابعة من الإصلاحات القضائية، التي تهدف إلى ضمان أعلى مستوى من الاستقلالية في الجهاز القضائي وبناء ثقة الجمهور في نظام المحاكم. هذه

وتلتزم جورجيا، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التزاماً تاماً بأهداف الاتفاقية وتؤيد النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. لذلك فقد قامت جورجيا بتحديث مساهمتها المحددة وطنياً، بالتوازي مع وضع خطة عمل متعلقة بالمناخ للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، بما يكفل بقاء انبعاثات غازات الدفيئة عام ٢٠٣٠ أقل بـ ٤٠ في المائة من المستوى المسجل في عام ١٩٩٠. وأظهر مؤتمر قمة العمل من أجل المناخ زخماً وإمكانات للقيام بقفزة إلى الأمام بإعطاء أوساط المناخ تدابير أكثر طموحاً لتنفيذ اتفاق باريس.

لا تملك جورجيا، شأنها شأن العديد من البلدان الصغيرة، صناعات تنتج غازات الدفيئة ولكننا نحسّ بأثرها شأننا شأن أي دولة أخرى ونتكيف معها. ونهدف إلى بناء قدرة جورجيا على التكيف مع المناخ والحد من الخسائر التي يتسبب فيها تغير المناخ.

وتمثّل جورجيا اليوم مستودعاً فريداً للتنوع البيولوجي من الحيوانات والنباتات، مع عدد كبير من الأنواع المستوطنة. وإننا ندرك وجوب المحافظة على هذا الوضع الجغرافي الفريد والتنوع البيولوجي الفريد لدينا من أجل مستقبل كوكبنا. ولذلك نظوّر عملية لنظام متكامل للسياسات المناخية، بقيادة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتغير المناخ، ونضع الحوافز المراعية للمناخ في قطاع الطاقة موضع التنفيذ، فضلاً عن الاقتصاد الأخضر والسياسات الكفؤة في استخدام الطاقة.

إن الوقاية هي المفتاح. وصحيح أنه لا يمكننا السيطرة على الطقس، ولكن تجنّب الكوارث الطبيعية ليس أمراً مستحيلاً. وما هو أكثر من ذلك أن جورجيا، من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على فهم مخاطر الكوارث والحد منها، تقوم بتعزيز ثقافة القدرة على التكيف التي هي إحدى القيم الأساسية للديمقراطية والحكم الذاتي.

خطاب السيد فوستان أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحب السيد فوستان أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوستان أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تواديرا (تكلم بالفرنسية): إنني إذ أنضم إلى الأسرة الكبيرة للمجتمع الدولي في الدورة ٧٤ للجمعية العامة، أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، السيد تيجاني محمد بندي، عن أحر التهاني الصادقة على انتخابكم لترؤس أعمالنا. فانتخابكم شرف مستحق للقارة الأفريقية بأسرها وإشادة بها، وخاصة بلدكم، جمهورية نيجيريا الاتحادية. ولا زلت أعتقد أن فهمكم التام للساحة الدولية، فضلا عن صفاتكم الشخصية الرائعة، رصيد لنا وضمانة لنجاح عملنا.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيدة ماريانا فرناندا إسبينوسا غارسييس على ما قامت به من عمل ممتاز وما حققته من إنجازات في الدورة الثالثة والسبعين. ونعرب لها عن كامل امتناننا ورضانا.

وأود أن أكرر تأكيد امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش وثقتي به لالتزامه الثابت بتحقيق السلام والتنمية في العالم، وفي المقام الأول، تقديرا لدعمه المتعدد الأوجه الذي لا يفتقر لجمهورية أفريقيا الوسطى.

تتعقد الدورة الرابعة والسبعون في وقت يواجه فيه العالم تهديدات للسلام والأمن الدوليين، وهي الإرهاب والفقر وتغير

المرحلة هي الأكثر دقة ونحتاج فيها إلى المزيد من الدعم والمساعدة من جانب الشركاء. وقد تم بالفعل إحراز تقدم يمكن قياسه. إن عدد الشكاوى المقدمة من مواطنين جورجيين إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ قد انخفض بمقدار ١١ ضعفاً خلال السنوات الست الماضية، من ٤٥٣ ٤ إلى ٤١٥. واحتلت جورجيا المرتبة ٤١ من بين ١٢٦ دولة في "مؤشر سيادة القانون" لعام ٢٠١٩.

وإلى جانب القانون المعتمد في عام ٢٠١٤ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز، نتخذ أيضا خطوات هامة نحو كفالة المساواة والسلامة في علاقات العمل وفيما يتعلق بالعمالة والمهن ونحظر التحرش الجنسي، فضلا عن وضع مدونة لحقوق الطفل تتسق تماما مع اتفاقية حقوق الطفل.

تولى الرئيس الرئاسة.

في الختام، كان لدينا قبل ٥٠ عاما حلم وهبط الإنسان على سطح القمر. ولن ننسى إلى أي مدى كان ذلك صعبا من حيث الموارد البشرية والمالية والعلمية والتضحيات، وقد واجهنا تلك التحديات. أما اليوم، فإن لدينا تحديا جديدا وحلما جديدا. وربما تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أكثر الخطط العالمية طموحا في تاريخ البشرية. ويمكن تلخيصها في رسالة بسيطة: "عودوا إلى الأرض". لقد ورثنا كوكبا واحدا، وهو المكان الذي يريد الجورجيون العيش فيه بسلام. ويتعين علينا جميعا أن نتذكر أنه ليس لدينا سوى حياة واحدة لنعيشها وكوكب واحد علينا إنقاذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جورجيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة سالومي زورابيتشفيلي، رئيسة جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

اللتين تعيشان في تناغم ووثام تامين داخل حدود آمنة ومعترف بها. وفي الوقت نفسه، نحث المجتمع الدولي بأسره على الاستثمار في البحث عن السلام الحقيقي في سوريا والعراق واليمن، وفقا للقانون الدولي.

وفي أفريقيا، تظهر الحالة الراهنة أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن. ومطلوب من جميع الدول، أكثر من أي وقت مضى، أن توحد جهودها وأن تحشد مواردها، لا سيما في مجالات الاستخبارات والمنع والإنذار المبكر. وينبغي أن يلهما مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عُقد في لومي في تموز/يوليه ٢٠١٨، لاتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة والمنسقة في وقت يتحدى فيه تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الحدود الوطنية. وقد أفضى ذلك إلى أوضاع غير آمنة تُذكرنا بأن التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من هذا التهديد الذي يواجه قارتنا. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى بقوة الإجراءات التي اتخذتها منظماتنا، بقيادة مجلس الأمن، بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء.

ولئن كانت التنمية تتطلب حدا أدنى من السلام، فمن الصحيح أيضا بنفس القدر أن السلام لا يمكن أن يزدهر في مناطق الفقر المدقع وانعدام الأمن، التي تعرض صورة مؤلمة للعالم. فلنتجاوز الأقوال التي تؤكد حسن نوايانا، ولندفع قُدما بالزخم الإيجابي والملموس للقضاء على الفقر من خلال اتخاذ إجراءات قوية. فهذا العمل من شأنه أن يساعدنا على وضع أشكال مناسبة من الحماية الاجتماعية للجميع. ويجب أن يسهم ذلك في خلق الثروة، وتوزيعها بإنصاف، بهدف إيجاد حد أدنى موحد من مستوى المعيشة، كواحد من العوامل التي تمنع نشوب النزاعات.

المناخ والهجرة. ولذا، جئت لأشاطر الجمعية شواغل بلدي وأفكاره بشأن موضوع "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". فأهمية الموضوع لا تضارعها سوى التحديات التي يواجهها العالم اليوم. وقد عززت حركة العولمة حلما مشتركا بين شعوب العالم في أن يروا الأرض قرية عالمية حقيقية.

إلا إننا للأسف لم يسبق لنا قط أن شهدنا تشييد هذا الكم من الجدران والحواجز. ونحن، في عصر العولمة، معرضون لمخاطر النزعة القومية والعزلة المبنية على الهوية. ويجري التعبير عن عدم قبول الاختلافات وعن التطرف المتزايد بعنف متزايد. وغني عن القول إن أوقاتا كهذه تسمح بفترة من تأمل الذات وتبادل الآراء بحيث تتمكن معا من مواجهة التحدي المتمثل في بناء جسور الأخوة والسلام التي تتجاوز الحدود.

وبينما نشرع جميعا في توحيد جهودنا، فإننا سنتمكن من التغلب على مختلف مصادر التوتر المستمر والأزمات في العالم. وما من بلد أو شعب بمنأى عن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم. ويتمثل التحدي بالنسبة لنا، نحن القادة، في التحلي بالشجاعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويجب أن نتحلى بالجرأة لمراجعة أنفسنا من أجل وضع حلول مبتكرة وفعالة وكفؤة لبناء السلام والاستقرار وإرساء أساس متين لتحقيق التنمية المستدامة.

إن العديد من البلدان، بما فيها بلدي، تواجه حالة أمنية لا تزال تشكل مصدر قلق وتستحق أن يوليها المجتمع الدولي الاهتمام الكامل. ولذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا حقيقة أنه ما دامت إحدى الدول الأعضاء لا تنعم بالسلام، فإن المجتمع الدولي بأسره سيتأثر.

تثير الحالة في الشرق الأوسط بالغ القلق فيما يتعلق بالأمن الدولي. ولا نزال ندعو إلى التوصل لتسوية سلمية وعادلة ومنصفة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين

الأمل أن نرى انخفاضاً كبيراً في انبعاثات الكربون في البلدان المتقدمة النمو والوفاء بالالتزامات المالية المتعلقة بأرصدة الكربون، من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة الكوارث المناخية.

ودون اختلاق مسارات عمل جديدة تتمثل مسؤوليتنا الجماعية في تنفيذ جميع التزاماتنا، بما في ذلك القرارات الناتجة عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن التوصيات المطروحة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا، والذي أتاح لنا الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

ومن كل ما سبق، يتضح أن الجمع بين جهود الدول الأعضاء في منظماتنا، في إطار العمل المتعدد الأطراف، هو حجر الزاوية للنجاح في هدفنا المشترك المثالي لإيجاد عالم أكثر عدلاً وتوازناً وأماناً للجميع، وفي كل مكان. ويتجلى ذلك في حشد التضامن الدولي الذي أتاح لبلدي طي صفحة الماضي وبدء فصل جديد في تاريخه، بفضل توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، برعاية الاتحاد الأفريقي، بين حكومة بلدي و ١٤ من الجماعات المسلحة في ٦ شباط/فبراير. ونحتشد اليوم لتنفيذ هذا الاتفاق بدعم من الجهات الضامنة، الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والميسرين، وعلى رأس هؤلاء الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبدعم من جميع شركائنا في المنطقة دون الإقليمية وفي جميع أنحاء العالم، نحرز تقدماً متواضعاً ولكنه مطرد، فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإجراء إصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع، من شأنها تسهيل النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن، ومواصلة نزع السلاح والتسريح والإعادة

وفي هذا الصدد، وتمشياً مع التطلعات العميقة لشعب بلدي، حثت حكومة بلدي على إعداد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعتبر بمثابة التوجهات الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. إن التحديات المتمثلة في تحويل العالم وبلداننا تقتضي تملك شعوبنا للأدوات اللازمة كي تظل جهات فاعلة في عالم دائم التغير.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي أعقاب إعادة الإعمار الوطني، يعترم بلدي الاستثمار في التعليم الذي يجمع بين الجودة واستخدام الموارد بكفاءة. إن الاستثمار في الطلاب، فضلاً عن المدرسين، هو ما نراهن عليه. وفي بلدي الخارج من الأزمة، يجب توجيه جميع جهودنا نحو الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. وعلاوة على ذلك، نود المشاركة في المناقشات الدولية المتعلقة بالتعليم من أجل تجنب المزالق العديدة، من قبيل برامج التعليم للجميع، الأمر الذي سينتهي بها إلى أن تغدو مجرد فصول نحو الأمية، عندما لا يتبع ذلك توفير الموارد لدعم التعليم الجيد. إن التعليم الجيد هو الأداة التي يجب أن تستخدم كأساس للتنمية أكثر استدامة وانسجاماً، بينما تشكل معقلاً صلباً ضد التطرف بجميع أشكاله.

ومع إشادتنا بالتقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتنمية بلداننا، وإن كان بصورة غير متكافئة، يجب أيضاً أن نفكر بعمق في أثر البشر على البيئة. إن إساءة استغلال الموارد الطبيعية أحد أسباب تغير المناخ، الذي يضر ويهدد بشدة مستقبل البشرية. وعلى الرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى أبعد من أن تكون ملوثاً رئيسياً، فإننا نعرب عن تضامنا مع الجهود الدولية المبذولة للحفاظ على كوكبنا؛ فهذه مسؤوليتنا التاريخية.

وأدعو بقوة إلى التنفيذ الفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ والتصديق عليه من قبل جميع الدول الأطراف. ويحدونا

المجتمع الدولي محتشدا مع شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يواصل دعمهما في مرحلة إنعاش بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطُحِب السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيبان دوكي ماركيث، رئيس جمهورية كولومبيا
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد إيبان دوكي ماركيث، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحِب السيد إيبان دوكي ماركيث، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيبان دوكي ماركيث، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوكي ماركيث (تكلم بالإسبانية): قبل عام، جئنا إلى الجمعية العامة للمرة الأولى لعرض خارطة الطريق التي كنا قد اخترناها لبناء كولومبيا تقوم على الشرعية، وزيادة الأعمال والإنصاف (انظر A/73/PV.8). وتشق بلادي، التي ستحتفل هذا العام بمرور ٢٠٠ عام على استقلالها، طريقها نحو مستقبل يتسم بالعدالة، لا يحول فيه دون تحقيق الرجال والنساء لأحلامهم إلا مدى صدق تضحياتهم في سبيل العمل.

ونعيش في وقت يستدعي منا أن نظل متيقظين للتحديات الأكثر إلحاحا - وهي القضاء على الفقر المدقع، والدفاع عن الديمقراطية، وحماية البيئة، وتعزيز ريادة الأعمال الحرة، وتشجيع الابتكار والتمسك بسيادة القانون. تلك هي المعالم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي توجّه التزامنا إزاء كولومبيا وإسهامنا

إلى الوطن وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني. ونرحب أيضا بإطلاق البرامج الإنمائية مؤخرا، مما يدل على أن ثمار السلام الأولى حقيقة واقعة.

ولكن كنا لا ننكر ارتياحنا للزخم الفريد الذي حظيت به عملية السلام بالتوقيع على ذلك الاتفاق، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فالحالة في بلدي لا تزال هشة، على الرغم من إحراز بعض التقدم الحقيقي. فلا تزال الجماعات المسلحة تحصل على اللوازم الحربية والذخيرة من خلال قنوات غير مشروعة، وهي ترتكب انتهاكات جماعية ومتكررة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن كما يعلم أعضاء الجمعية، فإن الحظر مفروض فقط على القوات القانونية والمشروعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يحرم الدولة من الموارد الكافية لأداء مهمتها في حماية مواطنيها وأرضها. وتمشيا مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أيدت الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الدعوة إلى رفع هذا الحظر في اجتماعها الوزاري الثامن والأربعين المعقود في كينشاسا في أيار/مايو.

واليوم، أرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع، مما أسهم في تخفيف حظر توريد الأسلحة لقواتنا الدفاعية والأمنية. بيد أنني أكرر رسميا طلب حكومة أفريقيا الوسطى والتطلعات المشروعة لشعبها برفع الحظر بالكامل لتمكين الدولة من بسط سلطتها على جميع أنحاء الإقليم الوطني، بغية حماية السكان المدنيين. وفي الواقع، يبين تقرير منتصف المدة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، المقدم من حكومة بلدي أنه قد جرى تلبية الشروط التي حددها لجنة الخبراء، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات مهمة في عملية إصلاح قطاعي الدفاع والأمن.

وبغية التغلب على الأزمة التي هزت بلدي، وتمشيا مع موضوع هذه الدورة، أدعو إلى اتخاذ إجراء متعدد الأطراف، دينامي ومتضافر ومتسق ومنسق. ويحدوني الأمل في أن يظل

وبوسعي باعتزاز أن أبلغ الجمعية بأننا في وقت سابق من هذا الشهر، قمنا إلى جانب البرازيل، وبيرو، وإكوادور، وبوليفيا، وغيانا وسورينام، وجميعها بلدان من الأمازون، بتوقيع ميثاق ليتيسيا، وهو التزام دولي بحماية الأمازون، يوفر لنا الوسائل اللازمة لقياس المخاطر والتقدم المحرز فيما يخص الإجراءات التي نتخذها. ويعزز الميثاق قدرتنا على إدارة هذا التراث الهام الذي يعدّ حيويًا لوجودنا، وحمايته ومنع تعرضه للأضرار. وسوف نحمي الأمازون دون المساس بسيادتنا، وكذلك علينا أن ندير مشكلاتنا المشتركة.

وعلىنا أن نوحّد صفوفنا في حماية الطبيعة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والإجرام والجريمة عبر الوطنية، والدفاع عن الديمقراطية والحرية، وتعزيز التجارة الحرة وإدارة الهجرة، بغية استحداث وتعزيز استجابات متعددة الأطراف تشمل الحوكمة وتمكننا من العمل معاً، ومن إدراك المشكلات وإعداد خرائط طريق للمضي قدماً في حلّها. ويجب علينا أن نعمل على بناء مجتمع أكثر إدراكاً للحقيقة أن وجودنا على هذا الكوكب زائل لكن الأضرار التي نسبها قد تكون لا رجعة فيها.

ويجب أن تُستكمل قدرتنا على تصور بدائل إنمائية جديدة بقدرتنا على الإبداع للحد من آثارها السلبية. وقبل عام واحد، عندما تولت حكومتنا السلطة للمرة الأولى، كانت شبكة طاقنا تعتمد بالكاد على نسبة ١,٠ في المائة من موارد الطاقة المتجددة غير التقليدية، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. واقترحنا أن نحقق قفزة من أقل من ٦٠ ميغاواط بوصفها نقطة البداية وقت تولي حكومتنا ولايتها، إلى أكثر من ١ ٥٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠. إنها ثورة طاقة حقيقية، وفي الوقت نفسه، التزام رئيسي إزاء البيئة.

ونحن نعلم أن التحدي هائل. فكل فرد مطالب بالاضطلاع بالمزيد - المجتمع الدولي، ورواد الأعمال وقيادات المجتمع المدني - إلا أننا ما زلنا مقتنعين بأنه يمكننا معاً أن ننجح في تحقيق

في نظام دولي يقوم على تعددية الأطراف، والتضامن والاستقلال. ونؤمن إيماناً صادقاً بالشرعية، وريادة الأعمال والإنصاف.

أما التحدي الأكبر الذي يواجهنا جميعاً فهو تغير المناخ، وبطبيعة الحال، ما يترتب عليه من أثر على المحيطات، والنظم الإيكولوجية في المناطق المرتفعة، المعروفة باسم "باراموس"، والجبال المكسوة بالثلوج، والكتل الجليدية والسواحل. وكما قلت مراراً وتكراراً طوال هذا الأسبوع، لا تنتج كولومبيا سوى نسبة ٤,٠ في المائة من جميع انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. فلدينا سادس أنظف شبكات الطاقة في العالم. ويضم بلدنا ٥٠ في المائة من مناطق الباراموس الموجودة على كوكب الأرض، وتعتبر ٤٠ في المائة من أراضي غابات مطيرة يقع جزء كبير منها في منطقتنا الأمازونية.

كما أن كولومبيا من بين أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ. ولذلك، يجب أن يكون تفكيرنا جميعاً عالمياً، وعملياً محلياً. وقبل أيام قليلة، شاهدنا شباب العالم يطالبوننا بأن نتخذ ما يلزم من إجراءات. ولذلك، فقد آن الأوان للانتقال من إلقاء الخُطب إلى اتخاذ الإجراءات، وأستطيع القول إن كولومبيا تقوم بذلك بالفعل.

إذ أعلننا تنوعنا البيولوجي أصلاً من أصولنا الاستراتيجية، بما في ذلك حمايته في إطار سياستنا الأمنية الوطنية. ومن الواضح بالنسبة لنا، أن إزالة الغابات في منطقة الأمازون وفي جميع مناطقنا الحرجية ترتبط، في حالتنا، ارتباطاً مباشراً بالأنشطة غير المشروعة، على يد الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق القانون، وتسعى إلى إيجاد فضاء لأنشطتها غير المشروعة التي يغذيها الاتجار بالمخدرات. وقد وقّينا بالتزامنا فحفظنا، في غضون سنة واحدة فقط، إزالة الغابات بنسبة تقارب ١٧ في المائة ولا نزال ملتزمين أكثر من أي وقت مضى. وفضلاً عن ذلك، يتمثل هدفنا في زرع ١٨٠ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٢٢ حتى نتمكن معاً من حماية بيتنا المشترك.

الهدف نفسه. ونؤمن بالجمع بين سيادة القانون، وتشجيع ريادة الأعمال والبحث عن الإنصاف. هو ذا سبيل النجاح في سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

واليوم، فإن بوسعي أن أبلغ الجمعية بأننا قد أحرزنا تقدماً مطرداً صوب تحقيق تحول في نموذج الإنتاج الخاص بنا. وتحقق كولومبيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، تقدماً على مسار اقتصادي مهّده الإلهام، والإبداع، والتكنولوجيا والخدمات ذات القيمة المضافة. ولذلك، فإننا ندعم باعتزاز إنشاء الشركات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم والكبيرة "والاقتصاد البرتقالي"، والابتكارات التكنولوجية الجديدة، وكل جهد مسؤول عن إيصال منتجات وليدة إبداع شعب كولومبيا، وجهده، وتفأوله إلى كل ركن من أركان الأرض.

وفي هذا الصدد، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الخاصة بنا للسنوات القادمة - "ميثاق كولومبيا، ميثاق الإنصاف" - ومجموعة التشريعات الرامية إلى الإنعاش الاقتصادي، نجحنا في تخفيف العبء الضريبي المفروض على الشركات وإيجاد الحوافز حتى يتسنى لبلدنا التنافس من دون عوائق في الأسواق الدولية. ونتيجة لهذه المبادرات، تجاوز نمونا، في ظل الظروف المضطربة التي يشهدها الاقتصاد على الصعيد الإقليمي، وربما العالمي، متوسط النمو في بلدان المنطقة، مما استحق اعترافاً قوياً من مستثمري العالم.

ونحن نجسد، من دون شك، كولومبيا القادرة على الصمود التي تتخذ المبادرات وتنمو بإنصاف. ولذلك، تواصل كولومبيا، في وجه العقبات اليوم، بناء ثقافة تقوم على الشرعية نعترف فيها باختلافاتنا ونختار التعايش، وتجمع فيها سيادة القانون بين الأمن والعدالة على نحو لا ينقصم.

وبينما اضطلعنا بواجبنا تجاه الذين اختاروا طريق الشرعية، فإننا نحذر أيضاً المعنيتين في الاستمرار على طريق الجريمة من عواقب هذا الاختيار. قبل بضعة أسابيع حاولت مجموعة من المجرمين، تحت ستار أيديولوجي، ترويع كولومبيا. والحقيقة هي أنه بالنسبة لهم لم تكن هناك أبداً إعادة إدماج أو إلقاء للسلاح لأنهم ببساطة لم يتوقفوا أبداً عن ارتكاب الجرائم. لقد كذبوا على كولومبيا، وعلاوة على ذلك تحالفوا مع الديكتاتورية التي تضطهد شعب فنزويلا. التهديد الذي كانوا يخططون له لم يفلح مع حكومة لا تدعن للتهديدات، وقبل كل شيء مع شعب لن يتم ترويعه ولا تؤذيه المافيا المنتكرة في ثوب أيديولوجيا. وفي هذا الصدد، لا شك في أنني وبصفتي رئيساً لكل الكولومبيين سأبذل قصارى جهدي لضمان السلام لكولومبيا على أساس الشرعية. ومن منطلق هذه القناعة لن نتنازل حتى قيد أئمة.

يجد العنف الدعم في الاقتصادات غير القانونية القائمة بشكل رئيسي على الاتجار بالمخدرات. لقد صادرت حكومتنا أكثر من ٢٠٠ ألف هكتار من مزارع الكوكا، وبكثير من الألم تمكنا لأول مرة منذ أكثر من سبع سنوات من إيقاف نموها

الهدف نفسه. ونؤمن بالجمع بين سيادة القانون، وتشجيع ريادة الأعمال والبحث عن الإنصاف. هو ذا سبيل النجاح في سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

واليوم، فإن بوسعي أن أبلغ الجمعية بأننا قد أحرزنا تقدماً مطرداً صوب تحقيق تحول في نموذج الإنتاج الخاص بنا. وتحقق كولومبيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، تقدماً على مسار اقتصادي مهّده الإلهام، والإبداع، والتكنولوجيا والخدمات ذات القيمة المضافة. ولذلك، فإننا ندعم باعتزاز إنشاء الشركات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم والكبيرة "والاقتصاد البرتقالي"، والابتكارات التكنولوجية الجديدة، وكل جهد مسؤول عن إيصال منتجات وليدة إبداع شعب كولومبيا، وجهده، وتفأوله إلى كل ركن من أركان الأرض.

وفي هذا الصدد، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الخاصة بنا للسنوات القادمة - "ميثاق كولومبيا، ميثاق الإنصاف" - ومجموعة التشريعات الرامية إلى الإنعاش الاقتصادي، نجحنا في تخفيف العبء الضريبي المفروض على الشركات وإيجاد الحوافز حتى يتسنى لبلدنا التنافس من دون عوائق في الأسواق الدولية. ونتيجة لهذه المبادرات، تجاوز نمونا، في ظل الظروف المضطربة التي يشهدها الاقتصاد على الصعيد الإقليمي، وربما العالمي، متوسط النمو في بلدان المنطقة، مما استحق اعترافاً قوياً من مستثمري العالم.

ونحن نجسد، من دون شك، كولومبيا القادرة على الصمود التي تتخذ المبادرات وتنمو بإنصاف. ولذلك، تواصل كولومبيا، في وجه العقبات اليوم، بناء ثقافة تقوم على الشرعية نعترف فيها باختلافاتنا ونختار التعايش، وتجمع فيها سيادة القانون بين الأمن والعدالة على نحو لا ينقصم.

قبل عام قلت في هذه القاعة إن حكومتي ستعمل على التقدم بنجاح في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأعود اليوم إلى هذه القاعة لأؤكد أنه يتم بناء السلام في ظل

لقد غادر فنزويلا ٤,٢ مليون شخص على الأقل منذ عام ٢٠١٥ بسبب الديكتاتورية الوحشية لنيكولاس مادورو. إنهم يفرون من دولة كانت ذات يوم غنية وهي اليوم جائعة، وكانت ذات يوم ديمقراطية وهي اليوم نظام استبدادي بلا وسائل للحريات، دولة لا توجد فيها مؤسسات لأنه تم إغلاقها أو تم استيعابها بالكامل من قبل الديكتاتور. فنزويلا بلد كان يعيش في وقت من الأوقات في سلام واليوم يعاني من الاضطهاد، وكان ذات يوم قوة اقتصادية واليوم قد شهد تدمير كل المبادرات الخاصة.

استقبلت كولومبيا حوالي ١,٤ مليون مهاجر فنزويلي فروا من الجوع واليأس وفعلت ذلك بأذرع مفتوحة، مسترشدة بالمبادئ الأخلاقية للتضامن والإخاء. وهذا بالتحديد لأننا نتفهم الفرق بين شعب فنزويلا الشقيق والنظام الذي يضطهده، حيث نمد أيدينا إلى إخواننا المستمرين في عبور الحدود. نحن ندرك أن التضامن والإخاء يجب ترجمتهما إلى أفعال وسياسات ملموسة. لقد أنشأنا أدوات مختلفة لمساعدة الفنزويليين. وقد رحبنا منذ عام ٢٠١٧ بـ ٢٥ ألف طفل مولودين على أرض كولومبيا لأبوين فنزويليين والذين كانوا عرضة لخطر انعدام الجنسية. لكل طفل في العالم الحق في الجنسية، وفي هذه الحالة منحتمهم كولومبيا إياها بمودة والتزام.

إن أزمة المهاجرين التي حذرنا منها قبل عام، في هذه القاعة ذاتها، هي حقيقة واقعة تزداد سوءاً كلما ظل الديكتاتور في السلطة. المأساة الفنزويلية لها اسم ولقب، وكلنا نعرف ما هما. إن موقف كولومبيا من الديكتاتورية لا يتعلق بنزاعات جغرافية سياسية بل يتعلق بحاجة الشعب الفنزويلي إلى استعادة ديمقراطيته بالكامل.

كولومبيا ليست وحدها التي تنادي بالحرية في فنزويلا. تعترف مجموعة ليما وأكثر من ٥٠ دولة حول العالم برئاسة خوان غايدو الشرعية وتشارك بنشاط في إدانة جميع الجرائم

المتسارع. حتى الآن قضت حكومتي على الكوكا في أكثر من ٩٠ ألف هكتار واستبدلتها، ولن نتوقف عند هذا الحد. الاتجار بالمخدرات هو مدمر للبيئة والمجتمع البشري؛ وهو وكر للفساد ويغذي الإرهاب. كلما زادت الكوكا قل السلام. وهذا هو السبب في أن مكافحة الاتجار بالمخدرات والاقتصادات غير المشروعة هي معركة تتطلب مشاركة جميع الدول في مواجهة إغراء إنتاج المخدرات وتوزيعها واستهلاكها. ما من بلد معصوم من هذا التهديد. إن الاتجار بالمخدرات يمثل مشكلة عالمية، ويجب أن نتصدى له على هذا النحو.

أستطيع أن أقول باقتناع إن بعض أسوأ آثار الاتجار بالمخدرات هي أنه يغذي الفساد ويضعف المؤسسات ويصيب النسيج الاجتماعي. إن مكافحة الفساد توحدنا جميعاً في هذه القاعة اليوم وتوحدنا نحن الكولومبيين جميعاً، فنحن شخص واحد في الحرب ضد هذه الآفة. لا يوجد نظام سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يواجه هذه الهاوية عندما تتآكل مؤسساته بسبب الفساد. جميع المؤسسات محكوم عليها بالفشل إذا سمحت للفساد أن يطرق أبوابها. في كولومبيا اليوم أصبحت تدابير الشفافية الفعالة، مثل القانون التشريعي للمساءلة، والذي يلزم جميع الموظفين العموميين، حقيقة واقعة بالفعل. كما أننا لسنا وحدنا في هذا الصراع. بالتعاون مع دول صديقة نشجع مشروعاً لإنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد، لأنه على غرار الاتجار بالمخدرات تتخطى آفة الفساد الحدود وتتجاهلها ويحتاج المجتمع الدولي إلى أداة قوية لمواجهته.

تؤمن كولومبيا بتعددية الأطراف ليس باعتبارها وسيلة لدمج الاقتصادات والأفكار والسياسة فحسب بل وبوصفها أيضاً وقبل كل شيء ساحة للحلول - حلول مبنية على مبادئ غير قابلة للتصرف مثل التضامن والإخاء وحب الحرية والاحترام التام لقرارات الشعوب والدفاع بلا هوادة عن الديمقراطية، ومبنية على رفض جميع أشكال الطغيان وعلى الركائز الاقتصادية لمشاريع الأعمال الحرة وحقوق العمال والتجارة الحرة.

المخدرات. يبرهن هذا الدليل الواضح على رعاية ودعم ديكتاتورية نيكولاس مادورو للكيانات الإجرامية المذكورة سلفاً.

لقد أصبحت فنزويلا تربة خصبة للكيانات الإجرامية المتحالفة مع جيش التحرير الوطني، والذي لا يعرف حدوداً. زعماء العصابات أولئك الذين يتمتعون اليوم بحماية مادورو هم نفس زعماء العصابات الذين كانوا لسنوات يعلنون مسؤوليتهم عن الهجمات على خطوط أنابيب النفط، مما تسبب في أضرار بيئية لا يمكن إصلاحها وجعلت منها أكبر جرائم بيئية عرفتتها البشرية على الإطلاق. هذا سلوك غير مقبول، ويجب أن أشجبه أمام المجتمع الدولي بصفتي رئيس دولة. يجب ألا نخدع أنفسنا، فإن كولومبيا ليست بلداً معتدياً ولن تكون كذلك أبداً، كما لن تسمح باستفزازها من خلال تلميحات محرضة على الحرب. لكنها سترفع صوتها دائماً لإدانة الطغيان.

إن فنزويلا بحاجة إلى وضع حد للاغتصاب، وإلى تشكيل حكومة انتقالية، حكومة تتيح الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وهي بحاجة ماسة إلى إجراء انتخابات حرة حقيقية واستعادة سيادة القانون بالكامل. لا يمكن مقارنة جرائم نيكولاس مادورو ضد شعبه إلا بجرائم سلوبودان ميلوسيفيتش في يوغوسلافيا السابقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيالهو روشا (الرأس الأخصر).

لا يمكننا أن نكون شهود سلبين فنصمت عن الكثير من الألم في أمريكا اللاتينية. ولهذا السبب فإن الاجتماع التشاوري الثلاثين لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، في يوم الاثنين الماضي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو الهيئة الاستشارية بموجب معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، اتخذ قراراً تاريخياً ينص على أن مشاركة السلطات والكيانات المرتبطة بنظام نيكولاس مادورو في أنشطة غير مشروعة، لا سيما الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والإرهاب وتمويله والفساد وانتهاك حقوق الإنسان،

المرتكبة تحت قيادة الديكتاتور. وبصفتي رئيس كولومبيا، أدعو وبكل احترام وفي إطار القانون الدولي وأدوات التعددية إلى أن نقوم بإعادة ديمقراطية فنزويلا وحررتها إليها.

لقد حان الوقت لتسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية. الديكتاتورية الفنزويلية هي حلقة أخرى في سلسلة الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

كيانها الفاسدة تخدم عصابات المخدرات. يعمل أتباعها لصالح المافيا ويغذون العنف في كولومبيا. إنهم يؤون القتل ومغتصبي الأطفال والخارجين عن القانون تماماً. وبطبيعة الحال أولئك الذين يزعمون أنهم لا يعلمون كل هذه الحقائق ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا شركاء في الديكتاتورية.

لدى حكومتي أدلة قوية ومقنعة تثبت دعم الديكتاتورية للجماعات الإجرامية والإرهابيين الضالعين في تجارة المخدرات والذين يعملون في فنزويلا لمهاجمة كولومبيا. وبصفتي رئيس كولومبيا، سأقدم إلى رئيس الجمعية والأمين العام أدلة تدعم هذه الادعاءات. يحتوي هذا الملف المؤلف من ١٢٨ صفحة على مجموعة من الأدلة التي تثبت تواطؤ نظام نيكولاس مادورو مع العصابات الإرهابية التي تهاجم الشعب الكولومبي. نعرض أمام المجتمع الدولي قائمة بأسماء أفراد عصابة تضم أقل من ٢٠ مجرماً قابلوا كرم الكولومبيين بالخيانة واليوم يقيمون في فنزويلا، مستفيدين بشكل كامل من القدرات اللوجستية التي توفرها لهم الديكتاتورية.

نكشف في هذا التقرير أيضاً عن موقع أكثر من ١٤٠٠ رجلاً مسلح ينتمون إلى أخطر المجموعات التابعة لجيش التحرير الوطني و ٢٠٧ مواقع تسيطر عليها هذه المنظمة الإجرامية في الأراضي الفنزويلية. ندرج في التقرير أيضاً شهادات المواطنين الفنزويليين الذين يشكون من وجود جيش التحرير الوطني في أراضيهم، وتواجد المجرمين بوقاحة في معسكرات للتدريب، بالإضافة إلى وجود ٢٠ ممر لهبوط الطائرات في خدمة تهريب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد إيفان دو ك ماركيز، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيشيل.

اصطُحِب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فور (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادة السيد محمد بندي، الابن المتميز للبلد الشقيق نيجيريا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة.

تتعقد دورة الجمعية العامة هذه قبيل السنة الخامسة والسبعين لتأسيس منظماتنا التي نشأت على حطام حرب عالمية مدمرة. وقد سعى أسلافنا إلى بناء نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً يقوم على سيادة القانون ويكفل الحريات الأساسية. وقد كُلفت الأمم المتحدة بإعمال فكرة أننا قادرون بشكل جماعي على حل خلافاتنا من خلال الحوار والدبلوماسية الدولية.

وقد حافظنا خلال العقود الماضية على أطول فترة ازدهار في ذاكرتنا الجماعية. بيد أننا بحاجة أيضاً، إذ نقترّب من عامنا الخامس والسبعين، لأن نعي كون الكثيرين من أبناء شعوبنا قد تخلّفوا عن الركب. فالبشرية، بسبب تقصيرنا وتقاوعسنا، مهددة اليوم بالنزاعات والمصاعب الاقتصادية وتغير المناخ. ولا يسعنا أن

هي تهديد إقليمي. من الواضح أنه بالنسبة لست عشرة دولة في أمريكا اللاتينية تنتهك الديكتاتورية الالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). لذلك نؤكد بقوة أن جميع هذه الأنشطة الإجرامية، المرتبطة بالأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تمثل تهديداً لصون السلم والأمن في القارة.

أود أن أؤكد من جديد أن هذا التحدي يتطلب عملاً جماعياً مستمراً يطور مبدأ التضامن العالمي في ظل السيادة الدائمة للتعددية. نحن نمثل صوتاً قوياً في المنطقة يطالب نظام مادورو بوقف دعمه للجماعات الإرهابية. ونطلب من المجتمع الدولي أن يعتمد جميع العقوبات المناسبة لحماية حقوق وحريات الأجيال الحالية والمستقبلية من الكولومبيين، وبطبيعة الحال من إخواننا وأخواتنا الفنزويليين.

لكل هذه الأسباب فإنني هنا، في هذا المنبر العالمي، أقول للمجتمع الدولي بشجاعة إن كولومبيا ستظل ملتزمة بالدفاع عن الديمقراطية في فنزويلا، ولكن أيها الزملاء الممثلون، دون دعم من هذا المجتمع ودون الدعم الحقيقي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فأولئك الذين تركوا ديارهم وبدخلهم الرغبة في العودة لن يتمكنوا من ذلك بسهولة. سوف نستمر في العمل، بكل حب وشغف، لبناء كولومبيا على أساس سيادة القانون، وريادة الأعمال، وتشجيع المبادرة الفردية، وسد جميع الفجوات الاجتماعية. إن جميع جهودنا - جميعها تماماً - موجهة نحو العدالة.

كولومبيا اليوم تحبّر العالم بأن الوقت قد حان لنا لإيجاد العزيمة اللازمة لتحويل مجتمعاتنا. لقد حان الوقت لنا لمواجهة الطغيان بحزم. حان الوقت لإظهار عظمتنا، وذلك كي يتسنى لنا جميعاً، مواطني العالم، أن نعيش حياتنا بكرامة.

على العديد من المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام، وهي تواصل الدعوة لحماية المحيطات.

وبالنسبة لنا نحن سكان الجزر، لا يمثل المحيط مصدر عيشنا فحسب، بل وكذلك أسلوب حياتنا. فشعب سيشيل مرتبط بالبحر ويدرك الفرص غير المستغلة التي يتيحها. إن تنمية الرائدة للاقتصاد الأزرق يمكنها أن تفك القيود عن الآثار المضاعفة التي تزيد الفرص الاقتصادية المتاحة، مع حماية المحيط لصالح الأجيال المقبلة في نفس الوقت. ويمثل المحيط في رأينا الحدود الأخيرة. وإذا استخدم بطريقة مسؤولة فسيؤدي إلى تحقيق الرخاء والأمن الغذائي والابتكار لفائدة الجميع.

ونحن نستغل إمكانات المحيطات من خلال الاقتصاد الأزرق للوفاء بأهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ، على نحو يستند جزئياً إلى ما تملبه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتدعم سيشيل أيضاً تطور الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، ونعمل مع الشركاء الراغبين في ذلك على التطبيق الدولي للاقتصاد الأزرق. وستظل سيشيل تقوم بدور طليعي في الحوار بشأن تغير المناخ. وسنناضل بحماس - بدافع من وعينا بالضرورة الملحة - ضد أوجه اللامساواة التي تمسنا مباشرة. ومن غير المقبول أن يتسبب ١٠ في المائة من سكان الكوكب الأثرياء الذين يعيشون في أغنى الدول في ٥٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة.

وسنستمر في التعبير عن مخاوفنا كما يطالب بذلك شعبنا. وليس لدى شعب سيشيل ترف الدخول في التخمينات، بل هو في حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية. ولم يعد بمقدورنا نحن سكان الجزر أن نعتبر أنفسنا بقعا ضائعة في بحر أزرق، بل نحن حراس لثلاث كوكبنا الأزرق المشترك. والمحيط العميق هو القلب النابض للكوكب ولكن لدينا خرائط للمريخ أفضل من خرائط قاع المحيط. ويجب تغيير ذلك، ونحن نجتمع المعلومات المتاحة لتحديد مجالات الحماية ذات الأولوية. ويجب استخدام هذه

ندع خيبة الأمل تطغى على الناس فيفقدوا رؤى الأمل والأمن التي وعدت بها منظماتنا عند تأسيسها.

إن المساواة هي حق للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق. وفي سيشيل تؤمن حكومتي بضرورة وضع الشعب في صلب التنمية. ونواصل الاستثمار فيه لكي يتمكن من العيش بكرامة والاستفادة بشكل كامل من إمكاناته، ويسهم في ديمقراطيتنا النابضة بالحياة. والشمولية هي التي ستدفع دولنا صوب تحقيق هدف مستقبل آمن ومستدام. وأنا أو من بالروح الإنسانية وقدرتها على فعل الخير دون كلل. وأؤمن بالمبادئ التي أسست عليها الأمم المتحدة، وهي أن تعددية الأطراف هي السبيل للتقريب بين الأمم والشعوب وكفالة تحقيق الازدهار المشترك والسلام الدائم.

وعلى الدول الجزرية أن تؤمن أكثر من غيرها بالنظام الدولي المتعدد الأطراف. ونحن بطبيعتنا معزولون وترتبط سبل عيشنا بحكم الواقع ببقية العالم. ونحن نعتمد اعتماداً كبيراً على تلك الفرضية، كما يتوقف بقاؤنا على أفعال الآخرين أو تقاعسهم عن العمل. لقد أصبح تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً ليس فقط لحياة الناس في الدول الجزرية ولكن للعالم ككل. ومن الواضح أنه لم يعد بوسعنا نهب البيئة بشكل عشوائي تحت ستار التنمية من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل. وأنا أدرك أن التنمية قد انتشرت شعبنا من براثن الفقر، ولكننا الآن، نتيجة للاستغلال المفرط، نحكم على الأجيال المقبلة بالعيش على كوكب لا قبل لهم بإصلاحه.

ولحسن الحظ اتخذ الشباب في جميع أنحاء العالم موقفاً لتأمين مستقبلهم. ففي سيشيل نرى منظمات غير حكومية يقودها الشباب تكون شراكات مع الحكومة لإعطاء الأولوية لمكافحة تغير المناخ والتلوث والتهديدات الأخرى للبيئة. وقد نجحت الحركات الشعبية التي يقودها الشباب في فرض الحظر

بعثة نكتن وجامعة أوكسفورد لإجراء بحوث في محاولة للحفاظ على حيزنا البحري والمحيط الهندي. وأعتز بأنني أقيت خطابا في نيسان/أبريل من هذا العام بث مباشرة من عمق ٤٠٧ أقدام تحت سطح البحر، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود على نطاق العالم لحماية القلب النابض لكوكبنا الأزرق - محيطاتنا. غير أنه حادثة المناسبة ينبغي ألا تطغى على الرسالة. فالحفاظ على المحيطات والحياة البحرية من تغير المناخ والإفراط في الصيد والتلوث بالمواد البلاستيكية وغير ذلك من التهديدات مسؤولية عالمية ملحة.

واليوم أقول، هنا في الأمم المتحدة، إننا قيمون على ثلثي سطح هذا الكوكب الأزرق. ويجب علينا أن نتصرف وفقا لذلك. فالمسألة أكبر منا جميعا ولا يمكننا أن ننتظر الجيل القادم ليحلها. ولا عذر لنا في عدم اتخاذ إجراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

اصطحب فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

المعلومات لاتخاذ إجراءات ملموسة للحفاظ على محيطاتنا بما يتجاوز حدود الولايات الوطنية. إنها قضية عالمية وبالتالي فهي بحاجة إلى نهج عالمي.

ويجب أن نترجم الإرادة السياسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس إلى عمل حاسم. إن تطبيق القانون والحوكمة الرشيدة على المحيطات هو السبيل الوحيد لكفالة بقائنا جميعا. وسيشيل ملتزمة كل الالتزام بالعمل الجاري في الأمم المتحدة من أجل وضع إطار ملزم قانونا لحفظ محيطاتنا في المناطق الخارجة عن الحدود الوطنية. وتلك هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً إذا أردنا البقاء على قيد الحياة.

ونتوقع صكاً شفافاً وشاملاً للجميع، ينص على الاعتراف الواجب بظروفنا الخاصة كدولة جزرية صغيرة نامية ودولة ساحلية مجاورة، مما يعني ضمناً إدراج آليات مناسبة لتقاسم المنافع وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

لقد تحددت سيشيل النموذج الراسخ للعلاقة بين المانحين والمستفيدين من خلال التمويل المبتكر الذي يعزز حفظ المحيطات والعمل المناخي. وقمنا من خلال استخدام هذا النوع من التمويل بدور رائد في المقايضة الأولى في العالم للدين مقابل التكيف، حيث أصدرنا أولى السندات الزرقاء السيادية في العالم، وقمنا بحماية مساحة المحيطات في منطقتنا الاقتصادية الخالصة، أي ما يقارب مساحة ألمانيا. إن بلدي سيشيل يسير على الطريق الصحيح لحفظ ٣٠ في المائة من أراضيه البحرية البالغة مساحتها ١,٤ مليون كيلومتر مربع بحلول عام ٢٠٢٠ وبالتالي تحقيق غاية ٣٠ في ٣٠ قبل الموعد المقرر لذلك بعقد من الزمن.

ويكفي القول إن الأفكار المهمة تأتي اليوم من جزر صغيرة. فقد بقينا لفترة طويلة على هامش الحوار الدولي. إننا نسعى إلى تغيير هذه الدينامية من خلال تسليط الضوء على ما هو أهم. دخلت سيشيل، في وقت سابق من هذا العام، في شراكة مع

على زيادة هذه النسبة لإدراكنا العميق أهمية الطاقة النظيفة وتأثيرها الإيجابي على البيئة ومساهمتها الكبيرة في خفض مستوى التلوث.

كما أطلقنا، مع مجموعة من دول الساحل، مبادرة السور الأخضر العظيم، لمواجهة الآثار السلبية للتصحّر والتغيرات المناخية على بيئتنا ومواردنا الزراعية. ولمقابلة قصور منظومة الإنتاج لدى سكاننا عن تعويض أو تفادي الضرر الاقتصادي والاجتماعي المترتب على هذه الآثار.

وقد أحرزنا، كذلك، نتائج هامة في نطاق سعينا إلى إيقاف التصحر وإعادة تأهيل المساحات التي تضررت من جرائه، على نحو يعيد لها صلاحيتها للاستغلال. هذا، علاوة على جهودنا في إطار اللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل وما حققناه تدريجيا على صعيد عقلنة استغلال مواردنا البحرية واستعادة التنوع البيولوجي الرائع لنظامنا البيئي.

كما نعمل حاليا مع ١٠ من دول منطقة الساحل الأخرى ضمن مبادرة "طاقة الصحراء" التي أطلقها البنك الأفريقي للتنمية والهادفة إلى جعل منطقة الساحل من أكبر المناطق المنتجة للطاقة الشمسية في العالم وإلى تمكين ما يربو على ٢٩ مليون شخص من الحصول على الطاقة النظيفة في المدى القريب والمتوسط. ونحن، كبقية دول منطقة الساحل المستفيدة، نولي هذه المبادرة عناية بالغة لما سيكون لها من أثر إيجابي على البيئة والتنمية في منطقتنا.

تواصل الجمهورية الإسلامية الموريتانية عملها الدؤوب على ترسيخ مبدأ إلزامية التعليم والمساواة فيه بين الجنسين، وعلى بناء مدرسة جمهورية تترى فيها الأجيال على مبادئ الحرية والمساواة والتسامح والانفتاح من منطلق الثوابت الثقافية والحضارية لبلدنا. كما نعمل باستمرار، على رفع مستوى جودة التعليم وتنمية جوانبه العلمية والمهنية وفق ما تقتضيه متطلبات الاقتصاد الوطني ومواكبة العولمة. وقد حققنا في هذا المجال إنجازات كبيرة

الرئيس الغزواني (موريتانيا): يطيب لي في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد الرئيس تجاني محمد بندي، الممثل الدائم لدولة نيجيريا الشقيقة، على توليه رئاسة الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة. كما أود أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على الكفاءة العالية والمهنية التي أدت بها الدورة السابقة للجمعية العامة. ولا يسعني، في هذا المقام، إلا أن أشيد بالجهود الكبيرة والمسامحي المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في إصلاح وقيادة منظمنا، خدمة للسلم والأمن الدوليين.

إن كل دورة من دورات الجمعية العامة هي بمثابة فرصة تتجدد فيها الدول من مقارباتها الضيقة للصيقة بما يعتري أوضاعها من تغيرات ظرفية عارضة لتتدارس فيما بينها مصير الإنسانية المشتركة، سعيا إلى وضع المبادئ التوجيهية واعتماد البرامج والخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتأمين مستقبل زاهر ومستدام لكوكبنا وشعبونا. وفي هذا السياق، أطلقت الجمعية العامة في دورتها السبعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي عبارة عن مجموعة من الأهداف المترابطة والرامية إلى مواجهة التحديات العالمية الكبرى على صعيد البيئة والمناخ والصحة والتعليم والأمن والاستقرار والتنمية وغيرها، في سبيل جعل مستقبل الإنسانية أفضل وأكثر استدامة وشمولا.

وعملا بمقتضى التزامنا بهذه الأهداف، اعتمدنا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، محورية التنمية المستدامة في استراتيجيتنا التنموية، وحققنا في هذا المجال إنجازات معتبرة من خلال تركيزنا على الطاقة المتجددة - الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد وصلت نسبة الطاقة النظيفة إلى ٤٠ في المائة من إجمالي استهلاكنا من الطاقة. ولا نزال نعمل بشكل متواصل

بقوة مختلف أشكال الفساد والرشوة وطورت الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بالقضاء على هذه الآفات.

كما عملنا في ذات الوقت على تقوية دولة القانون وترسيخ الحريات العامة خاصة حرية الصحافة، وعلى تطوير الديمقراطية وضمان سلامة وشفافية عمل المؤسسات النازمة للحياة السياسية.

وتتوجبا لهذا المسار العام، نظمت الجمهورية الإسلامية الموريتانية مؤخرًا انتخابات رئاسية شفافة لم يشارك فيها الرئيس المنتهية ولايته، عملاً بأحكام الدستور التي لا تسمح بأكثر من فترتين متتاليتين للرئيس الواحد. وقد أمنت هذه الانتخابات انتقالاً سلساً وهادئاً للسلطة بين رئيسين منتخبين ديمقراطياً.

إدراكاً من الجمهورية الإسلامية الموريتانية بأن الأمن والتنمية متلازمان، حرصت على وضع استراتيجية فعالة وناجعة لمكافحة الارهاب ومختلف أشكال الغلو والتطرف ضمن مقاربة شاملة تراعي الأبعاد الأمنية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

كما انخرطت بلادنا مع أشقائنا في منظمة دول الساحل الخمس وعبر مشاركتها في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العمل على استتباب الأمن والسلام في منطقة الساحل والقارة الأفريقية عموماً. كما حافظنا وبصفة منتظمة على سياسة النأي بالنفس عن النزاعات، وعلى علاقات حسن الجوار.

وفي هذا السياق وفرت موريتانيا على أرضها الأمن والسكينة لأكثر من ٥٠.٠٠٠ لاجئ من جمهورية مالي الشقيقة في انتظار عودة السلام إلى مدغهم وقراهم في الشمال المالي، على الرغم مما نشأ عن هذا الوضع من ضغط كبير على مواطنينا واقتصادنا خاصة في المناطق الشرقية من بلادنا.

وقد وقفت موريتانيا كذلك بثبات في كل المحافل الدولية إلى جانب القضايا العادلة. وإننا بهذه المناسبة لنجدد التأكيد هنا

تعكسها المؤشرات الكبرى لنظامنا التعليمي، من قبيل نسب الوصول والتغطية الإجمالية والقدرة الاستيعابية.

وفي سعينا إلى تمكين المواطنين من الحصول على الخدمات الأساسية، خاصة ذوي الأوضاع الهشة منهم، تمكنا في موريتانيا من رفع مؤشر التغطية الصحية الإجمالية على نحو ملحوظ بفضل الزيادة المعتبرة كما وكيفا في البنى التحتية الصحية من مستشفيات ومراكز صحية مجهزة، وبفضل ما وفره الاستثمار في الموارد البشرية من طواقم طبية عالية التكوين ومهنية.

كما ركزنا في مكافحتنا للفقر ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على معالجة الفوارق الاجتماعية ومحاربة الهشاشة ودعم الفئات المغبونة وتعزيز التكافل الاجتماعي، ونعمل حالياً على إطلاق سلسلة من المشاريع الطموحة لصالح هذه الفئات، ضمن برامج متنوعة تشمل دعم القوة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية والحصول على الخدمات الأساسية من كهرباء وماء صالح للشرب وصحة وتعليم.

وقد بذلنا كذلك جهوداً كبيرة في سبيل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والسعي إلى تنمية الصناعات التحويلية عملاً على تحرير اقتصادنا من منطلق الاعتماد الحصري على تصدير المواد الأولية.

كما ركزنا على تكوين وتأهيل الشباب وفق مقاربات تهدف إلى تمكينه من ولوج سوق العمل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وكذلك فقد مكنا المرأة من تأدية دورها بإشراكها بقوة في الحياة السياسية وتسيير الشأن العام.

إن العمل على بناء التنمية المستدامة لا يثمر عملياً إلا مع رسوخ دولة القانون والحكم الرشيد وصون حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية، ولهذا اعتمدت بلادنا الشفافية نَحْجاً شاملاً في تسيير الشأن العام وكافحت

اصطحب السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة كاليوليد (تكلمت بالإنكليزية): منذ أربعين عاما، وبعد مرور أربعين عاما على كون أوروبا مقسمة بين الأقوياء - أولئك الذين لم يترددوا قط في استخدام قوتهم لصالح دولهم على حساب الدول الأخرى - بعث ٤٥ شخصا من دول البلطيق بنداء إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبلدان المعنية. وحمل نداءهم المعروف، الذي أطلق عليه لاحقا نداء البلطيق، الأمل في أن يحقق التعاون المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون تطلعات الدول المحتلة الصغيرة الواقعة بين الكتلتين العالميتين - العالم الليبرالي الديمقراطي والاتحاد السوفياتي. وقبل ١٢ عاما فقط انضمت دول البلطيق الثلاث إلى عالم الدول الحرة والمستقلة. وكان ذلك انتصارا للديمقراطية والتعاون المتعدد الأطراف.

وتحتفل إستونيا في هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لنداء البلطيق بتولي مسؤولية لن يتسنى لها مجرد الحلم بها أثناء الاحتلال - أن تصبح عضوا منتخبا في مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد تولينا هذه المسؤولية لأننا مهتمون. فنحن مهتمون بالدول والمجتمعات الضعيفة والأكثر ضعفا. ونحن مهتمون بمن هم بحاجة إلى أن يجهر بأصواتهم العالم المتعدد الأطراف. ونحن مهتمون بالأمم التي تواجه أعمال الإبادة الجماعية ونهتّم بنسائهم

على تمسكنا الراسخ بحق الشعب الفلسطيني في الكرامة والسيادة في إطار دولة مستقلة قابلة للبقاء عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة. ونجدد كذلك شجبنا للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية.

كما ندعم في ليبيا الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام في هذا البلد الشقيق، وإلى ضمان وحدته وسيادته. أما فيما يخص الوضع في الجمهورية العربية السورية، فإننا نؤكد على ضرورة السعي الجاد للوصول إلى حل سياسي يصون وحدة هذا البلد العربي الشقيق واستقلاله وكرامة شعبه وحقه في العيش في أمن وسلام. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب باللجنة السورية التوافقية لصياغة الدستور برعاية الأمم المتحدة.

وفي ما يعني اليمن، فإننا نؤكد دعمنا للشرعية، وندعو إلى انتهاز سبل الحل السلمي وفقا للمبادرات العربية والقرارات الدولية ذات الصلة. وندين في نفس الوقت ما تتعرض له المملكة العربية السعودية من هجمات إرهابية تستهدف أمنها القومي. كما نشتم عاليا الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في جمهورية السودان الشقيقة، ونطالب بشطب اسم هذا البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب. ونعبر كذلك هنا بقوة عن دعمنا لحكومة الصومال في سعيها إلى استعادة الأمن والاستقرار.

ونحن، إذ نجدد هنا التزامنا التام بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا نرجو من الله أن يوفق شعوبنا إلى إرساء تنمية مستدامة وشاملة تحفظ مستقبل كوكبنا وتوفر لكل إنسان أينما وجد على وجه المعمورة ظروف عيش كريم، وتضمن له حقوقه وحرية وكرامته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية على البيان الذي أدلى به للتو.

تحديات جديدة وناشئة تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة. وما تزال إستونيا حتى هذا اليوم الدولة الوحيدة المتحولة رقمياً في العالم. فهي تدير حكومتنا تماماً على شبكة الإنترنت. ويجذو حذونا الكثيرون في هذا الحيز الإلكتروني. وظهرت تهديدات جديدة لسيادتنا وهي ترتبط بالجريمة الإلكترونية، فضلاً عن الفضاء الإلكتروني بوصفها مجالاً عسكرياً جديداً. وإذ تسهم إستونيا في الجهود الرامية إلى تحقيق الطفرة التكنولوجية على الصعيد العالمي استناداً إلى الحوكمة الإلكترونية، فإننا نقر بمسؤوليتنا أيضاً عن حماية الفضاء الإلكتروني. وبالتالي فإننا نسعى إلى تحسين تطبيق أحكام القانون الدولي في الفضاء الرقمي، فضلاً عن عملنا في مجلس الأمن. وقد أعربت إستونيا عن اعترافها بتطبيق القوانين الوطنية والدولية في مجال الفضاء الإلكتروني. وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا بهدف توضيح كيفية انطباق القانون الدولي في مجال التكنولوجيا الرقمية.

وندعم بل نشارك بنشاط أيضاً في جهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونود أن تكون الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للقيادة في القرن الحادي والعشرين، وأن تستفيد استفادة كاملة من التطورات التكنولوجية التي حققتها البشرية التي يسرت انضمام وإسهام تلك الدول التي هي ليست كبيرة ولا قوية - غالبية الدول الأعضاء - في مختلف هيئات المنظمة ومناقشاتها.

ونؤيد توحيد إجراءات الأمم المتحدة المواضيعية والتركيز على تطلعاتها إقليمياً، مثل الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بكل فرد من النساء والأطفال أو تحسين الإدارة المشتركة للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مختلف البلدان. ونؤيد أيضاً مواقف المنظمات مثل الاتحاد الأفريقي، الداعية إلى أن تكون أكثر استقلالا - وبدعم من الأمم المتحدة - في اتخاذ خطوات نحو اتباع نهج إقليمي جماعي لحل المشاكل المستمرة منذ وقت طويل.

وأطفالهم أيضاً. ونحن مهتمون بالأمم التي تواجه النزاعات الطويلة الأمد وعانت من الإرهاب، ونهتم كذلك بأجيالهم التي لم تعرف أي مهنة أخرى سوى الجندية. ونهتم بالأمم التي تواجه خطر الانقراض من جراء سلاح الدمار الشامل البطيء - الكارثة مناخية. ونهتم بالأمم التي تواجه المجاعة والاضطرابات الناجمة عن المجاعة بسبب تغير المناخ.

ونهتم بالأمم التي تعوّل على التعاون المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون: الأمم المتحدة. ونهتم لأننا نعلم أن الوثام الحقيقي للبشرية - وهو ما لم يتحقق بعد - يعتمد على قدرتنا على التعبير عن التعاطف مع مصير الآخرين.

وليست تعددية الأطراف سوى تعبير عن التعاطف مع مصير الآخرين. وقد رأينا ذلك التعاطف معنا عندما استعدنا استقلالنا وتمكنا من بناء دولتنا. ونحن الآن على استعداد لإبداء ذلك التعاطف الذي حظينا به. ونحن على استعداد لشغل مقعد منتخب للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وراء أصعب طاولة للتعاون الدولي - مجلس الأمن. ونحن على استعداد لخدمة ناخبينا وجميع الأطراف الأخرى أيضاً على النحو الذي تقتضيه دائماً خدمة البشرية جمعاء من خلال نظام متعدد الأطراف. وستحدث مع البلدان، ليس في ما يخصها فحسب.

وسيوحه احترام سيادة القانون الدولي والجهود التي بذلها من سبقونا في تنفيذه أعمالنا وقراراتنا ومناقشاتها. وليس لدينا سوى الاحترام الصادق للمواقف والآراء المختلفة في كيفية حل المسائل الملحة التي نواجهها لدعم عملية صنع قراراتنا. ونؤكد لأولئك الذين يحركهم التعاطف مع البشرية والكوكب الذي نعيش فيه أن بإمكانهم دائماً أن يعولوا على إستونيا. وتظل السلطة المعنوية للأمم المتحدة بوصفها الجهة المعنية بالبشرية على الصعيد العالمي عزيزة على قلوبنا.

وأمامنا الكثير من المسائل المؤلمة والمستمرة منذ أمد طويل مثل مصير النساء والأطفال في مناطق النزاع. وأمامنا أيضاً

لعصرنا الصناعي. ولكن يمكن استغلال هذه القدرة في حشد الجمهور وحته على عمل الخير وإحداث تغيير حقيقي. ويظل تعهد إستونيا بأن تصبح محايدة مناخيا مفتوحا لجميع الشركات الناشئة وغيرها من شركات الاقتصاد الأخضر المستعدة لدعم الحركات القاعدية لإنقاذ كوكبنا. وأحث الجميع على الانضمام إلينا. واليوم تجاوز عدد الجهات الموقعة على التعهد بعد أسبوع واحد من بدء العملية الضعف وانتشر نطاقه إلى خارج إستونيا، ويشمل حاليا أكثر من ٧٠ شركة في جميع أنحاء أوروبا.

ونحن بحاجة إلى أن تشجع هذه الحركات المدنية وغيرها واضعي السياسات على الاعتقاد باستمرار وجود هذه الروح المثالية والاستعداد للعمل لصالح البشرية إلى اليوم. ويمكننا ذلك نحن السياسيين من تخصيص الموارد اللازمة لوقف تغير المناخ، وهي لا شك ستكون حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربما تزيد على ذلك أيضا.

ويكمن السبب الرئيسي لعدم كفاءتنا على الصعيد العالمي في تسخير التكنولوجيات الحالية لإنتاج الطاقة الخضراء عمليا في تشنت جهودنا. وهذا عائق أمام تنمية الشبكة العالمية وهو عائق أمام تسخير الطاقة الشمسية لصالحنا جميعا بالرغم من أننا نعلم أن كل ما يلزم لتلبية احتياجاتنا جميعا من الطاقة عالميا هو مساحة أرض أصغر من إسبانيا. وهو عقبة أمام تحقيق اعتماد الشبكات الصغيرة عالميا على مصادر الطاقة المتجددة وضمن حصول المحرومين من الطاقة الكهربائية حاليا عليها.

والأمم المتحدة وحدها هي القادرة على مساعدتنا في التغلب على تشنت الجهود هذا. ونرحب بمؤتمر القمة الأول للعمل المناخي العالمي الذي يدل على أن الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة هذا التحدي.

فلا يزال تغير المناخ أكبر التحديات الوجودية التي يواجهها العالم. وفي ضوء ذلك، من المثير للقلق أن نلاحظ أننا ما زلنا

ونسهم أيضا في حل المآسي على الصعيد العالمي من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ونسعى أيضا إلى استغلال مواردنا الإنمائية الوطنية بدعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لنشجع على بناء الدولة على أساس الحلول الرقمية ونرى إمكانية الوصول إلى الإنترنت والهواتف الجواله حتى من قبل أشد الناس فقرا. ويمكن ذلك الدول من خدمة شعوبها بدءا من الوصول إلى السجلات السكانية وسهولة الوصول إلى شبكة الإنترنت لتسجيل المواليد إلكترونيا وتوفير أدوات التعلم الإلكتروني لأولئك الذين تحد من إمكانية حصولهم على التعليم التقليدي بسبب الجغرافيا والنزاع المستمر والوصم الاجتماعي أو الإعاقة. ونرى أن الإنترنت أداة مجدية لتعليم الفتيات وتوفير فرص العمل للنساء على الصعيد العالمي، ما يعني الحد من النمو السكاني العالمي بتحرير المرأة.

ونؤيد الرأي القائل بأن إنقاذ كوكبنا مسؤولية مدنية بالنسبة لنا جميعا. ويمكننا الآن تحمّل هذه المسؤولية بمساعدة التكنولوجيا، فضلا عن الشعور بالأثر العالمي لجهود جميع الأشخاص. وأقيم اليوم الدولي للنظافة يوم السبت الماضي حيث نجحت الحركة المدنية الناشئة في إستونيا في إقامته مرة أخرى للسنة الثانية في ١٧٩ من البلدان والأقاليم، بما في ذلك أنتاركتيكا بمشاركة ٢٠ مليون شخص.

وعليه، وضع قطاع المشاريع الناشئة الإستوني مذكرة تحوي طموحات عالمية تعد بأن تكون محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٣٠. وهي تطرح على الطاولة قوى سوق فعلية وأفكارا عن بدء المشاريع، بما في ذلك قدرتها على تعبئة الجمهور بسرعة وعلى الصعيد العالمي. وقد نفتصر أحيانا قدرتها على تغيير عالمنا على المشاريع الوهمية السلبية المغلقة وأساليب المناقشات المناوئة وتعطيل أنماط العمل والمخاطر في تقديم الخدمات الاجتماعية بالسماح بعدم ملاءمة سوق العمل العالمي للنماذج الضريبية

الحياض المناخي بحلول منتصف القرن أصعب بالنسبة لنا. وبدلاً من ذلك، فإن الأجدى هو استخدام الخشب لصنع منتجات، ليست محايدة من حيث الكربون فحسب بل ذات أثر إيجابي من حيث الكربون، حيث تحتزن هذه المنتجات الكربون خلال فترة حياتها بالكامل. ونحن في إستونيا نقدر هذا، والإستونيون يصنعون واحداً من كل أربعة بيوت خشبية مصدرة على الصعيد العالمي.

ويمثل تغير المناخ والتدهور البيئي مجالا نحتاج فيه إلى تقاسم المسؤولية الجماعية. ونحن جميعاً على نفس الجانب في هذه المعركة؛ وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به تحقيق النصر. ولدينا مثال جيد من الماضي حيث أثمرت جهودنا الجماعية ذات مرة. وقد حدث ذلك في عام ١٩٨٧، عندما اتفقتنا على حماية طبقة الأوزون بالتخلص التدريجي من المواد العديدة التي كانت مسؤولة عن استنفاده. ونتيجة لذلك، ما برح ثقب الأوزون يتعافى ببطء في القارة القطبية الجنوبية.

نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أشجع الجميع على اغتنام فترة الأشهر الـ ١٢ السابقة على عيد ميلادها بوصفها فرصة للتفكير في ما يمكننا القيام به، سواء بشكل فردي أو جماعي، لصون وتعزيز الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

والحقيقة بسيطة؛ فلا يمكن لهذا العالم المترابط الذي يعاني من الاحترار العالمي أن يبقى ما لم تتجاوز نوايانا الحسنة وإجراءاتنا الإيجابية القيود المصطنعة الناشئة عن الانقسات العديدة في المجتمع العالمي، وهي - من منظور البشرية جمعاء - انقسات مصطنعة أعاقتنا ولا تزال تعوقنا.

إن غياب تعددية الأطراف الحقيقية والتفكير الحقيقي والمثالي لفائدة البشرية ككل هو الذي لا يزال يُقوّض الآثار الإيجابية لجهودنا العالمية. ويجب أن نجتاز هذه العقبة، والأمم المتحدة هي أدواتنا للقيام بذلك. ولا بد من شحذ هذه الأداة

ندفع إعانات تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات لمصدر هذا التغير - صناعة الوقود الأحفوري.

ولا تتوزع القوة المدمرة لتغير المناخ توزيعاً متساوياً في جميع أنحاء العالم. فبعض الأماكن أكثر عرضة له من غيرها. ومع ذلك، لا يوجد مكان على وجه الأرض لن يمسّه هذا التغير، وما من أحد منا في منأى عنه. ويُعاني العديد من الناس في جميع أنحاء العالم بالفعل من أخطار تهدد سبل عيشهم، بل وحياتهم.

فما فتئت الأنهار الجليدية في الهيمالايا تذوب بمعدل سرعة مضاعف منذ مطلع هذا القرن، مما يهدد إمدادات المياه في جميع أنحاء وسط وجنوب وشرق آسيا. وتذوب أراضي القطب الشمالي الدائمة التجمد قبل عشرات السنين مما توقعت سيناريوهات أسوأ الافتراضات، الأمر الذي يهدد بإطلاق كميات هائلة من الميثان، وهو من غازات الدفيئة القوية.

ويعيش الكثير من سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في خوف دائم من أن يغمرهم ارتفاع مستوى سطح البحر. ولن تزداد الحالة إلا سوءاً ما لم نعالجها الآن، بطموح وسرعة. غير أن الجهود المبذولة والتقدم الحاصل أبعد ما يكونان عن الكفاية لتفادي الآثار السلبية الواضحة لهذه الأزمة العالمية، وهي أزمة لا يمكن لأي بلد أن يحلّها بمفرده. وتُعالج مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، التي تشارك إستونيا فيها، أيضاً المسائل الأمنية المتعلقة بتغير المناخ.

ويخبرنا العلم أن تغير المناخ يحدث وهو وشيك، كما أنه يبين أفضل الممارسات للتصدي له. وفي بحثنا عن أفضل الحلول، يجب أن نعتمد على العلم. وهناك تصور شائع بأن الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بالكتلة الأحيائية خيار محايد من حيث الكربون، في حين يخبرنا العلم أن هذا ليس صحيحاً تماماً. فالطاقة المتجددة ليست بالضرورة محايدة من حيث الكربون. وفي الواقع، يمكن لحرق الخشب أن يزيد بالفعل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن شأنه حتى أن يجعل بلوغ أهداف

العالمي، والكوارث الطبيعية والتعصب وظاهرة الهجرة. ولطالما تطلّعت إلى إيجاد عالم أكثر عدلاً يتّسم بالمزيد من التضامن، بداية كطالب ثوري شاب وفيما بعد كناشط سياسي، عندما كان الحلم بعالم أفضل هو علة وجودنا. وكثيراً ما انظر إلى الوراء في حنين إلى ذلك الزمن، عندما كنا نضع البشر ومستقبلهم ووضعهم في صميم شواغلنا. لقد كان الإحساس بالأخلاقيات والاعتبارات الأخلاقية أساسياً لمنظومة قيمنا.

ولكن كل شيء مختلف اليوم؛ فلماذا وكيف غفلنا عن قيمنا ووصلنا إلى مرحلة لم نعد نحترم فيها أي شيء أو أي شخص؟ إن وضعنا اليوم يجسّد ذلك التحول. انظروا إلى كيفية تعاملنا مع إخواننا من بني البشر، سواء أكانوا من المهاجرين أو الأقليات الدينية أو العرقية؛ ما الذي حدث لنا؟ إننا ننسى أننا جميعاً موجودون هنا مؤقتاً وأن مهمتنا وواجبنا هو حماية جيراننا واحترامهم والحفاظ على هذه الأرض، التي ورثناها عن أسلافنا والتي يجب بدورنا أن نورثها إلى الأجيال المقبلة.

يجب علينا أن نعود إلى قيمنا. إن وجود عالم مثالي ربما كان أضغاث أحلام. ولكن إذا خطا كل منا خطوة بهدف تحسين رفاهنا ورفاه أشقائنا وشقيقاتنا، فسيكون وجود عالم أفضل أمراً ممكناً. وقد حاولت، من جانبي، أن أقدم إسهامي المتواضع طوال حياتي، ولا سيما منذ انتخابي لقيادة بلدي. وكان طموحي طوال حياتي أن أسهم إسهاماً كاملاً من أجل أن تكون غينيا أكثر إنصافاً وبلداً ينعم بقدر أكبر من التضامن، حيث يمكن لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم أو مركزهم الاجتماعي، أن يزدهروا في بيئة صحية. وكانت السنوات الأولى صعبة؛ فقد كانت خزانة الدولة فارغة ولم يلق بلدنا أذناً صاغية أو مصداقية لدى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو غيرها المنظمات الدولية. وكان علينا المضي في مسار التفاوض والإقناع الطويل والصعب. وتمكّننا من إلغاء الديون وإجراء الإصلاحات اللازمة. فعلى سبيل المثال، تعيّن علينا إجبار أكثر

وينبغي دعمها بالتكنولوجيات الجديدة ولا بد من ربطها بالمجتمعات المدنية من خلال الوسائل الرقمية، مما يتيح انضمام الجهود الفردية إلى الحركات العالمية؛ غير أنه لا يمكن الاستعاضة عنها أبداً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة إستونيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطُحبت السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوندي (تكلم بالفرنسية): يسعدني في البداية أن أتقدّم إلى الرئيس تيجاني محمد بندي بخالص التهنية على انتخابه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأغتنم هذه الفرصة لكي أوّكد له دعمي الكامل له في اضطلاعاه بولايته.

وأود أيضاً أن أشيد إشادة مستحقة بالسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على العمل الممتاز الذي أدته خلال فترة ولايتها، والتي ستُسجل في التاريخ بوصفها رئاسة ناجحة. وطاقتها وكفاءتها اللتين لا تنضبان تشرفان جميع النساء.

إننا نعيش في عالم حافل بالتحديات بجميع أنواعها - عدم المساواة والنزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف والاحترار

وتعدُّ المساواة بين الجنسين إحدى أولويات حكومة بلدي. وبالإضافة إلى ضمان التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس والجامعات، فضلا عن منع الزواج المبكر وغيرها من الممارسات التمييزية، أود التشديد على المشاريع التي من شأنها أن تساعد المرأة على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا واستمرار الفتيات في المدارس وضمن التحاقهن بالمجالات التقنية والعلمية. ولأجل مكافحة البطالة وضعنا أيضا برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص للشباب والنساء وأنفقت عليهم ١٤٠ مليون دولار حتى الآن ونتوقع أن يرتفع هذا المبلغ ارتفاعا كبيرا.

ونحننا في إطلاق كثير من المشاريع في مجال البنية التحتية التي أسهمت في تغيير بلدنا غينيا. ووضعنا بمشاركة شركائنا من القطاعين العام والخاص برنامج لبدء مشاريع تشييد كبيرة في مجال الإسكان الاجتماعي وإنشاء الطرق والبنى التحتية اللازمة للسكك الحديدية والموانئ، بما في ذلك إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، ما سيمكّن غينيا من أن تصبح مصدرا للمنتجات المصنّعة.

وأطلقت تحت رئاستي للاتحاد الأفريقي مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتهدف هذه المبادرة التحويلية، التي أطلقتها وتولت قيادتها أفريقيا إلى تسريع الإمكانات الهائلة للقارة وتكثيفها واستغلالها في مجالات موارد الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة وحماية المناخ. وهي شعارات تلك المبادرة. وعلى الرغم من الشكوك الكبيرة التي صاحبت إطلاق مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا بوجه عام، فقد دأبنا على عدم تحقيق الأهداف التي نحددها دائما. ويسرني ويشرفني اليوم أن أعلن للجمعية أن مجلس المديرين التنفيذيين للمبادرة قد أكد في ٢٣ أيلول/سبتمبر تحقيق هدفنا المتمثل في تمويل ١٠ جيغا واط من الكهرباء المحدد لعام ٢٠٢٠ وأنا قد تمكنا بالفعل من إنتاج ٩,٩٩ جيغاواط.

من ٤٠٠٠ ضابط في الجيش على التقاعد. وتعين علينا اتخاذ خيارات صعبة وتعزيز بلدنا في ظروف تفشي فيروس إيبولا. لقد مررنا بفترة صعبة للغاية ولكن تغلبنا عليها بفضل تعاون جميع الغينيين وشعورهم بالمسؤولية. وأشيد بهم على ذلك. وأصدقكم القول إنهم شعب عظيم ولديه الشجاعة التي تعينه دائما على الوقوف على قدميه مجددا.

ولم تكن إعادة غينيا إلى خريطة المستثمرين أمرا سهلا أيضا. ولكننا نشهد اليوم نموا قويا في الاستثمار الخاص في غينيا وفي جميع القطاعات أخيرا. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، أنشأت الحكومة الغينية وكالات وطنية لتمويل السلطات المحلية وعملية الإدماج الاجتماعي، ما يساعد على تسهيل توزيع الثروة بشكل أفضل، ولا سيما بتخصيص نسبة ١٥ في المائة من إيرادات التعدين للسلطات المحلية والتحويلات النقدية المباشرة إلى الفئات الضعيفة من السكان في المناطق النائية من البلد.

ونظرا لأني قد كرست ولايتي للشباب والنساء، فإن مشاركتهم في عملية صنع القرار أمر أساسي في الإجراءات التي تتخذها حكومتنا. ويمكن إنشاء برنامج الائتمان المتناهي الصغر من تحويل أكثر من ١٠٠ بليون فرنك غيني للنساء في شكل ائتمان متجدد. وأنشأنا مراكز حديثة لتمكين المرأة واستفادت آلاف من النساء من التدريب في جميع القطاعات. وفي مجال العمالة وظفت ٦٨٥٧ امرأة في الخدمة المدنية بين الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٨. وفي القطاع الزراعي تلقت ٣٣١٤ من النساء المزارعات تدريباً على تقنيات الإنتاج الزراعي بعد تحسينها. وعادة ما تعود تلك التدابير بالفائدة على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشجعون على المشاركة في الحياة العملية النشطة. وفي مجال البيئة ومكافحة الاحترار العالمي، التزمت غينيا بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٣ في المائة، وتم التخطيط لبرنامج ضخمة لإعادة التحريج بحيث يغطي مليوني هكتار في جميع أنحاء غينيا بحلول عام ٢٠٣٠.

رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد له تعاوننا الكامل معه في اضطلاعهم بمسؤولياتهم. وإني على ثقة بأنه سيرهن على ثراء خبرته وحكمته القيمة في توجيه أعمالنا بنجاح خلال الدورة الحالية. وأود الإعراب عن خالص امتنان زامبيا لسعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس لعملها المثالي خلال الدورة الثالثة والسبعين.

إن موضوع هذه الدورة "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" يتيح فرصة لإعادة النظر في أولوياتنا وإعادة تحديد مهمتنا وتعزيز رؤيتنا ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء هذه المنظمة. وهي دعوة لنا لهيئة أجواء تمكن منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها ذات الأولوية، وخاصة في المجالات الرئيسية مثل التخفيف من حدة الفقر لتحسين الأوضاع الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

إن القضاء على الفقر ممكن - ولقد شهدنا تقدما ملحوظا بشأن جميع أبعاد الفقر، في حين انخفض سوء التغذية والأمية لدى الشباب بشكل كبير. وهذا التقدم يبعث على الارتياح، ولكنه لا يزال غير كافٍ. فلا يزال بليون من السكان يعيشون في فقر مدقع. ولئن كان هناك من نفع جراء ذلك، فإن المكاسب التي تحققت مؤخرا ينبغي أن تدفعنا إلى بذل المزيد لإنجاز العمل وضمان ألا يأوى أي طفل إلى فراشه وهو جائع بعد الآن. ويجب أن نكفل ألا يضطر أحد إلى الاختيار بين إرسال ابنته إلى المدرسة أو إرسالها إلى العمل. فلكل فرد الفرصة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والمدنية للبلد.

وتشيد زامبيا بالقيادة التي توفرها الأمم المتحدة في التصدي لتغير المناخ، كما اتضح منذ بضعة أيام فقط باستضافة مؤتمر قمة العمل المناخي. إن تغير المناخ يحبط الجهود الرامية إلى رفع مستويات المعيشة لفقراء العالم. لقد تكلم العلماء وشهدنا بأعيننا الأثر المدمر لتغير المناخ على بيئتنا. وفي مطلع هذا العام

ويسرني أن أحيط الجمعية علما أيضا بوصول ٩٢ مشروعاً آخر إلى مرحلة التقييم التقني وأنها قيد الموافقة عليها. ومن شأن ذلك أن يمكننا من توفير طاقة نظيفة لملايين الأسر في جميع مناطق الجغرافية في العالم. وعليه، يمكننا القول أن أفريقيا تشارك عن طريق مبادرة الطاقة المتجددة تلك في مكافحة تغير المناخ لصالح قارتنا والعالم بأسره، ما يضع أفريقيا في مكانة أفضل للمشاركة في شبكات التجارة المفتوحة العالمية. ولا يستطيع ثلثا الأفارقة الحصول على الكهرباء. وأوجه نداء هنا لتشجيع وطلب مشاركة المزيد من الشركاء من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في أفريقيا. فذلك سيمكن قارتنا من استخدام مواردها بكفاءة أكبر وجعل الحياة أكثر متعة وجاذبية لشبابنا حتى يتسنى لهم في النهاية النظر إلى الهجرة باعتبارها خياراً وليست قيوداً محتوماً. فعندما تكسب أفريقيا يكسب معها العالم بأسره لأنها هي مستقبل العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب فخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لونغو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين تهنئة معالي السيد تيجاني محمد بندي، على توليه

هذان، في جملة أمور، بالحاجة إلى إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، باعتبار ذلك أمراً أساسياً لكفالة تأمين الأحياء البرية وتعزيز فوائدها الاقتصادية. وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها زامبيا لدعم تلك القضية، ستستضيف مؤتمر قمة للمتابعة في أيار/مايو ٢٠٢٠، في ليفينغستون عاصمة السياحة. وأدعو المتعاونين الدوليين معنا، إلى العمل مع بلدان المنطقة بغية تحقيق نتيجة ناجحة للأحياء البرية.

وخلال السنة الماضية، بذلت زامبيا جهوداً إنمائية كبيرة، ونحن مصممون على تعزيز نموذج إنمائي شامل للجميع، استناداً إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومنذ أقل من شهر واحد بقليل، شرفت زامبيا في ٧ آب/أغسطس، باستضافة حفل في لوساكا لإنشاء المركز دون الإقليمي للجنوب الأفريقي المعني بأهداف التنمية المستدامة. وقد أكد إنشاء المركز عزمنا الجماعي كبلدان الجنوب الأفريقي على كسب الحرب ضد الفقر والجوع والمرض والأمية، من خلال تبادل أفضل الممارسات والعمل المشترك. بيد أنه يجب علينا أيضاً، أن نضع في اعتبارنا أن معظم البلدان الأفريقية لم تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية السابقة، وذلك أساساً بسبب تحديات مختلفة، بما في ذلك عدم كفاية الموارد المالية.

وفي سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية من المحتمل للأسف أن يستمر هذا الاتجاه ما لم تستنبط أفريقيا طرقاً أكثر ابتكاراً لمواجهة التحديات الإنمائية. وسيجعل المركز المنشأ في لوساكا المبادرة أقرب إلى مركز الصدارة في منطقتنا في الجنوب الأفريقي. وسيكون وسيلة لتيسير المشاركة بين الحكومات والجهات المعنية الأخرى من أجل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة وتعميق التكامل الإقليمي.

وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لاحتياجات الجميع ورفاههم، مُركزة بوجه خاص على النساء والأطفال والشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تستهدف خطة التنمية الوطنية السابعة

تضررت من الأعاصير ثلاثة بلدان مجاورة لزامبيا - هي ملاوي وموزامبيق وزيمبابوي. وغير بعيد عن تلك البلدان، عانى نصف زامبيا من الجفاف الشديد الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل، وانخفاض مستويات المياه لأغراض توليد الطاقة الكهربائية. وهكذا، فإن الظواهر المناخية الشديدة المتعارضة تحدث في نفس الجوار.

ونتيجة لذلك، تقوم زامبيا الآن بزيادة جهودها الرامية إلى تنويع إنتاج الطاقة. وتشمل أولوياتنا الأخرى زيادة القدرة على التكيف للحد من القابلية للتأثر، وبناء القدرة على الصمود إزاء الظواهر المناخية الشديدة، مثل الجفاف والفيضانات. ويتطلب أثر تغير المناخ بذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي ودعم استراتيجيات التخفيف والتكيف. إن زامبيا بوصفها بلداً نامياً، تحتاج إلى المساعدة لتعزيز قدرتها في مجالات رئيسية، من قبيل البحث العلمي، والإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، ونقل التكنولوجيات الملائمة للمساعدة في التصدي لآثار تغير المناخ الضارة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي طبعاً، أن يشمل تكثيف الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ إتاحة زيادة إمكانية الحصول على الدعم المالي، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الموارد المحدودة، بما يتيح لها المساهمة بشكل مناسب في الجهود العالمية، وتحمل أعباء التكاليف العامة الناجمة عن تغير المناخ. وليس من قبيل المغالاة تأكيد الحاجة إلى تأمين وتعزيز ما فيه صلاح النباتات والحيوانات البرية باعتبار ذلك منفعة بيئية ذات فائدة إيكولوجية واجتماعية - اقتصادية.

وفي هذا الصدد، تقدر زامبيا استضافة مبادرة مؤتمر القمة المعني بالفيلة في كاساني، بوتسوانا، في نيسان/أبريل من هذا العام، وكذلك مؤتمر قمة اقتصاد الأحياء البرية في أفريقيا، الذي عقده الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في فيكتوريا فولز، زيمبابوي، في أيار/مايو من هذا العام. واعترف مؤتمر القمة

ويظل السلام والأمن وسيادة القانون الأساس الذي تستند إليه التنمية المحدية لأي مجتمع. وتمشيا مع هذا الفهم، ترأست زامبيا، لمدة عام واحد، حتى الشهر الماضي، هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأسهمت زامبيا في إطار ذلك الدور، في الآلية الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام.

وكدولة طرف في العديد من الصكوك الدولية الرامية إلى مواجهة خطر الانتشار، استضافت زامبيا اجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالتوعية، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا القرار عنصر حيوي في البيان العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية إلى جهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. وهو إذا نفذ بالشكل الملائم على الصعيد العالمي، سيكون بمثابة مساهم رئيسي في منع إمكانية حدوث الكوارث الإنسانية والسياسية والاقتصادية والبيئية في حال استخدام أي من هذه الأسلحة لإحداث خسائر ومعاناة على نطاق واسع. ومن الواضح أن هذه الإمكانية ليست نظرية فحسب.

فقد شهد شبخ الإرهاب الدولي، في الآونة الأخيرة، زخما خطيراً. ولا يفرق الإرهاب بين المقاتلين وغير المقاتلين. وعلى المارة الأبرياء أن يتحملوا وطأة هذا البلاء. ولحماية الحياة البشرية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بجدية التصدي لهذه الآفة. ويجب أن تسرع الجمعية في إبرام معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي الشاملة التي طال انتظارها.

وفي سعينا إلى مكافحة الإرهاب، أنشأت الحكومة الزامبية مؤخراً مركزاً لمكافحة الإرهاب، وهو هيئة وطنية تضم جميع الجهات المعنية الوطنية، من أجل تنسيق جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها فرادى الوكالات الأمنية، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وما من شك في أن الأمم المتحدة تظل المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة القادرة على التصدي للتحديات التي يواجهها

لزامبيا أشد الفئات ضعفاً في المجتمع من أجل تعزيز قدرتهم على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، سعياً لرفع مستويات معيشتهم. وقد اتخذت حكومة بلدي خطوات في هذا الصدد لضمان المساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد لجميع أبناء زامبيا، من خلال توفير التعليم الأساسي للجميع في أقصر إطار زمني واقعي.

ويجري أيضاً تنفيذ برنامج إصلاحات صحية شامل، من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى تحسين رفاه شعبنا. غير أن التدابير والبرامج التي اضطلعت بها الحكومة لا تكفي لتحقيق أهداف برامج العمل هذه بالكامل، ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية الموارد المالية. وندعو جميع الشركاء إلى المشاركة في تلك الجهود. فلنساعد سوياً على تحسين حياة شعوبنا.

وتزداد ظلال الفقر المروعة قتامة بشكل أكبر بالنسبة للأطفال اللاجئين في أفريقيا. إن زامبيا واحدة للسلام ومأوى للعديد من اللاجئين. وناشد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في العالم مساعدتنا في تقاسم تلك الأعباء. فيمكننا سوياً استعادة الكرامة والمساعدة في رعاية اللاجئين.

وتواصل زامبيا إحراز خطوات كبيرة في حملتها الرامية إلى وضع حد لنزواج الأطفال. وقد واصلنا أيضاً في هذا الصدد إشراك الزعماء التقليديين في عملية إصلاح التقاليد والعادات التي تشجع زواج الأطفال. وفي الوقت الراهن، نقوم بعملية مواءمة للقوانين التشريعية والعرفية المتعلقة بالزواج من أجل حظر الزواج المبكر. ونقوم أيضاً بإلغاء عدد من القوانين التمييزية والقديمة المتعلقة بالأطفال بهدف وضع قانون الطفل لإدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل في قانوننا المحلي.

وبصفتي الداعية الذي عينه الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، أشعر بالتفاؤل لأن الحملة تزداد قوة. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود. ولذلك، فإننا ندعو جميع الشركاء إلى توحيد الجهود، ولنرفع أصواتنا جميعاً لحماية أطفالنا وشبابنا.

اصطَحِب السيد إدريس ديبي إتنو، الرئيس ورئيس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية تشاد، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدريس ديبي إتنو، الرئيس ورئيس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية تشاد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديبي إتنو (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية، أصالةً عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، أن أتقدم بأحر التهاني إلى سعادة السيد تيجاني محمد باندي، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، على انتخابه الجدير بالثناء رئيساً للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وأتمنى له كل التوفيق في مهمته، وأؤكد له دعم وفد تشاد طوال فترة ولايته.

كما أود أن أعرب عن خالص شكرنا وتهانينا إلى سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة المنتهية ولايتها، على ما قامت به من عمل ممتاز خلال مدة ولايتها وما أولته من اهتمام لبلدان حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك بلدي، من خلال قيامها بزيارة ميدانية في أيار/مايو ٢٠١٩.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العالي وتأييدي الكامل لمعالى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته والتزامه بتنشيط دور الأمم المتحدة من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتطلعات الهائلة لجميع الشعوب، من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية تعاوناً قوياً. وترحب تشاد، في هذا الصدد، بالشراكة النموذجية الآخذة في التطور بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وجاء موضوع هذه الدورة للجمعية العامة، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، في أوانه لتقييم

عالمنا "الواحد". ويتطلع العالم إلى أن تقوم المنظمة بتشجيع الحوار بين الحضارات بشأن جميع التحديات العالمية على نحو شامل، وهو ما يتيح السبيل العملي الوحيد لكفالة تعاون دولي مجدّ وفعال. وحتى تكون الأمم المتحدة ناجعة وفعالة، لا بد من إصلاحها ومن التفكير في مستقبلها، إذ سنحتفل طوال العام القادم بذكرى مرور ٧٥ عاماً على تأسيسها.

وتعتقد زامبيا أنه، في سياق تطور الأمم المتحدة، قد حان وقت الإصلاح الحقيقي، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون تمثيلاً، وديمقراطياً وخاضعاً للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء، بصرف النظر عن وضعها. وهذا أساسي لموثوقيته بوصفه القيم على السلم الدولي. وبما أن أفريقيا تشكل ثاني أكبر كتلة من أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي للمقترحات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن أن تُصغي إلى نداء أفريقيا، على النحو المكرس في توافق آراء إنزولويني.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على التزام زامبيا بالتعاون مع المجتمع الدولي لمعالجة شتى المشكلات التي تعاني منها شعوبنا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وينبغي ألا نظل مترددين وغير مباليين بهذه المسألة الخطيرة، كما ينبغي ألا نفوت هذه الفرصة لجعل العالم مكاناً أفضل للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطَحِب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدريس ديبي إتنو، الرئيس ورئيس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية تشاد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس ورئيس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية تشاد.

من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ما زالت النتائج المتوقعة بعيدة المنال. إن عدم إحراز تقدم على جميع الجبهات هو أكثر من كونه مثيراً للقلق وذلك في وقت كانت فيه توقعاتنا للتنمية أكثر إلحاحاً. كيف يمكننا أن ندعي مكافحة الفقر إذا كانت الالتزامات التي تم التعهد بها لهذه الغاية بموجب خطة عمل أديس أبابا لم تتجاوز أبداً مرحلة التعهد؟

أعتقد أن ثمة حاجة ملحة لأن تحظى بعض شواغلنا الرئيسية باهتمامنا الجماعي، لا سيما فيما يتعلق بالتصنيع اللازم لمعالجة الموارد الطبيعية الهائلة في قارتنا، وتنويع اقتصاداتنا، ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال التي تسلب موارد كبيرة من بلداننا، والوصول إلى الأسواق، والتمويل المبتكر لدعم تطوير وتسويق التكنولوجيا، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وذلك لضمان المشاركة الفعالة للبلدان الأفريقية في عمليات صنع القرار التي تهمها.

إن عدم وجود نتائج ملموسة فيما يتعلق بالالتزامات التي تم التعهد بها تؤثر أيضاً على مكافحة تغير المناخ على الرغم من الأمل الهائل الذي تمخض عن اتفاق باريس التاريخي. إن التأثير الخطير لتغير المناخ محسوس بشكل رئيسي في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، كما يدل على ذلك زحف الصحارى، وتخفيف وإطماء المجاري المائية مثل بحيرة تشاد ونهر النيجر، وتزايد إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وما إلى ذلك.

يفضي تغير المناخ من خلال آثاره الضارة إلى تفاقم الأزمات والصراعات على الموارد الطبيعية ويسبب انعدام الأمن الغذائي وتشريد أعداد كبيرة من السكان. إنه يعطل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ويزيد الفقر إلى حد دفع الشباب العاطل عن العمل إلى أحضان الجماعات الإرهابية.

بالنظر إلى هذا التهديد الخطير، تنضم تشاد إلى العديد من البلدان الأخرى في ترديد دعوتها القوية إلى تخفيض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة القدرة على التكيف مع تغير

التقدم المحرز على صعيد تنفيذ بعض من التزاماتنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويشدد هذا الموضوع، الذي أحيي أهميته، على كل من ضعف الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة، والحاجة الماسة إلى زيادة تعبئة المجتمع الدولي من أجل تحقيق، وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خطة عام ٢٠٣٠، أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، التي تشمل القضاء على الفقر المدقع، وإمكانية الحصول على التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ والحد من أوجه عدم المساواة.

ونلاحظ مع الأسف أن الحماس الذي كان سائداً وقت اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لم يُتبع بنتائج مقنعة فيما يتعلق بالالتزامات التي تم التعهد بها. ومع ذلك، فإن الخطة تمثل وثيقة توافقية قامت بالتسوية بين شواغل جميع الجهات المعنية وموافقها.

وفي غياب الإجراءات الصارمة والموارد المقررة التي لم تحشد بعد، فإن حلمنا المشترك المتمثل في بناء عالم يسوده الاستقرار والسلام وتنعم فيه جميع شعوبنا بالازدهار معاً، يتبخر لتحل محله المعاناة وعدم اليقين، لأن مسألة الفقر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالآزمات، والنزاعات، والهجرة وتغير المناخ.

إن القضاء على الفقر المدقع هو أول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وهذا يعكس الأهمية القصوى لتحقيقه. يتطلب الكفاح المشترك ضد الفقر الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ من حيث الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها. إن الموارد اللازمة لهذا الغرض هي في متناول المجتمع الدولي شريطة أن يُظهر العزيمة والوحدة.

وفي هذا الصدد، فإن أولويات أفريقيا وتوقعاتها، التي يشاطرها بلدي، معروفة جيداً وتتضمنها خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. بعد أربع سنوات

لقد ابتليت أفريقيا منذ قرابة عقد من الزمان بزيادة مستمرة في الإرهاب. فمنطقة الساحل وجوارها المباشر يعانيان من كامل عنفوان الخراب المتأني من شر هذا القرن، والذي يتسبب في أضرار يومية لشعبونا ويعرض للخطر جميع جهودنا الإنمائية. إننا نشارك بنشاط في حدود إمكانياتنا في التصدي للتهديد الوجودي للإرهاب ضمن كل من فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات لبلدان حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في هذا الكفاح ضد عدو أعمى وغير مرئي في كثير من الأحيان، والذي يكتسب مرونة غير متوقعة، لم تمكننا التضحيات الضخمة من التغلب على هذا الشر. تنفق الدول المتضررة في منطقة الساحل ما بين ١٨ و ٣٢ في المائة من ميزانيتها السنوية على هذا الجهد غير المستدام بشكل متزايد. لا يمكن للمجتمع الدولي، الذي يُعد دعمه أمراً حيويًا لكسب المعركة، أن يبقى غير مبال بالتعبئة المستمرة لهذه الدول ضد الإرهاب في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد، أكرر من هذا المنبر الدعوة الموجهة من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى أعضاء مجلس الأمن لتوفير تمويل مستدام للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية من الميزانية العادية للمنظمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى التعبئة المستمرة للجهود من جانب القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإننا نشدد على الحاجة إلى تنسيق أكبر وأكثر ملاءمة بين أفعال جميع الأطراف الموجودة في منطقة الساحل، بما في ذلك القوات الدولية على غرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان مع احترام مهمة كل كيان. وتشاد على استعداد لتقديم إسهامها

المناخ. لا يمكن تحقيق اتفاق باريس إلا إذا دعمته إجراءات ملموسة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف، وذلك عملاً بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

أود التأكيد على الحاجة الملحة للوفاء بالالتزام الذي قطعته البلدان المتقدمة بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات التخفيف والتكيف في البلدان النامية. وفي هذا الصدد فإن التشغيل الكامل للصندوق الأخضر هو أمر ملح للغاية.

إن حصول أطفالنا على التعليم الجيد هو محرك رئيسي لمكافحة الفقر وتغير المناخ. التعليم الجيد هو أيضا وسيلة للمعرفة والتحول في مجتمعاتنا. وغني عن القول إنه أفضل ضمان لعالم أفضل. ومع ذلك فمئات الملايين من الأطفال حول العالم محرومون الآن من الحصول على التعليم الأساسي. لا تزال الأسباب الرئيسية لعدم إتاحة المدارس لهؤلاء الأطفال هي التخلف والفقر والصراعات المدمرة والظلامية، من بين أمور أخرى.

على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة، وفي الوقت الذي تقلصت فيه استثماراتنا في القطاعات الرئيسية بشكل كبير، تواصل تشاد إيلاء اهتمام خاص للتعليم، حيث خصصت له ما بين ١٥ و ١٦ في المائة من ميزانيتها السنوية. على مدى السنوات العشر الماضية، زاد التحاق الطلاب بالمدارس عشرة أضعاف. ونحن نخطط لزيادة هذه النسبة في الميزانية إلى ٢٠ في المائة في السنوات المقبلة.

وبالنظر إلى حجم الاحتياجات التعليمية، فإن التحديات هائلة والموارد المتاحة غير كافية؛ وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى مواصلة الحشد للعمل معاً، و بروح التضامن والتكامل، من أجل دعم أقل البلدان ثراءً لمنح جميع أطفال العالم فرصة الحصول على تعليم جيد.

الجمعية العامة، اهتمامنا اللازم والكامل. ولا يمكن إضعاف هذا المطلب المشروع من خلال مفاوضات لا نهاية لها مستمرة منذ سنوات دون تحقيق أي تقدم ملموس. فأفريقيا لا تطلب أكثر من التعويض عن الأضرار الفادحة التي لحقت بقارة بأكملها يزيد عدد سكانها على بليون نسمة، حُرمت ظلما من مكانتها المشروعة في منظومة الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد التزام تشاد بالموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولوبيني. وإني أحاطب حس العدالة والتضامن لدى جميع الدول من أجل تسريع هذا الإصلاح المنشود الذي طال انتظاره.

في الختام، أود أن أعرب عن تضامن تشاد وتعاطفها مع جميع البلدان التي تواجه مواقف صعبة بسبب الأزمات أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، ترحب تشاد بزخم الحوار والمصالحة الذي تولد في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان وتحت جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مضاعفة جهودهم لتحقيق سلام دائم في هذه البلدان الشقيقة. وتؤكد تشاد من جديد موقفها المبدئي فيما يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي، داعية جميع الأطراف إلى دعم حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وأخيرا، تكرر تشاد دعوتها إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ظلما والذي يلحق أضرارا بالغة بشعب ذلك البلد. ولأننا نلتزم بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة ولأننا نؤمن بمثل السلام والعدالة والمساواة في السيادة بين الدول وتحقيق الازدهار للجميع، فإننا نأتي كل عام للمشاركة في هذا اللقاء الكبير للجمعية العامة. فلنكفل أن يتماشى سلوك كل دولة عضو مع القواعد التي وضعناها لأنفسنا حتى ينتصر السلام والعدل والتضامن في جميع أنحاء العالم.

المتواضع في هذا الهيكل المنسق من أجل خوض معركة أكثر فعالية ضد الإرهاب.

ولا يمكنني الإشارة إلى الإرهاب وانعدام الأمن في منطقة الساحل دون الإشارة إلى الأزمة الليبية التي تُخلف عواقب لا حصر لها على المنطقة. ورغم الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الأزمة التي طال أمدها، فإن الحالة لا تزال تبعث على القلق الشديد ولا تزال تأخذ منعطفًا مأساويًا. فالجهود المبذولة لمساعدة إخواننا الليبيين على استعادة السلام في خطر بسبب المواجهات المسلحة بين الليبيين والتي تتفاقم بسبب التدخل الخارجي المتنوع والمتعدد الأوجه. ويتطلب حل هذه الأزمة الوعي الفردي والجماعي لأشقائنا الليبيين أنفسهم. ويجب أن يفهموا أنهم الفاعلون والمتحكمون الرئيسيون في مصيرهم وأن العنف لن يقدم حلاً للأزمة. ففي هذه الحرب، لن يكون هناك منتصرون أو مهزومون، بل خاسر واحد: الشعب الليبي.

ويجب علينا جميعًا العمل من أجل إجراء حوار شامل وجامع يجمع بين أطراف الأزمة كافة. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإننا ندعو جميع الأطراف المسلحة، بما في ذلك زعماء القبائل والقيادات المجتمعية، إلى الدخول في حوار وطني سيكون بمثابة مقدمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونحن دائما على استعداد، كما كنا في الماضي، لدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاستعادة السلام والاستقرار في هذا البلد. فعودة السلام والاستقرار إلى ليبيا شرط لعودة السلام والاستقرار للبلدان المجاورة، وإلى حد كبير، لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، تدعو تشاد إلى مشاركة الاتحاد الأفريقي بقوة إلى جانب الأمم المتحدة في البحث عن حل دائم من خلال تضافر الجهود. ومهما قلنا، فإن ليبيا كانت وستظل دائما بلدا أفريقيا. تستحق مسألة إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما إصلاح مجلس الأمن الذي تدعو أفريقيا إليه بجدية في كل دورات

شبكات الجريمة المنظمة وبنينا سجونا مشددة الحراسة، ولذلك لدينا الآن مؤسسات أقوى بكثير.

وقد كانت العصابات تشكل الفرع المسلح للمتجرين بالمخدرات. وكانت ترتكب جرائم الابتزاز والاختيالات والمذابح الرهيبة. ونجحت في التسلل إلى المظاهرات وتحويلها إلى أعمال عنف وفي الانخراط في أعمال النهب والحرق وشن الهجمات على المجتمع. وكانت تهاجم وسائل الإعلام وقوات الأمن. وهذه الجماعات الإجرامية متحالفة ولها صداقات مع بعض السياسيين الذين اعترفوا بأنهم كانوا أصدقاء لها ومتعاونين معها تعاوننا وثيقا. وهدف العدو هو أن يحل محل سيادة القانون. إننا تركة من الحزن والألم بفقدان أكثر من ٦٧ ٠٠٠ من الأرواح في العقد ونصف العقد الماضي، أكثر ممن قتلوا في حرب فيت نام على جانب الولايات المتحدة. إن العنف الذي تمارسه هذه الجماعات غير القانونية يؤثر على الاقتصاد والأمن والسيادة الوطنية. فيجب أن نعتبر هذه الجماعات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك عصابات سالفاتروشا والشارع ١٨، كيانات من غير الدول تنتهك الحقوق الأساسية.

أو لا يشكل ما وصفته لتوي انتهاكا حقيقيا للحقوق الأساسية؟ وإني أتساءل - وأدع الجمعية تفكر في مسألة - لماذا ما زلنا، حتى اليوم، غير قادرين أن نجد أساسا بموجب القانون الدولي يحاسب العصابات والجريمة المنظمة والمتجرين بالمخدرات؟

لقد وضعنا نظاما جديدا للمؤسسات. وكذلك أعدنا هيكله بعض مؤسساتنا لنجعلها قوية ومستعدة لمواجهة الجريمة المنظمة. ومن هذه القاعة، أود أن أشكر موظفي العدالة في بلدي، سواء كانوا في النيابة العامة أو السلطة القضائية أو الشرطة أو الجيش أو الاستخبارات، وجميع مواطني هندوراس الذين شاركوا معنا في المكافحة. إنهم رجال ونساء شجعان وذوو فعالية عالية ضحوا بكل شيء بما في ذلك، بالنسبة لبعضهم،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تشاد ورئيس الدولة ورئيس الحكومة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس الدولة ورئيس الحكومة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان أورلاندو هيرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيرنانديس ألبارادو (تكلم بالإسبانية): أود أن أحيي جميع المشاركين تحية خاصة من أرض جميلة تدعى هندوراس.

سأبدأ بسرد قصة بلدي. لقد شهدت العقود القليلة الماضية مأساة كبيرة فيما يتعلق بتاريخ جمهوريتنا. فكان الفساد مستشرنا مع إفلات من العقاب، مما أدى إلى حلقة مفرغة أفلحت فيها العصابات الإجرامية في التسلل إلى جميع القطاعات. إننا نتصدى وسنواصل التصدي لهذا الإفلات من العقاب حتى آخر يوم لحكومتنا. وقد كنا في وقت من الأوقات أخطر بلد في العالم؛ غير أن الأمر لم يعد كذلك. وكانت عندنا واحدة من أعلى معدلات جرائم القتل؛ واليوم، خفضنا ذلك إلى أقل من النصف. فقد طهرنا الشرطة وأنشأنا آليات للتحقيق وفككنا

الكرامة الإنسانية التي، بدورها، تؤدي إلى الهجرة القسرية وغير النظامية. وقد نظمت المنظمات الإجرامية والمتجرون بالبشر والمنظمات غير الحكومية عديمة الضمير والسياسيون الذين يسعون إلى زعزعة استقرار الحكومة قوافل للمهاجرين يخاطر فيها آلاف الأطفال والآباء والأمهات، بمن فيهن الحوامل، بحياتهم على طريق يتسم بالقسوة والاستغلال والوعود الكاذبة. وأنا أتساءل أو ليست هذه جريمة؟ طبعاً هي جريمة، لأن حرية وحياة البشر تتعرض للخطر.

لقد قلت في بداية فترة رئاستي، في عام ٢٠١٤، أنه ينبغي التصدي للهجرة غير النظامية من خلال معالجة أسبابها الجذرية، بتحمل المسؤولية المشتركة لكنها متفاوتة والنهوض بالمؤسسات وتعزيز الأمن والازدهار. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب على الدول تعزيز الفرص لدعم الفئات المستبعدة والضعيفة. وتضطلع هندوراس بدورها باتباع سياسات اقتصاد كلي مسؤولة ترمي إلى جعل الاقتصاد أكثر وثوقاً، وبالتالي تحقيق استقرار يسمح لنا بالنهوض بالاستثمارات وبتيجاد فرص العمل والحصول على القروض بأسعار فائدة تساهلية من المنظمات المتعددة الأطراف من أجل تطوير هياكل أساسية منتجة واجتماعية.

وفي ذلك الصدد، وكحديث جانبي، أود كذلك أن أعرب عن امتناني لحكومة وشعب المكسيك على الدعم الذي تعهدا به لنا لتهيئة فرص للأعمال الحرة وتشجيع إعادة زراعة الغابات من خلال برنامج غرس الحياة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام غوتيريش على التزامه، في اجتماع ثنائي بالأمس، بالكفاح من أجل تعبئة صناديق خضراء وعقد مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل تمويل خطة التنمية الشاملة لأمريكا الوسطى.

ونحن، في هندوراس، أنشأنا نظاماً للتشجيع على تأسيس أعمال تجارية صغيرة والحصول على قروض ميسرة، من أجل دعم أولئك الذين يخلقون ٧٠ في المائة من الوظائف في اقتصادنا ولكنهم لا يمتلكون سوى ٣ في المائة من الحاصلين على القروض

حياتهم. وقد كافحنا في البر وفي البحر، من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات. وبدأنا عملية تسليم المطلوبين، وتسليم كبار المتجرين في المخدرات واعتمدنا قوانين لمكافحة غسل الأموال، ضمن تدابير هامة أخرى. وقمنا بإصلاح نظام السجون ولدينا اليوم فرقة عمل خاصة بمكافحة الابتزاز وفرقة عمل شديدة الفعالية لمكافحة العصابات.

ولم تكن تلك المهمة مهمة سهلة. واليوم، أشجب تعرضي، بسبب المكافحة التي بدأناها وما زلنا نقوم بها ضد الجريمة المنظمة، لهجوم وحملة تشهير يقودها المتجرون بالمخدرات وأعضاء العصابات والفاسدون من ضباط الشرطة الذين فصلوا من الخدمة والقنلة الذين اعترفوا بجرائمهم وبعض من يعملون في الأعمال التجارية الذين يجرضون المجرمين من خلال تمويل أنشطتهم، بل والسياسيون. إنه حقاً هيكل سياسي دولي لا يتحرج من العمل مع عالم الإجرام ويشجع الكراهية ويزرع الخوف في موظفي شؤون الاتصال المجتمعي، ويدفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية بدافع الخوف. ويعمل آخرون على تقويض مجتمعنا من خلال الشبكات الاجتماعية والأخبار الزائفة، من جملة أمور.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على ما يسميه بعض العلماء والبلدان الصديقة "بحر الجليل الرابع". فيجب أن نتحلى باليقظة إذ أنها قوة مزعزعة للاستقرار، تتسبب في الفوضى والتخويف وتقوض الاقتصاد والمؤسسات وتشعل حرباً فيما بين الثقافات وحرب تضليل. إننا ضحايا هذه الهجمات السياسية ذات المصالح الغامضة الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلد. وتأتينا الهجمات كذلك من فنزويلا، بقيادة نظام نيكولاس مادورو، مع شريك له في هندوراس يدعى مل زيلايا. وهذه الحكاية ليست جديدة ولم أكن أنا أول من عانى منها. إنه موضوع بأبعاد عالمية.

فالمتهجرون بالمخدرات والعصابات والجريمة المنظمة يتسببون في أعمال العنف. وييطئ العنف من عجلة التنمية وينتهك

عادلا لمنتجي البن؟ وينبغي لنا أن نفكر في الأمر لأنني واثق من أنه إذا كان بوسع البائع الإجابة بنعم، فسيكون لذلك وقع كبير جدا. وسيكون وقعه كبيرا لدرجة أنه قد يغيّر حياة أكثر من ١٢٠ مليون أسرة من أسر مزارعي البن في جميع أنحاء العالم.

وأود الآن أن أثير موضوعا يتكلم بشأنه الجميع ولكن بدون تحقيق أي نتائج ملموسة. فلا نخدعن أنفسنا - ليس هناك أي نتائج ملموسة. هل سنظل ننتظر الفيضانات وحالات الجفاف لتدمرنا وتشرد آلاف الأشخاص ليصبحوا بلا مستقبل، بل ويفقدون حياتهم؟ هذا هو الواقع. وكل من يحتاج إلى إثبات، وكل من يود أن يشهد هذه الظواهر، ليس عليه سوى القدوم إلى أمريكا الوسطى، إلى هندوراس. فهناك هطول أمطار مدمر، وحالات جفاف طويلة الأمد، وأمراض وأوبئة لم يسبق لها نظير. ويدعون هذا الأمر تغير المناخ وأزمة المناخ.

وحسبما يقول مؤشر مخاطر المناخ العالمي الذي ترصده المنظمة غير الحكومية الألمانية (Germanwatch)، فإن هندوراس وبورتوريكو وميانمار أكثر ثلاثة أماكن تضررا في العالم من الظواهر المناخية الشديدة. ومع ذلك، فلا هندوراس ولا بورتوريكو ولا ميانمار هي من بين أكبر المساهمين في التدهور البيئي. وذلك ليس من الإنصاف. إذ علينا أن ندفع مقابل ما هو مسؤولية بلدان أخرى، وهو يمثل، في اعتقادي، أحد أكبر مظالم القرن الحادي والعشرين. وفي بعض البلدان الشقيقة، قد تعني القدرة على الحصول على كأس من الماء الفارق بين الحياة والموت - البقاء في حد ذاته. وأتساءل عما إذا كنا علينا الانتظار حتى يصبح الأمر كذلك في هندوراس وبقية العالم؟ وأترك الأمر لضمير الجمعية.

ونحن، في هندوراس، لا يسعنا الانتظار. ونحن، في هندوراس، قررنا ألا ننتظر. ففي بلدي، هناك أماكن حيث المياه شحيحة لدرجة أنها تثير العنف. وينبغي للجمعية العامة أن تحيط علما بذلك. لقد تم خوض حروب على النفط. وفي

المنوحة من النظام المالي، وكانوا مستبعبدين تاريخيا من النظام المالي. وخلال فترة زمنية قصيرة، تم تأسيس ٣٠٠٠ عمل تجاري صغير في إطار برنامج معنون "عملي التجاري على شبكة الإنترنت".

وقمنا أيضا ببناء منصة تعرف باسم "حياة أفضل" للحماية الاجتماعية، وترمي إلى ضمان الحد الأدنى للأجور، والأمن الغذائي، والسكن اللائق، وإيجاد فرص العمل والمنافسة. وفي السنوات الخمس الماضية، تمكنا من الوصول إلى ٤ ملايين مستفيد - تقريبا نصف سكاننا - مع تدخل واحد على الأقل لكل مستفيد من هؤلاء المستفيدين. ونحن على الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نواصل دعم شبابنا من أجل ضمان مستقبل لبناء بلدنا، هندوراس. ولدينا برنامج ابتكاري يضم أكثر من ١٥٠٠٠ طالب حاصل على منح دراسية وطنية وملتحقين بالجامعات الوطنية، وهناك مئات الطلاب يدرسون الآن في أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم للحصول على شهادات الدراسات العليا في مختلف التخصصات.

وأود أن أتطرق إلى موضوع مهم للغاية كنا قد ناقشناه صباح هذا اليوم. إذ إن أحد أسباب الهجرة هو أزمة البن التي يقف وراءها انخفاض الأسعار والآثار المترتبة على تغير المناخ. هندوراس هي خامس أكبر منتج للبن ويشكل إنتاج البن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض محصولنا من البن بنسبة ١٥ في المائة، وفقدنا عائدا يصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار على مدى العامين الماضيين. لكن الأثر الاجتماعي أيضا لأن ٩٠ في المائة من أولئك الذين ينتجون البن هم من صغار مزارعي القهوة.

وأود أن أطرح سؤالا على جميع مستهلكي البن في جميع أنحاء العالم - هل يجرو أي منهم على سؤال البائعين الذين يشترون منهم فنجان القهوة ما إذا كان البائعون يدفعون ثمنا

المستقبل، سوف تخاض الحروب على المياه. هل يجب علينا أن ننتظر ليحدث ذلك؟

البند ٨ (تابع)

مناقشة عامة

خطاب دولة السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كمنولث أستراليا.

اصطحب السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد موريسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تغير الكثير منذ إنشاء الأمم المتحدة منذ وقت طويل. وكانت أستراليا هناك منذ البداية. ونحن هنا اليوم لأننا ما زلنا نعتقد أنه يمكن حل الخلافات بواسطة الحوار والاحترام المتبادل. ولأننا نعتقد أن وجود نظام دولي قائم على القواعد أمر أساسي لتحقيق الاستقرار والأمن والرخاء على النطاق العالمي. ولأننا نعلم أنه لا يمكن تحقيق الرخاء بدون إحلال السلام.

ويتسم العالم اليوم بالتعقيد والتحديات. وينظر الكثيرون بمنظور تشاؤمي إلى عالم يسوده الاستقطاب وترغم فيه البلدان على اتخاذ خيارات ثنائية. وستواصل أستراليا مقاومة ذلك المسار. وستواصل أستراليا السعي بإخلاص إلى صون تحالفاتنا العظيمة وشراكاتنا الشاملة والحفاظ عليها، ابتداءً من أصدقائنا من كبرى الدول إلى أصغر جيراننا في جزر المحيط الهادئ.

وإذ تقترب الأمم المتحدة من الذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها في العام المقبل، فإنه يجب عليها الإصلاح لتمكين من التصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولأجل الوفاء بولايتها الأساسية، يجب أن تضع الأمم المتحدة

لقد شرعت هندوراس في مكافحتها لتغير المناخ. وخصصنا موارد وطنية لمكافحة لأنه لا يمكننا الانتظار. قبل عقد من الزمن، أنشئ الصندوق الأخضر للمناخ بصحب كبير، لكن سوء الإدارة والبيروقراطية يجعلان الاستفادة منه شبه مستحيلة. وفي بلدي، أسأل عما إذا كانت هذه دعاية سخيفة. وأترك الأمر لضمير الجمعية أيضاً.

وفي هندوراس، نعمل على تعزيز نظم الإنتاج الزراعي التي تتكيف مع تغير المناخ، مستخدمين مواردنا. ونقوم بتطبيق التكنولوجيات الجديدة، وإنشاء مراكز للبحوث الزراعية والابتكار. ونبنى أيضاً هياكل زراعية محمية من قبيل شبكات الري الذكية والصوبات الزراعية، وخزانات المياه. وبالإضافة إلى ذلك، نطلق مبادرات لإعادة التحريج، مما يخلق فرص العمل ويشجع شبابنا وأطفالنا على الحفاظ على غاباتنا. ونحن نمول جميع هذه الجهود بأنفسنا.

والعمل مطلوب الآن وإلا لن يُنجز أبداً. فلننتقل من الأقوال إلى الأفعال. ويجب إخضاع المسؤولين حقا عن تغير المناخ للمساءلة. ولا بد لنا من وضع حد للجريمة المنظمة وعصابات الشباب وغيرها من العصابات وتجار المخدرات التي تقوض الحقوق الأساسية للأشخاص. ويجب علينا أن نشكل جبهة موحدة من أجل تحقيق الرخاء وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة تغير المناخ، إذا كنا نرغب في العيش، وإذا أردنا البقاء على قيد الحياة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألباردو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وساعد عمل المنظمة أيضا عن طريق التعاون مع أستراليا على بناء منطقة أكثر استدامة ومرونة في المحيط الهادئ لدعم الجهود المحلية والقدرة على الصمود فيما يتعلق بتغير المناخ والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بواسطة تمكين النساء والفتيات لدعم استمرار تحسين النتائج الصحية وتعزيز السلام الإقليمي، بما في ذلك عن طريق مشروع دعم الاستفتاء في بوغانفيل.

وأود اليوم أن أعتنم هذه الفرصة للتكلم عن استجابة أستراليا للتحديات البيئية العالمية الكبرى. وأولها كيف تعمل أستراليا لحماية محيطاتنا. وأستراليا جزيرة قارية. ولديها ثالث أكبر اختصاص بحري يمتد من المحيط الجنوبي الكبير إلى منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي الشاسعة. ويقدم أكثر من ٨٥ في المائة من سكان أستراليا في مساحة ٥٠ كيلومتر فقط من الساحل. وما برحت الشعوب الأصلية الأسترالية ترتبط بالبحر لما يزيد على ٦٥ ٠٠٠ عاما.

وترتبط محيطاتنا أستراليا مع العالم. وتُنقل حوالي ٩٩ في المائة من تجارة أستراليا بحرا. وبحلول عام ٢٠٢٥ ستسهم الصناعات البحرية بنحو ١٠٠ بليون دولار سنويا في اقتصادنا القومي. ويستند رخاء بلدنا وأمنه إلى القوانين القائمة التي تحكم حرية الملاحة سواء كانت في مضيق هرمز أو قرية إلى الوطن.

وتعتبر حماية المحيطات أيضا أحد أكثر التحديات البيئية الملحة التي يواجهها العالم. ولأجل حماية محيطاتنا، فإن أستراليا بقيادة إجراءات عاجلة لمكافحة التلوث البلاستيكي الخانق لمحيطاتنا والتصدي للاستغلال المفرط لمصائد الأسماك ومنع تدمير موائل المحيطات، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ بطبيعة الحال. ويقدر العلماء أن من المحتمل أن يتجاوز وزن المواد البلاستيكية في المحيطات وزن الأسماك فيها في غضون ٣٠ عاما فقط.

وأعلنت مؤخرا أن أستراليا ستحظر تصدير النفايات البلاستيكية والورقية والزجاجية ونفايات الإطارات اعتبارا من

في اعتبارها المبادئ والقيم التي ظلت دائما من صميم جهود المنظمة ونجاحها: التسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي، واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، والأسواق المفتوحة التي تيسر التدفق الحر للتجارة ورؤوس الأموال والأفكار، وحرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الحرمان والتمييز والاضطهاد على أساس الإعاقة والجنسانية والديانة والجنس والسن والعرق أو الأصل الإثني.

وتلك هي القيم الديمقراطية الليبرالية التي قامت عليها الأمم المتحدة عند إنشائها. وهي قيم أستراليا أيضا. ونرى أنه ينبغي أن تظل هي نفسها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في المستقبل. وبالمقابل، فإن المسار البديل القائم على تبادلات القاسم المشترك الأدنى والنسبية ليس سوى طريق مسدود. فالأمم المتحدة هي السند الرئيسي للنظام القائم على القواعد. وهي السند أيضا لآليات الحوار والتحكيم القائمة عليها. وما تزال بانتظارها مهمة صعبة.

وسنواصل في أستراليا ممارسة ما ندعو إليه. ففي الشهر الماضي صدقت أستراليا على معاهدة لترسيم حدود بحرية بحرية جديدة مع تيمور - ليشتي. وأعقب ذلك التوصل لأول مصالحة بدأت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهي تدل على أهمية ومحورية الأمم المتحدة وقواعدها في اتباع نهج تعاوني قائم على القواعد في التصدي للتحديات العالمية.

ونواصل تكثيف جهودنا أيضا في منطقة المحيط الهادئ. فأستراليا هي أكبر شريك إنمائي للدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وتلك استجابة طبيعية من جانب أستراليا واضحة وتنسجم مع مصلحتنا الوطنية والتزامنا إزاء أسرتنا في المحيط الهادئ. وهدفنا في ذلك بسيط للغاية - ضمان الأمن الاستراتيجي لمنطقة جنوب غرب المحيط الهادئ وسيادتها سياسيا واستقرارها اقتصاديا واستدامتها بيئيا.

الاستثمار في تكنولوجيات إعادة تدوير النفايات الجديدة والتخفيف من أثر النفايات البلاستيكية في الأتجار والسواحل والمحيطات على الصعيد العالمي أهمية بالغة للمضي قدماً.

ويجب علينا أن نعمل أيضاً لضمان استدامة مصائد الأسماك في منطقتنا. ويعني ذلك مكافحة الصيد غير المشروع. وهناك كثير جداً من الدول التي تقف مكتوفة الأيدي أمام سرقة مواطنيها لسبل معيشة جيرانها. لا تعمل أستراليا لمصلحتها فحسب، بل تساعد أيضاً أسرتها من جزر المحيط الهادئ على الحد من الصيد غير المشروع، الذي يستنفد الأرصد السمكية لسكان جزر المحيط الهادئ، الذين يعتمدون على هذه الإيرادات من أجل فرص العمل والأمن الغذائي.

وقد عملنا مع إندونيسيا أيضاً، وأهنتى الرئيس ويدودو على ذلك. ونحن ملتزمون معاً بتنفيذ خطة عمل لمكافحة الصيد غير المشروع في جنوب شرق آسيا، ونشكر إندونيسيا على قيادتها على المستوى الإقليمي. ونعمل أيضاً مع المنظمات الإقليمية لتحسين إدارة مصائد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، نقدم زوارق خفر السواحل إلى ١٣ بلداً، يدعمها الاستطلاع الجوي من خلال برنامج الأمن البحري لمنطقة المحيط الهادئ الذي يساعد الدول الجزرية في المحيط الهادئ على ضبط صيد الأسماك غير المشروع في مياهها الإقليمية.

ونترأس الجهود الرامية إلى الحفاظ على الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال الشراكات مع البلدان الأخرى لحماية الطيور المهاجرة وموائلها. كما عملنا جاهدين على منع الصيد التجاري للحيتان وإنهاء صيد الحيتان في المحيط الجنوبي. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت أستراليا الشراكة الدولية للكربون الأزرق بهدف حماية وحفظ أشجار المانغروف والسبخات الشاطئية والأعشاب البحرية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ولا يزال الحاجز المرجاني العظيم من أنقى مناطق العالم التي تتحلى بالجمال الطبيعي، ونرحب بالكل لزيارته. فالشعب

عام ٢٠٢٠. ويعادل ذلك نحو ١,٤ مليون طن من المواد الصلبة القابلة للتدوير. وتقود أستراليا أيضاً جهود البحث والتطوير في عملية إعادة تدوير النفايات بتحويل البلاستيك والزجاج المعاد تدويرهما إلى طرق وتصنيع زجاجات بلاستيكية بنسبة ١٠٠ في المائة من البلاستيك المعاد تدويره، فضلاً عن حبس الميثان والنفايات لأغراض إنتاج الطاقة.

وتتوفر التكنولوجيات الجديدة هذه عبر شبكة الإنترنت مع إمكانية إعادة تدوير البلاستيك إلى لدائن جديدة ومفيدة والإسهام في إنشاء اقتصاد دائري من البلاستيك. وتشمل هذه الابتكارات البلاستيك الحيوي وبدائل المواد البلاستيكية القابلة للتحلل والتكنولوجيات من قبيل المفاعلات الحرارية المائية المحفزة - وهي تكنولوجيا أسترالية مبتكرة لتحويل المواد الدورة البلاستيكية النهائية إلى شموع وديزل ولدائن جديدة. وتبين لنا تلك الابتكارات إمكانية تحقيق الاقتصاد الدائري فضلاً عن أهميته بطبيعة الحال.

ونحن الأستراليين عازمون على بذل مزيد من الجهد لتحقيقه. وسوف يستثمر الأستراليون ١٦٧ مليون دولار، عن طريق خطة استثمار أسترالية لإعادة تدوير النفايات. ونركز على تهيئة بيئة استثمارية مواتية لتسويق التكنولوجيات الجديدة وحماية محيطاتنا من التلوث وابتكار منتجات جديدة قيّمة. وتدعم أستراليا الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. ونواصل العمل من خلال المنظمة البحرية الدولية لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي في المحيطات من جراء طرائق الشحن المتبعة. وتدعم أستراليا عمل مجموعة الـ ٢٠ الأعمال في مجال الحطام البلاستيكي البحري ورؤية أوساكا للمحيط الأزرق التي يناصرها رئيس الوزراء آبي.

ونرحب بإسهامات وقيادة قطاع الأعمال والقطاع الخاص في التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك مؤسسة مينديرو الأسترالية. وتكتسي الآليات التي تقودها الصناعة بغرض

عام ٢٠٢٠. ومنذ عام ٢٠١٨، انخفض هذا التقدير إلى ٥٤٠ مليون طن.

يُنتج قطاع الكهرباء في أستراليا انبعاثات أقل. ففي السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٩، كانت الانبعاثات الآتية من قطاع الكهرباء في أستراليا أقل بنسبة ١٥,٧ في المائة من الذروة التي سُجلت في السنة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولئن كانت أستراليا من البلدان الغنية بالموارد، فمن المهم الإشارة إلى أنها لا تنتج سوى حوالي ٥,٥ في المائة من الفحم المنتج في العالم. وبما أن أستراليا حققت أهداف كويتو وهي في طريقها إلى تجاوزها، فإنها أيضاً ستفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ - ونحن نُؤيد هذه الالتزامات. وقد التزمنا بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠، إلى ما دون مستوياتنا لعام ٢٠٠٥ بنسبة تتراوح بين ٢٦ و ٢٨ في المائة. وهذا إسهام في الإجراءات العالمية المتعلقة بتغير المناخ يتسم بالمصداقية والإنصاف والمسؤولية وقابلية التحقيق. وهو يمثل تخفيض الانبعاثات للفرد الواحد في أستراليا إلى النصف أو تخفيضاً بمقدار الثلثين لكمية الانبعاثات عن كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل مجموعة الحلول المناخية البالغة كلفتها ٣,٥ بلايين دولار محور جهودنا المحلية، وهي جهود كانت جزءاً من حملي الانتخابية خلال الانتخابات الوطنية الأخيرة وقد أطلقتها بنجاح بصفتي رئيساً للوزراء. وهي تدعم المشاريع العملية، مثل جمع غاز الميثان من النفايات وتجديد الغطاء النباتي للأراضي المتدهورة وكرتون التربة. وندعم من خلال حلولنا المناخية خطة الانتقال إلى الطاقة المتجددة من خلال مشاريع مثل "Snowy 2.0"، وهي أكبر محطة ضخ للطاقة الكهرومائية في نصف الكرة الجنوبي. كما أننا نستثمر أيضاً بشكل كبير في البحث والتطوير لاستخدام أفضل الخبرات العلمية والتجارية لتسويق تكنولوجيا الطاقة المتجددة الجديدة وإدماج مصادر الطاقة المتجددة في

نابضة بالحياة وقادرة على الصمود ومحمية بموجب أشمل خطة لإدارة الشعاب المرجانية المحمية في العالم. وقد وجدت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو أن إدارة أستراليا للشعاب متطورة للغاية ويعتبرها الكثيرون المعيار الذهبي للمناطق البحرية المحمية الواسعة النطاق. وتبني خطة أستراليا للاستدامة الطويلة الأجل للشعاب المرجانية، التي تكلف بليون دولار حتى عام ٢٠٥٠، على أفضل المعارف العلمية المتاحة وهي تستند إلى ٤٠ عاماً من التحليل والخبرة، وتدعمها إدارة هيئة المنتزه البحري للحاجز المرجاني العظيم. إن دعم أستراليا لعلوم الشعاب والمرجان ونوعية المياه سيكفل أن يظل الحاجز المرجاني العظيم أحد أفضل مواقع التراث العالمي لإدارة.

كما تتخذ أستراليا أيضاً إجراءات حقيقية بشأن تغير المناخ وتحقق نتائج في هذا الصدد. ونوازن بنجاح بين مسؤولياتنا العالمية والسياسات المعقولة والعملية لتأمين مستقبلنا البيئي والاقتصادي. غير أن منتقدي أستراليا المحليين والعالميين في ميدان تغير المناخ يتغاضون عمداً عن الإنجازات التي حققتها أو ربما يتجاهلونها لأن الوقائع تتعارض ببساطة مع القصة التي يريدون سردها بخصوص مساهمتنا. إن أستراليا مسؤولة عن ١,٣ في المائة فقط من الانبعاثات العالمية. وتبذل قصارى جهدها لمكافحة تغير المناخ وهي ترفض أي إبقاء بخلاف ذلك.

وبحلول عام ٢٠٢٠، ستكون أستراليا قد تجاوزت التزاماتها بموجب بروتوكول كويتو وخفضت انبعاثاتها من غازات الدفيئة بمقدار ٣٦٧ مليون طن زيادة عن الحد المطلوب لتحقيق هدف كويتو لعام ٢٠٢٠. ولا يمكن إلا لعدد قليل من الأعضاء في الأمم المتحدة أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يدعي مثل هذا الإنجاز. وتشير آخر التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الانبعاثات في أستراليا وكثافة الانبعاثات من اقتصادها وصلت إلى أدنى مستوياتها في ٢٩ سنة. وفي عام ٢٠١٢، قُدّر أن أستراليا ستطلق حوالي ٦٩٣ مليون طن من الانبعاثات في

الصحيح للوفاء بهذه الالتزامات وأحث جميع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

ويضيف كل ذلك إلى العمل الملموس والشامل من جانب أستراليا استجابة لأكبر التحديات البيئية في العالم. ولا تراود أستراليا أي أوهام إزاء التحديات التي سيواجهها المجتمع العالمي في السنوات المقبلة. وأود اليوم أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أن أستراليا تتحمل عبئها وتزيد عليه، كما فعلنا دائماً. إننا أمة سخية نؤدي دورنا في تأمين مستقبلنا المشترك. ونصلح قواعد الحوكمة العالمية، ونحدد معايير موحدة لكفالة الموصولة على نطاق العالم في مستقبل رقمي، ولمنع نشوب النزاعات، وبناء قدرات البلدان النامية، ودعم مشاريع الصحة الأساسية، وحماية محيطاتنا، واتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ وتحقيق النتائج.

وأنا، على غرار العديد من الزعماء هنا، أتلقى العديد من الرسائل من الأطفال في أستراليا الذين يشعرون بالقلق إزاء مستقبلهم. وأخذها على محمل الجد وأحترم شواغلهم احتراماً شديداً. وأنا في الواقع أرحب بحماستهم، خاصة عندما يتعلق الأمر ببيئتنا. ولدي ميل طبيعي للرد عليهم رداً إيجابياً وتشجيعهم، وتوضيح السياق لهم ومساعدتهم على حسن الاستيعاب، وبخاصة بثّ الأمل فيهم وتركيز عقولهم وتوجيه طاقاتهم إلى حلول عملية - إلى عمل يمكنهم القيام به وسلوك إيجابي يمكنهم التحلي به - مما سيحقق لهم نتائج دائمة. وأسعى إلى تشجيعهم على معرفة المزيد عن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، نظراً لأن العمل الفعلي للإدارة الناجحة للتحديات البيئية الحقيقية التي تواجهنا يتأتى من خلال البحث والابتكار وريادة الأعمال.

ويجب علينا احترام وتسخير اندفاعات وتطلعات أجيالنا الشابة وأن نحترس من الآخرين الذين قد يسعون إلى تضخيم مخاوفهم أو، الأسوأ من ذلك، استغلالها من وراء الستار لتنفيذ مخططات أخرى. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نسمح ببند شواغلهم أو التهوين منها، لأن هذا يمكن أيضاً أن يزيد من

شبكة للطاقة الكهربائية. وتملك أستراليا حالياً أعلى نصيب للفرد من الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة في أي مكان في العالم ومن بين كل خمس أسر أسترالية هنالك واحدة لديها نظام للطاقة شمسية على سطح منزلها. وفي عام ٢٠١٨، تم استثمار ١٣,٢ بليون دولار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة في أستراليا. ذلك بالإضافة إلى المبلغ المقدر بـ ١٠ بلايين دولار المستثمر في عام ٢٠١٧.

ونحن نقوم أيضاً بواجبنا تجاه جيراننا. وقد التزمنا في الآونة الأخيرة أيضاً باستثمار مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار أسترالي على مدى خمس سنوات بدءاً بعام ٢٠٢٠ من أجل الطاقة المتجددة والتصدي لتغير المناخ والقدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ. وقد قررنا أن نستثمر تلك الأموال مباشرة من ضمن برنامجنا الدولي للتنمية وراء البحار بدلاً من تقديم مساهمة إضافية في الميزانية إلى الصندوق الأخضر للمناخ. ويمكننا ذلك من توجيه دعمنا مباشرة إلى دول جزر المحيط الهادئ لنكفل لها الحصول على دعم مباشر بطريقة أنسب توقيتاً وأحسن استهدافاً. وفي الوقت نفسه، يكفل ذلك المزيد من الشفافية والإنصاف والمساءلة لدافعي الضرائب الأستراليين الذين يحق لهم المطالبة بالاهتمام والدعم من جانب حكومتهم للتصدي للتحديات المحلية الكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرة على مقاومة الجفاف من خلال استثمارنا في البنية التحتية لشبكات المياه الوطنية.

كما تلتزم أستراليا أيضاً، ضمن بلدان أخرى، بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وهو اتفاق من شأنه أن يساعد على حماية العالم من استنفاد طبقة الأوزون وعلى مكافحة تغير المناخ. وفي إطار بروتوكول مونتريال، ستواصل أستراليا تسريع جهودها وتخفيض استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بنسبة ٦٠ في المائة عن الحد المسموح به. وبوسعي أن أبلغ الجمعية بفخر بأن أستراليا تسير على المسار

المتحدة سعياً إلى إيجاد عالم أكثر حيوية وأقدر على الصمود، إلا أن هذه الإسهامات لم ترد من القادة مع بعض الاستثناءات القليلة. بل وردت من الشباب الذين سئموا من النظر عاجزين إلى مستقبلهم الذي تسرقه دول عميت أبصارها لدرجة أنها لا ترى الكارثة المحدقة بنا أو أنها عاجزة عن القيام بما يجب القيام به؛ إنهم الشباب الذين يعيشون في رعب مما ستجلبه السنوات القادمة، ولكنهم اختاروا المجاهرة بأرائهم بدلا من الانكماش خوفاً؛ إنهم الشباب الذين يعرفون أن بناء مستقبل يسوده الأمن والرخاء لا يزال في المتناول، ولكن ذلك رهن بأن نقرر، نحن القادة، العمل والتصرف الآن لإنقاذهم.

ومن بين جميع الإسهامات المقدمة والكلمات التي أُلقيت في الأمم المتحدة في هذا الأسبوع، جاءت بعض أكثرها تحفيزاً للتفكير، وبالتأكيد أكثرها حماساً، من شبابنا الذين يلهموننا، وفي بعض الأحيان، يدفعوننا كقادة وطنيين لاستخدام سلطتنا ونفوذنا والنظر إلى ما وراء أهدافنا السياسية الضيقة والتفكير على نطاق أوسع في العالم الذي سيرثونه.

قبل بضع ساعات، أصدر أبرز علماء المناخ في العالم، من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقريراً يضيف بعداً جديداً من الهلع للعالم الذي سيرثه أطفالنا وأحفادنا. إنهم يحذرون من أن الاحترار العالمي يحول بحارنا إلى تهديد ضخم محتمل للبشرية، مشيرين إلى أن المتوسط العالمي لمستويات سطح البحر يمكن أن يرتفع بواقع ١,١ متراً تقريباً بحلول عام ٢١٠٠، وهو سيناريو أسوأ الاحتمالات للاحتار. ويشكل هذا ارتفاعاً بواقع ١٠ سنتيمترات عن التوقعات السابقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بسبب ما يحدث حالياً من فقدان الجليد بكميات أكبر في أنتاركتيكا. إنه نبأ مفرح بالنسبة لعشرات الآلاف من الفيحيين في مناطقنا الساحلية ولجميع الناس في المناطق المنخفضة في جميع أنحاء العالم.

ويضفي ذلك مزيداً من الإلحاح على مهمة الصندوق الاستئماني للمجتمعات المحلية والهيكل الأساسية المعني بنقل

مخاوفهم. ما هي الخيارات الأخرى المتاحة للآباء؟ إن لأطفالنا الحق، ليس فقط في مستقبلهم، ولكن في تفاؤلهم أيضاً. وقبل كل شيء، يجب أن ندع أطفالنا يعيشون طفولتهم، فلندع الأولاد يبقون أولاداً والمراهقين مراهقين بينما نقوم بعمل إيجابي معاً لتقديم حلول عملية لهم في المستقبل.

بينما تقف أستراليا هنا مرة أخرى، فإنني على ثقة بأنه ستكون لدينا المساحة والقدرة والإرادة للتغلب على التحديات التي ستظهر في طريقنا، تماماً كما فعل من سبقونا في هذا المكان، بما يتفق مع القيم التي جعلت ذلك ممكناً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كمنولث أستراليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، من المنصة.

خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد جوزايا فوركي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي.

اصطحب السيد جوزايا فوركي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد جوزايا فوركي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد باينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): شهدنا نداءات ملهمة تحفز على العمل في هذا الأسبوع في الأمم

فلا يوجد بديل لدرء الكوارث سوى الالتزام بالقضاء على جميع انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. ولا بديل سوى وضع حد أقصى للارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية عند ١,٥ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي - ويُفضل أقل من ذلك - حيث إنه حتى عند احتراق قدره درجة مئوية واحدة ستنقرض أنواع بأكملها وستموت الشعاب المرجانية لدينا. ولا بديل سوى الإسراع بتقليص استخدام الوقود الأحفوري والتعجيل بزيادة تطوير الطاقة المتجددة. ولا بديل سوى الإنهاء التدريجي لاستخدام الفحم. فلا للمزيد من مناجم الفحم. ولا للمزيد من الكهرباء التي تعمل بالفحم. وما لم نتوقف عن إحراق الفحم، فلن يكون لدينا أي أمل في القضاء على الانبعاثات الكربونية تماما في غضون ٣١ عاما.

يجب أن نضع المحيطات في صلب عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 25)، أو ما يُعرف باسم "Blue COP"، التي ستُعقد في شيلي في كانون الأول/ديسمبر، حيث إننا لا يمكن أن نعلم بمناخ مستقر من دون محيطات سليمة.

ورسالي إلى شعبي، ولا سيما شباب فيجي، هي أنني أسمعهم وأن بلدهم وحكومتهم تفعّلان كل ما في وسعهما لحمل العالم على مواجهة التهديد المناخي. وقد تولينا رئاسة الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف لا من أجل التفاخر، بل من أجل الاضطلاع بدورنا في كفالة بقائهم وبقاء كل شيء نعزّز به، ليس المناطق الثمينة المحيطة بنا فحسب، بل أيضا ثقافتنا وتقاليدنا بغية حماية أحلام كل الفيجيين وتطلعاتهم والآمال التي تراودهم من أجل أطفالهم.

ستكافح فيجي رغم صغر مساحتها. وسنظل صوتا ينادي بزيادة الطموح في مجال المناخ وبتخاذ المزيد من الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وسنواصل الدفاع عن قضيتنا في المنتديات

السكان والنازحين بسبب المناخ في فيجي، الذي دشنته ليلة الإثنين هنا في نيويورك. وأحث الجميع على قراءة التقرير. فهو عصارة أفضل العقول في مجالاتهم العلمية. وأود أن أقول لأي شخص ينكر حالة الطوارئ المناخية، وبعضهم يتأسر بعض الحكومات، ما يلي: إنهم إذا أصغوا إلى العلماء وأخذوا بعين الاعتبار أفضل البحوث المتاحة في كل ميدان من ميادين العمل الإنساني، فينبغي ألا يرفضوا الاستماع إلى العلماء في مجال تغير المناخ. وقد دافع أحد أصغر مناظلينا في مجال المناخ - تيموسي نولوسالا - عن هذه القضية أفضل بكثير مما كنت لأفعل. فقد شاهد قريته تتمزق إربا بسبب إعصار ونستون، وهو الآن يطالب العالم بالتصرف لتجنّب الشباب الآخرين نفس المعاناة التي تعرض لها هو شخصيا.

وإذا ما تقاعسنا عن العمل، ستتحقق أسوأ مخاوف تيموسي، كما سنحكم عليه هو وجميع الشباب بمستقبل أشبه بالبحيم. إن هذه هي لحظة الحقيقة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة، وهي المسألة الحاسمة التي ستحدد مسار التاريخ. فقد حاربت الأجيال السابقة بعضها بعضا من أجل تعزيز مصالحها الخاصة، ولكن يجب على العالم الآن أن يتحد في الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولحاربة عدو أقوى، ذلك الوحش الذي صنعناه بأنفسنا والمتمثل في كوكب يزداد سخونة ويترنح تحت وطأة تجاوزات جميع من اعتبروا قدرته على الصمود من المسلمات.

وثمة دور لكل دولة عليها أن تؤديه، إلا أن الدول الصناعية وحدها هي من تملك القدرة الاقتصادية والدراية التقنية المتقدمة لقيادة العالم نحو تحقيق النصر في هذا الكفاح. والهزيمة ليست خيارا. ولذلك، أود مرة أخرى أن أطلب ممن لم يحضروا إلى نيويورك في هذا الأسبوع بخطط جديدة للتصدي لأزمة المناخ أو من جاءوا من باب الفضول فحسب أن يتفضلوا بدراسة الأدلة والوقائع وأن يقوموا، من أجل أطفالنا وأحفادنا، بتحمل مسؤوليتهم عن القيادة.

انبعاثات قطاع النقل على الأرض عن طريق الحافلات الكهربائية ومعابير الوقود المرتفعة، وفي البحر، بالعمل مع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ لتحويل أساطيل الشحن التابعة لنا من استخدام وقود الديزل إلى استخدام وقود مختلط وجعلها أكثر كفاءة. ونحن نعمل على حماية سواحلنا الضعيفة ومجتمعاتنا ومدننا الساحلية من ارتفاع منسوب المياه والظواهر الجوية البالغة الشدة، بما في ذلك عن طريق بوابتنا العالمية، نادي. ونحن نعمل من أجل أن نضمن أن تتوفر لنا عند وقوع الكوارث - على نحو ما فعله إعصار وينستون قبل ثلاث سنوات، الذي كلفنا ثلث ناتجنا المحلي الإجمالي في غضون ٣٦ ساعة - إمكانية الوصول إلى تأمين مهيأ بشكل ملائم للنهوض من كبوتنا.

ونعمل من أجل الوصول إلى التمويل الملائم والميسور التكلفة من المصادر العامة والخاصة لأغراض التكيف مع تغير المناخ. ونحن نجلب الطاقة الشمسية إلى المجتمعات المحلية الموجودة خارج الشبكة الوطنية. وأول هذه المشاريع - على جزيرة فيو - سيكون بداية لبرنامج نأمل في إمكانية تكراره في سائر منطقة المحيط الهادئ. ونحن نعمل على تأمين بنيتنا التحتية من الظواهر الجوية البالغة الشدة، من قبيل مد الخطوط الكهربائية تحت الأرض ومن خلال زيادة ارتفاع الطرق على امتداد شواطئنا المعرضة للخطر فعلا جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. لقد بدأنا إعادة البناء بشكل أفضل بعد إعصار وينستون وسنواصل إعادة البناء بشكل أفضل ليتسنى أن تغدو المنازل والمدارس والهيكل الأساسية العامة أكثر قدرة على التكيف.

ونقوم بنقل المجتمعات المحلية المهتدة بعيدا عن طريق الأذى. ويضطلع بالعمل الصندوق الاستئماني المعني بالنقل والسكان المشردين جراء تغير المناخ، ونسعى للحصول على دعم عالمي من أجل مساعدة سكاننا المشردين، وللضفي قدما بالهيكل الأساسية التي يعتمدون عليها مثل المدارس والمراكز الصحية والطرق والجسور والمرافق العامة. ونحن أنفسنا نجتمع

العالمية الكبرى، ليس باسم مواطني فيجي وسكان جزر المحيط الهادئ الآخرين فحسب، بل وباسم المتضررين من تغير المناخ في كل مكان. لقد لبت فيجي في هذا الأسبوع دعوة الأمين العام للقدوم إلى نيويورك مع التحلي بمزيد من الطموح من أجل الحد من انبعاثاتنا التي لا تشكل سوى نسبة ٠,٠٤ في المائة من مجموع الانبعاثات العالمية، ولكننا سنقدم مساهمتنا المنقحة المحددة وطنيا في العام المقبل، والتي ستشمل التزاما بعدم إنتاج أي انبعاثات كربونية بحلول عام ٢٠٥٠. إن القيادة بالقدوة، لا بالقاء المحاضرات على الآخرين أو توقع أن يتحملوا العبء وحدهم.

ولم تكن الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف هي المرة الأولى التي تبرهن فيها فيجي على قيادتها في العالم. فعلى مدى أربعة عقود، ما برحنا نخدم العالم من خلال إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد جابت قواتنا جميع أنحاء العالم ووصلت إلى بعض أعنف المناطق اضطرابا وتعرضت حياتهم للخطر من أجل حماية الأبرياء. لقد ضحى أكثر من ٦٠ من أبناء فيجي بأرواحهم - وهي ليست تضحية بالنسبة لأحبائهم فقط، بل بالنسبة لبلدنا الذي يقل تعداد سكانه عن مليون نسمة. لقد فعلنا ذلك بفخر لأننا نعتبر أن من واجبنا أن نؤدي الخدمة. ونعكف بمساعدة أستراليا شريكنا الإنمائية، على إنشاء مركز تدريب جديد في فيجي لأنشطة حفظ السلام التي نضطلع بها، ولتوفير الاستجابة السريعة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ في منطقتنا. وستواصل فيجي المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوات أفضل تدريباً وتجهيزاً. ولئن كانت مناطق النزاع على وجه الخصوص، في محنة جراء التأثيرات المناخية، سيكون حفظة السلام التابعون لنا أفضل استعدادا لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي إطار كفاحنا المناخي، أطلقنا مجموعة من المبادرات من أجل خدمة شعبنا والمنطقة والعالم. ونعمل على الحد من

عاما. وقد فعلنا ذلك، أولا وقبل كل شيء، بتهيئة المجال لكي يتمتع كل أبناء فيجي بتكافؤ الفرص في ديمقراطيتنا الجديدة. ونحن نقدم التعليم المجاني للمرة الأولى، بحيث لا يتخلف أي طفل فيجي عن الركب، ولنضع حدا لحسرة الآباء الذين لا يمكنهم إرسال أطفالهم إلى المدرسة. ونحن نوفر المزيد من فرص الحصول على التعليم العالي بالمنح الدراسية والقروض في مرحلة التعليم الجامعي، وتدريب التجار، وبناء القدرات الوطنية في شبكتنا من الكليات التقنية.

ونوفر إمكانية أفضل للحصول على الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الأدوية المجانية لذوي الدخل المنخفض، والدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين قدرات مستشفياتنا. وقمنا بزيادة الأجور الاجتماعية، وتمديد إجازة الأمومة، وإجازة رعاية الأسرة، وإجازة الأبوة. وقمنا بتحسين معايير الحوكمة والمساءلة، وبمكافحة الفساد، وتوخي الحيلة في إدارة مالية البلد. ونكفل تمتع الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق البحرية بنفس فرص الحصول على الخدمات الموجودة في بلداتنا ومدننا، ونقدم حوافز للاستثمار، وننشئ عددا قياسيا من الوظائف. ونعمل على الاستفادة من قوة تعددية الأطراف عن طريق تعميق الشراكات مع المؤسسات المالية والمنظمات الإنمائية - والقيادات داخلها.

إن استعداد فيجي لتكريس الوقت والجهد استجابة للدعوات العالمية البالغة الأهمية من أجل اتخاذ إجراءات، سواء في عمليات حفظ السلام، أو التصدي لآثار تغير المناخ أو الحفاظ على المحيطات، قد أكسبتنا احتراماً غير مسبوق. والسبب في إمكانية تحقيق هذه الإنجازات في نهاية الأمر هو أن حكومة بلدي تمكنت من توحيد البلد وتمكين أبناء شعبنا ومنحهم إحساسا بالهدف. وهم لن يسمحوا بأن ينجح من يسعون إلى تفريقنا وإعادة فيجي إلى الوراء.

الأموال للصندوق في فيجي من خلال ضريبة بيئية، ولكن هذا الجهد يحتاج إلى توسيع نطاقه.

وبالنسبة لي شخصيا، تتمثل إحدى أكثر المبادرات إثارة في المحافظة على الغابات وأشجار المانغروف، وزراعة المزيد منها، وتحويل ذلك إلى مبالغ نقدية عن طريق ترتيبات مبادلة الكربون في السوق الدولية. وبالإضافة إلى الحد من انبعاثات الكربون لدينا، بوصف ذلك مكونا هاما من مكونات مساهمتنا المنقحة المحددة وطنيا، نريد أن نهب خيال السكان ونشجعهم على حماية أشجارنا، وأشجار المانغروف، وشعابنا المرجانية أيضا. وهذا لأنه لن تكون لها قيمة طبيعية فحسب، ولكن لأنه ستكون لها قيمة مالية كبيرة جدا.

إن فيجي في سبيلها لأن تصبح إحدى أولى البلدان التي تركز تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وعناصر أخرى من حملتنا المناخية في قانون وطني جديد. ويمنحنا قانون تغير المناخ أداة قانونية نحتاجها لكي نضع العمل والطموح المناخيين في صميم الحياة الوطنية. وعندما يسن برلماننا ذلك القانون في غضون الأشهر القليلة المقبلة، سيتعين أن تأخذ قرارات الحكومة والقطاع الخاص تغير المناخ في الحسبان، وستعدل قوانين أخرى لكي تتماشى مع هذا القانون. ومشروع القانون منشور الآن على شبكة الإنترنت في الموقع الشبكي لحكومة فيجي لتلقي التعليقات من الجمهور. إنه عمل رائد ويمكن أن تقتدي به بلدان أخرى - فهو أحدث تعزيز للمساهمة المحددة وطنيا، والمنطلقة من رؤية طويلة الأجل تدعمها قوة القانون التي تعزز فيجي كرائدة عالمية في كفاحنا المناخي.

وكل هذه التدابير جزء من استجابة شاملة لتأمين مستقبل كل أبناء فيجي. ومهما كانت شدة خطر التهديد المناخي، يمكن لأبناء شعبنا الاعتماد على حكومة بلدنا من أجل بذل قصارى الجهود لتوفير الحماية لهم، ولا سيما في أوقات الأزمات. لقد كان تمكين شعبنا السمة المميزة لحكومة بلدي طيلة ١٣

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوسي فوريكسي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في جمهورية فيجي، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

ولكن كل هذا التقدم لا يزال عرضة للخطر إذا لم ينصت العالم لأصوات شبابنا ويستجمع الإرادة الجماعية للتصدي لخطر المناخ. ومن واجبنا، كزعماء لجيلنا، أن نضمن مستقبل كوكبنا وبيتنا الوحيد - لهم وللأجيال القادمة. ويجب أن نحدد رؤية للفرص العظيمة التي تنتظر العالم عندما نؤيد مستقبل الطاقة المستدامة وتحقيق مستقبل مستدام لجميع الكائنات الحية.